

تحفة الرأي السديد
في
الاجتهاد والتقليد

للعامة المدقق الشيخ
أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني
الشافعي الأزهرى، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ

تقديم وتعليق
ضياء الحق أبو بكر مصطفى

للنشر والتوزيع
كشيدة 

أحمد بك الحسيني، أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني،
شهاب الدين، ١٨٥٤-١٩١٤
تحفة الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد/ لأحمد بن أحمد
ابن يوسف الحسيني؛ تقديم وتعليق: ضياء الحق أبو بكر
مصطفى - القاهرة: كشيدة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥
٩٦ ص؛ ٢٠ سم (سلسلة تراث الأزهريين)
٩٧٨ ٩٧٧ ٥٠٠٢ ٤٦ ٤
١- الاجتهاد (فقه إسلامي) ٢- التقليد (فقه إسلامي)
أ- العنوان ٢٥١/١٥

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠١٥/١٣١٠٢

الترقيم الدولي ISBN
978-977-5002-46-4

الناشر: كشيدة للنشر والتوزيع
العاشر من رمضان - مصر
info@kasheeda-publishing.com
www.kasheeda-publishing.com

للنشر والتوزيع
كشيدة
لصاحبها: إيهاب علي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد كله، ولك الشكر كله، ولك الثناء كله، وإليك يرجع الأمر كله
علانيته وسره، دقه وجله.

وصل اللهم وسلم وزد وبارك على منيع الفضائل والكمالات، ومظهر الخيرات
والتجليات، المرسل رحمة للبريات، خيرة الخلق المختار لبلاغ ختم الرسالات، ﷺ
وعلى آله الأماجد، الذين من استمسك بحبلهم نجا، ومن سار على نهجهم اهتدى،
وعلى أصحابه أهل الهدى والنقا، وتابعيهم الداعين إلى سلوك سبيلك، واتباع أمرك
واجتناب نهيك، وارض اللهم عنا بهم، واجعلنا في سلكهم وسبيلهم يا رب العالمين.

أما بعد، فهذا الكتاب حلقة في سلسلة الكتب التي تتناول قضية الاجتهاد
والتقليد والإفتاء والتجديد وتتبع الرخص، وهي القضايا التي -فيما يبدو- لن تتوقف
عن شغل بال أبناء الأمة، على الرغم من أن أهل العلم أوسعوها بحثاً وتصنيفاً، وألفوا
فيها المصنفات التي تشفي غليل الباحث المتعلم.

وهي على اختلافها وتعددتها لا تتناول قضية واحدة من قضايا الاجتهاد، فهناك
من أُلّف في التلفيق فحسب، وهناك من أُلّف في الانتقال من مذهب إلى مذهب
فقط، وهناك من ناقش أحكام التقليد فقط، وهناك من ناقش من يوجب الاجتهاد
على العوام، وغيرها من المباحث التي يتناولها البحث في باب الاجتهاد والتقليد.

وقد أَلَفَ هذا الكتابَ الحسيبُ النسيبُ، محيي موات مذهب الشافعي، السيد أحمد بك الحسيني، أَلَفَهُ رحمه الله تعالى وكأنه يؤلفه اليوم، اعتناء بالبحث في قضية التلفيق بين المذاهب، وتتبع الرخص من بينها، عالج فيها ضوابط هذه المسألة، وقدمها للقارئ بصورة مفصلة جامعة.

وقد قدمت للكتاب بمقدمة ترجمت فيها للمؤلف رحمه الله تعالى بحسب ما تيسر لي من مصادر، ميّنا منهج المؤلف في هذا الكتاب.

والله الكريم أسأل، وبنبيه الكريم أتوسل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به والمسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلوات الله وسلامه على سيد البشر وإمام الأنبياء، وعلى آله وصحبه العلماء الفقهاء، وتابعيهم وسالكي طريقهم إلى يوم الدين.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه وحسن توفيقه

ضياء الحق أبو بكر مصطفى

التعريف بالمؤلف^(١)

شهاب الدين أحمد بك بن أحمد بن يوسف الحسيني الشافعي

مولده ونشأته:

ولد سنة ١٢٧١هـ - ١٨٤٥م، في مدينة القاهرة، ونشأ بها، وبها تلقى العلم، في أسرة علم وفضل ومخالطة لأهل العلم، الأمر الذي ظهر بعد ذلك في تعداد شيوخ السيد أحمد الحسيني، فقد قال هو مثلاً في مقدمة شرح الأم عن العلامة الشيخ حسن العطار: «وكان بينه وبين سيدي الجد السيد يوسف الحسيني نسب، فإنه تزوج شقيقته؛ فأولد منها سيدي الوالد، فهو - يقصد الشيخ العطار - خال والدي»^(٢).

تلمذ الشهاب الحسيني على البرهان إبراهيم السقا، والعلامة محمد الخضري الأزهرى، ولازم الشمس الأنباي خمس عشرة سنة، وقرأ عليه وانتفع به، وقد أجازته العلامة الأنباي إجازة عامة بجميع مروياته.

ولما أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٣٠٢هـ اشتغل بالمحاماة ونبغ فيها، فكان من أعضاء بعض اللجان القانونية، كما اشتهر بطلاقة اللسان، وفصاحة البيان ووفرة الذكاء وماتانة الحجة، وانقطع لأعمال التأليف ولأعماله الخاصة.

(١) انظر ترجمته رحمه الله تعالى في الأعلام الشرقية ٤٣٣/٢ - ٤٣٤، نشر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ٨٧/١ - ٨٨، موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر ٢٤٦/١ - ٢٤٧، أسانيد المصريين ٣٠٧ - ٣١٣؛

(٢) شرح الأم، المقدمة

وكان رحمه الله تعالى معتنياً بجمع الكتب فجمع مكتبة كبيرة تحتوي على ٤٧٨٠ مجلداً في الفقه والقانون والأدب والتاريخ، ولما توفي رحمه الله أهدها ولده لدار الكتب المصرية.

وكان من المشتغلين بالعلم والأدب والتأليف، وكان يجتمع في منزله كثير من علماء الأزهر للبحث والدرس، كما كان من كبار رجال المحاماة في عصره.

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه عدد من أهل العلم منهم العلامة الشيخ عبد الحي الكتاني في كتابه فهرس الفهارس والأثبتات حيث كتب إسناده على ثبت الشيخ العلامة محمد عابد السندي المسمى أسانيد حصر الشارد للشيخ عابد السندي، قال عنه: «ثبت صغير كتبه باسم صديقنا، تحيي موات مذهب الشافعي، الشهاب أحمد الحسيني المصري الشافعي، على أول نسخته من حصر الشارد التي انتسخها من عندي»^(١).

كما أثنى عليه الأستاذ عزيز خانكي بك فقال عنه: «أهم مميزات سمو أخلاقه وصدق كلامه وعفة لسانه، عرف بالإنصاف فيما يقول وفيما يكتب، إذا ترفع كان رصين القول حلو المنطق عف اللسان جزل العبارة عذب اللفظ يقرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان لذا كان زملاءه يحبونه ويبجلونه والقضاة يحترمونه ويهابونه وإذا أكد أمراً أقام خلفه قرينة على صحة ما يؤكد»^(٢).

وكان غين وقته وزمانه، وكان بيته مثابة للعلماء والفقهاء والعظماء، وكانت يده سخية ومروته عالية.

وكانت علاقته حميمة بعلماء حضرموت، وكان الوافدون من الديار الحضرمية يقصدوه بالزيارة، كما وقع للحبيب حسن بن عبد الله بن عبد الرحمن الكاف (ت ١٣٤٦هـ) فقد نزل مصر سنة ١٣٣٠هـ، ومعه الشيخ محمد بن عوض بن

(١) فهرس الفهارس والأثبتات ١/ ١٨٠.

(٢) الأعلام الشرقية ٢/ ٤٣٤.

محمد بافضل، فحرصا على زيارة العلامة الحسيني، وكان دليلهما إليه العلامة محسن ابن ناصر بو حربة، شيخ رواق الحضارم في الأزهر الشريف، وقد استجاز الحبيب حسن الكاف والشيخ بافضل من العلامة أحمد بك الحسيني، فحرر لهما إجازة روى فيها من طريق الخضري والأنبائي، كما ذكره الحبيب حسن الكاف في رحلته، والتي ذكر فيها أيضا أنه قال للعلامة الحسيني: «إن أهل الجهات الحضرمية تلقوا كتبكم بالقبول التام».

مؤلفاته^(١):

ألف - رحمه الله تعالى - عددًا من الكتب، في فقه وأصول وقواعد المذهب الشافعي:

١. القول الفصل في قيام الفرع مكان الأصل، طبع في بولاق سنة ١٣١٥هـ، وبهامشه كتاب دليل المسافر الآتي ذكره.

٢. نهاية الأحكام في بيان ما للنية من أحكام، تحدث فيه عن قاعدة الأمور بمقاصدها، وما يتعلق بأحكام النية، طبع مرات، الأولى منها في بولاق ١٣٢٠هـ، وطبع حديثا في دار الجليل ببירות.

٣. القول الوضاح في أن الأكل من الأضحية المعينة بالجعل منه سنة ومنه مباح، طبع في بولاق سنة ١٣٢٢هـ، وقد رد عليه بعض معاصريه فألف ردا على الاعتراض سماه:

٤. دفع الخيالات في رد ما جاء على القول الوضاح من المفتریات، وطبع بهامشه كتاب القول الوضاح، طبع في دار الكتب سنة ١٣٣١هـ.

٥. تبيان التعليم في غير المبدوء ببسم الله الرحمن الرحيم، طبع في المطبعة الميمنية سنة ١٣٢٤هـ.

٦. تحفة الرأي السديد الأحمد لضيء التقليد والمجتهد، طبع في مطبعة كردستان العلمية سنة ١٣٢٦هـ، وهو كتابنا هذا.

٧. كشف الستار عن حكم صلاة القابض على المستحرم بالأحجار، طبع في مطبعة كردستان العلمية سنة ١٣٢٦هـ.

٨. إعلام الباحث بقبح أم الخبائث، أقام فيه الأدلة العلمية على ضرر المسكرات، والأدلة من الكتاب والسنة على تحريمها، طبع في مطبعة كردستان العلمية سنة ١٣٢٧هـ.

٩. البيان في أصل تكوين الإنسان، ذكر فيه كلام الأطباء في بيان كيفية التناسل، طبع في مطبعة كردستان العلمية سنة ١٣٢٨هـ.

١٠. بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة أموال الأوراق، بحث فيه عن أوراق البنكنوت وعن حكم الزكاة فيها، طبع في مطبعة كردستان العلمية سنة ١٣٢٩هـ.

١١. دليل المسافر في بيان ما اختص هو به من العبادة صومًا وصلاةً وما يتعلق بذلك، اعتنى فيه بتحرير القول في مسافة القصر وتقدير مسافته بآلات المساحة الحديث.

١٢. كتاب الدرة في بيان حكم الجرة وحكم القيء والمرة، طبع سنة ١٣٣١هـ.

عنايته بكتاب «الأم» للإمام الشافعي:

اعتنى العلامة الحسيني بنشر وطبع كتاب «الأم» للإمام محمد بن إدريس الشافعي، حيث لم يطبع قبله، وقد اعتنى بنشره بمعاونة صديقه الشيخ محمد محمد خليفة الأزهرى الشرقاوي الشافعي المتوفى سنة ١٣٥٩هـ، وكان حافظًا للمذهب الشافعي، متضلّعًا منه.

يقول العلامة الفقيه المحقق أحمد ميقري شميلة الأهدل في «سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج»:

«ثم كتاب الأم من أعظم كتب الشافعية، الشرقية والغربية، صنفه إمام المذهب محمد بن إدريس الشافعي، رضي الله تعالى عنه، جمع فيه أصول المذهب وفروعه، عبادة ومعاملة، مع بيان النصوص القرآنية والحديثية التي أداها اجتهاده باستنباط الأحكام منها.

وكان عزيز الوجود، تسمع به الأمة ولا تراه، إلى أن قبض الله صاحب الهمة الشماء، علامة دهره في عصره، سعادة صفى الدين، أحمد بك الحسيني المعظم، فجمع أجزاءه المتفرقة بعد شتاتها، من مصر، فالحجاز، فاليمن، فالشام، فأوروبا، برواية صاحب إمام المذهب عنه، الربيع بن سليمان المرادي رحمه الله، فطبع على نفقته وانتشر».

وقد أخذت من طبعته طبعات متعددة أهمها طبعة دار الشعب بمصر.

وقد صدره رحمه الله تعالى بكتاب الرسالة في أصول الفقه^(١)، وطرز حواشي الكتاب بباقي كتب الإمام الشافعي، جماع العلم، واختلاف الحديث، والرد على سير الأوزاعي، واختلاف مالك وأبي حنيفة، والرد على محمد بن الحسن، وإبطال الاستحسان، ومختصر المزني، ولربما لو عثر وقتها على مختصر البويطي لأثبتته في حواشي الكتاب^(٢)، فكان الكتاب بعمله الجليل هذا جامعاً لأعمال الإمام الشافعي، والآخذين المباشرين عنه، حاوياً أصول المذهب وفروعه التي وضعها الإمام نفسه، وتقرير مسأله الأصولية والرد على المخالفين، وتفنيد أدلتهم الأصولية والفقهية.

ثم قام رحمه الله تعالى بخدمة جلييلة أخرى لكتاب الأم فشرحه في شرح كبير جداً سَمَّاهُ: «مرشد الأنام إلى بر أم الإمام»، كتب منه أربعة وعشرين مجلداً، قدم له بمقدمة استغرقت مجلدين، ثم شرح الرسالة، ثم شرح العبادات، ثم اخترمته المنية قبل أن يتم الكتاب، ولا يزال الكتاب مخطوطاً بخط يد الشيخ في دار الكتب المصرية.

(١) وقد خلت منه طبعة دار الشعب.

(٢) وقد طبع مختصر البويطي مؤخرًا بعناية الدكتور محي الدين القره داغي بدار المنهاج.

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى سنة ١٣٣٢هـ - ١٩١٢م، ودفن في قرافة المجاورين، ورثاه شعراء زمنه.

•

التعريف بالكتاب

يحتوي هذا الكتاب على صغر حجمه علماً كثيراً وفهماً غزيراً، وتقريراً للمسائل الأصولية بطريقة فصيحة وأسلوب رصين على ما سيراه القارئ للكتاب، مما يجعل من الكتاب مرجعاً لا ينبغي للباحث في قضية الاجتهاد والتقليد إغفاله.

ويتضح من خلال الكتاب اعتماد المؤلف رحمه الله تعالى على المصادر الأصيلة للبحث الأصولي، فنراه لا يقتصر في النقل على شروح وحواشي مختصر ابن الحاجب والمنهاج وجمع الجوامع كما هي عادة المتأخرين، بل نراه يحيل على الرازي في المحصول، والآمدي في الإحكام، وغيرهما، ليس بمجرد حكاية للأقوال بل لتقرير المسائل، ويضع هذه الآراء جانب الآراء الأصولية للأصوليين من طبقة ابن السبكي، وغيره، ما يدل على علو كعبه، رحمه الله تعالى، ويظهر مصداق قول العلامة الكبير عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس حين قال عنه: «محيي موات مذهب الشافعي».

وحين يقرأ الباحث ما كتبه المصنفون السابقون على العلامة الحسيني والمعاصرون في علم الأصول، ممن ناقش قضية الاجتهاد والتقليد، كالشربلالي الحنفي، وشهاب الدين الحموي، والموري، وغيرهم، يجد اقتصار أغلبهم في البحث على كتب الشراح والمحشين وأصحاب التقريرات لا على كتب المتقدمين، بخلاف هذا الكتاب.

ابتدأ رحمه الله تعالى هذا الكتاب بالحديث عن قواعد البحث الشرعي، مبيناً أنه لتقرير مسألة من مسائل ذلك العلم لا يجوز البحث في غير كتب العلم المبحوث فيه، فلا تبحث مسألة فقهية في كتب أصول الفقه، ولا مسألة أصولية في كتب الفقه، فنعي على من تكلم في مسألة التلفيق سلوك ذلك المسلك، قائلاً:

«غير أنهم لم يتعرضوا لبيان دليل على صدقه، مع أن المسألة قد تكفل بها علماء الأصول وبينوا هذا الحكم والخلاف فيه، فكانت من مباحث الأصول، وأنَّ كلام الفقهاء فيها إنما هو تابع لعلماء الأصول، ولما قرروا الحكم لم يرجعوا إلى ما كتبه الأصوليون فقرروا الحكم على غير وجه؛ فلذلك اقتصر في النقل على عبارات الأصوليين على اختلاف مذاهبهم ليعلم المطلع مواطن الخلاف والوفاق وحقيقة حكم التلفيق لأن كتب الأصوليين هي مرجع النظر فيما كان موضعاً لبحث الأصوليين، ويكون قولهم هو المقدّم على قول الفقهاء، بعكس ما إذا كانت المسألة من مباحث الفقهاء؛ فإن قولهم يقدم على بحث الأصوليين إذا لم تكن المسألة من مباحثهم».

والمؤلف في هذه الرسالة يرى جواز التلفيق الذي منع منه كثير من العلماء، وعمل على النقل ممن أجاز ذلك، وناقش المجيزين، وذهب إلى جواز التلفيق مطلقاً حتى في الصور التي يقول بطلانها كل من الإمامين معاً، مستدلاً لذلك بأنه طالما جاز الانتقال من مذهب إلى مذهب كليةً - وهو الأمر الذي عقد للحديث عنه فصلاً كاملاً - فلا مانع من الانتقال في آحاد المسائل، وهو ما أجازته أهل العلم، وطالما جاز الانتقال في آحاد المسائل، وأن للمقلد أن يتبع من المذاهب ما هو أيسر عليه - وهو ما يقول به المؤلف رحمه الله تعالى - فما المانع من الانتقال في أجزاء المسائل. ولست بصدد مناقشة هذا الأمر هنا، فكثيرٌ من أهل العلم ناقش قضية التلفيق، وذهب الجميع إلى أن الجائز هو الانتقال في جزئيات المسائل لا أجزاؤها، والمؤلف هنا يرى جواز الانتقال في الجزئي والجزء بلا تفرقة.

وقد رتب المؤلف كتابه هذا بطريقة منهجية تجعله صالحاً للتدريس في هذا الباب، فقدّم بتعريف الاجتهاد وحكمه، وتحدث عن أثر الاجتهاد وهو اختلاف المذاهب، وكونه رحمة، وذهب إلى ترجيح القول بتصويب كل مجتهد.

ثم عطف على التقليد وتكلم في مسائل استفتاء العامي، ومسألة رجوع المقلد لمجتهد عن تقليده إلى تقليد مجتهد آخر، ثم الانتقال من مذهب إلى مذهب، وهل يجب على العامي أن يلتزم مذهباً معيناً، وحكم التقليد في الأصول والفروع، ومن الذي يُقلد من العلماء وهل يجوز تقليد من لم يتصف بصفات الاجتهاد.

ثم هل يجب على العامي أن يلتزم مذهباً معيناً أم لا، وبناء على كونه لا مذهب له هل يجوز له الانتقال من مذهب إلى مذهب متتبعا لرخص المذاهب أم لا يجوز، فذكر خلاف أهل العلم في ذلك، مقدما شروط الروائي في الانتقال من مذهب إلى مذهب، وتعقبات القرافي على كلام الروائي.

ولما انتهى من هذا الأمر عاد ورجع إلى ما افتتح به كتابه وهو قضية التلقيق، فبنى على ما فصله من قواعد وأصول في الاجتهاد والتقليد والانتقال من مذهب إلى مذهب، مقررًا في الفصل الأخير ما ذهب إليه من إباحة التلقيق، على ما سبق بيانه، وقد علقّت على المواضع التي فيها بيان مذهبه في هذه المسألة.

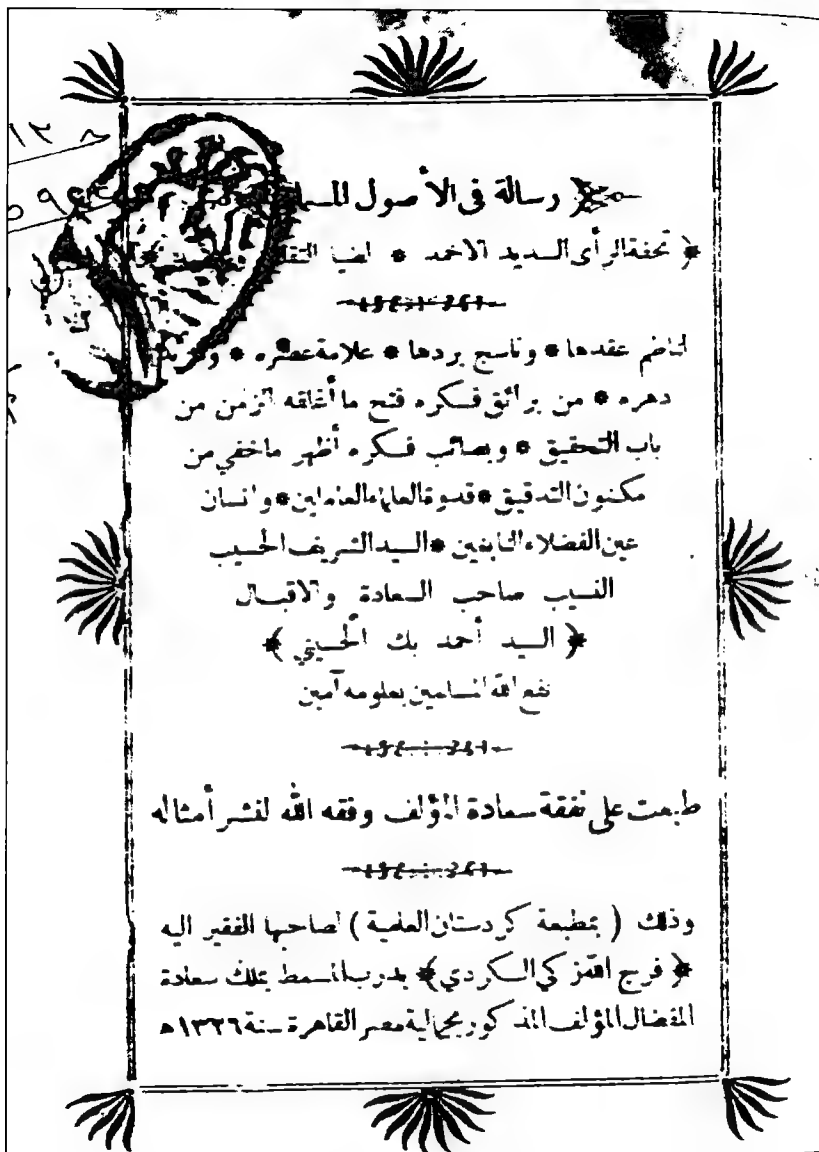
وقد اعتنى رحمه الله تعالى بضبط الأعلام المشتبهة، كفعله عند النقل عن ابن برهان، فقال عقب ذكره: «بفتح الباء» كي لا يشتبه فتح الباء بضمها، فيقال: برهان، كما اهتم بضبط الكلمات المشككة حيث وقعت، فالمقلد تقرأ بفتح وكسر اللام، فضبطها في الموضوعين بالمقصود رغم أن القارئ الأصولي قد يدرك المقصود من أول وهلة.

وقد عنى رحمه الله تعالى بالرد على الأقوال الضعيفة والمهجورة وإن كانت لكبار الأئمة، كما فعل في رده على الرازي في منعه تقليد الأموات بدعوى جواز انعقاد الإجماع بعد وفاة المخالف، في الوقت ذاته لم يغفل رحمه الله تعالى التوفيق بين الأقوال والتفصيل بين الخلاف فعمل على الجمع بين المذاهب المختلفة في المسألة كما فعل في الرجوع عن المذهب وتقليد إمام غير إمامه في مسألة عمل فيها بقول ذلك الإمام، والانتقال إلى مذهب آخر.

وإجمالاً فإن الكتاب على صغر حجمه -بحيث يكفي طالب العلم مجلس واحد أو مجلسان لقراءته ومطالعة- يعد من أهم الكتب الأصولية المتناولة لقضية الاجتهاد في العصر الحديث، حيث يعالج قضية مهمة ويحوي نقولا في غاية الأهمية، ما يجعله كتاباً دراسياً بامتياز، ومصدراً مهما للمعرفة لغير المتخصص، إن قنع بما فيه.

ونهاية لا بد من بيان أن للمؤلف تعليقات في حاشية الكتاب نفسه، أثبتتها في مواضعها كما هي في الهوامش، معقباً كلامه رحمه الله تعالى بكلمة (المؤلف) بين قوسين كما هو مبين هنا، كي تتميز تعليقات المؤلف عن تعليقات الفقير، والله تعالى الموفق بمنه وكرمه.

والله الكريم أسأل، وبجاه نبيه الكريم أتوسل، أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات القارئ والمتنفعين بما في الكتاب أجمعين، وأن يجمعنا مع نبيه في عليين، والصلاة والسلام على المبعوث هداية البشر أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



صورة صفحة الغلاف من الطبعة التي اعتمدنا عليها في هذا الإصدار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مؤسس الدين على قواعد اليقين، ومظهر حكمة شرعته للمستبصرين، المشيد أصول أحكامه على دعائم الأحكام، المنزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً تبياناً للأنام، قبض من اصطفاهم لتجريد العزائم في تبيين المعاملات والعبادات، فاجتهدوا وأجهدوا أنفسهم لاستخراج المجهولات من المعلومات، وقلدوا جيد التحقيق بنفيس العبارات، فاتفقوا في الكليات واختلفوا في بعض الفروع الجزئيات، جعل ائتلاف الأمة فضلاً ونعمةً، واختلاف الأئمة توسعةً ورحمةً، قسم لمن تفقه في الدين من الخير أوفر نصيب، وأجزل المثوبة لمن اجتهد لنيل الحق ابتغاء وجه الحق سواء المخطئ منهم والمصيب، فأزاحوا ظلمات الجهل عن العباد، وهذبهم سبيل الرشاد، وكانوا قدوة حسنة في الأعمال، ومثالا لكمال الفضائل وفضائل الكمال، وأرخص في التقليد لمن عجز عن الاجتهاد وعدم النظر السديد.

والصلاة والسلام على من بساطع نوره أراح الظلام، ووضع ميزاناً لبيان الحلال والحرام، بعثه الله بشريعة بيضاء نقية، وسع فيها لعبيده من تفرّد بالأزليّة والأبدية، شرفها [بإذخ]^(١)، وفضلها راسخ، صانها جل شأنه من تبديل المبدل ونسخ الناسخ، ومن مزيد كرامتها وعظيم مكانتها أن شهد لها بعلو القدر

(١) في الأصل: «بإذخ» بالزاي، والصواب المثبت، إذ البزخ بالزاي: التقاعس عن الأمر، أما البذخ بالذال: فهو العلو والشرف، يقال شرف بإذخ، انظر القاموس المحيط باب الحاء فصل الباء ٢٥٥/١، ط: الأميرية.

وَنُمُو الْفَضْلِ مَن رَزَقَهُ اللَّهُ قِسْطًا مِنَ الْإِنصَافِ وَالْعَقْلِ، وَعَلَى آلِهِ سَادَةِ النَّاسِ،
وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ فَأَصْبَحَ بِهِمُ الْبَاطِلُ فِي إِحْدَادٍ وَالْحَقُّ فِي
إِعْرَاسٍ.

وبعد، فيقول أسير الشهوات كثير الزلات الفقير إلى ربه الغني: أحمد بن
أحمد بن يوسف الحسيني، أصلح الله حاله وماله، وملاً من فيض عفوهِ ورحمته
سجّاله: إنَّ مسألة التقليد والتلفيق قد كثرَ فيها القول والقيـل بين العلماءِ
ذوي التحقيق، فمنهم من أطاب وأصاب، ومنهم من كان بينه وبين الإصـابة
حجاب، حتّى إنَّ كثيراً من المتأخّرين وقعَ فيما خالف القواعدَ ونصوصَ
الأصوليين، والمسألة من مسائلهم، والحكم فيها من مباحثهم، فدعاني ذلك
إلى أن جرّدت ماضي الهمة، وجمعت ما يسره الله تعالى في رسالةٍ مهمّة، أنحفتُ
بها إخواني وقدمتها هديّةً لأبناء زماني، وسمّيتها مؤرخاً لعام تأليفها، بهذا البيتِ
فشطره الأوّل تاريخ السّنة الهجرية، والثاني تاريخ السّنة الميلاديّة وهو:

نُحْفَةُ الرَّأْيِ السَّدِيدِ الْأَحْمَدِ * لِضِيَاءِ التَّقْلِيدِ وَالْمُجْتَهِدِ

١٨٨٨-٢٤٢-١٠٩-٨٤ * ٨٤١-٥٧٥-٤٨٩

سنة ١٣٢٣ هـ * سنة ١٩٠٥ م

والله أسأل أن ينفع بها العباد، ويجعلها سبباً لنجاتي يومَ التّناد، إنّه قريبٌ
مُجِيبٌ، وما توفّيقِي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ.

[تمهيد]

اعْلَمْ - وَفَّقَكَ اللَّهُ وَإِيَّايَ لِبَطَاعَتِهِ - أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ زَعَمَ
امْتِنَاعَ التَّلْفِيْقِ فِي الْعِبَادَةِ الْمُرَكَّبَةِ وَحَكَمَ بِطُلَاهَا، وَادَّعَى بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ فِيهِ
الْإِجْمَاعَ^(١)، وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ الْحُكْمُ الْمَقْرَرُ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِيهِ،
وَاشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ نَظْمٌ وَهُوَ:

عَدَمُ التَّتَبُّعِ رُخْصَةٌ، وَتَرْكُهَا * لِحَقِيقَةٍ مَا إِنْ يَقُولُ بِهَا أَحَدٌ
وَكَذَاكَ رُجْحَانُ الْمُقْلَدِ يَعْتَقِدُ * وَلِحَاجَةٍ تَقْلِيدُهُ، تَمَّ الْعَدَدُ^(٢)

وَأَصْبَحَ تَقْرِيرُ هَذَا الْحُكْمِ ذَائِعًا فِي الْفُرُوعِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِبَيَانِ دَلِيلٍ
عَلَى صِدْقِهِ، مَعَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ قَدْ تَكَفَّلَ بِهَا عُلَمَاءُ الْأُصُولِ، وَبَيَّنَّا هَذَا الْحُكْمَ
وَالْخِلَافَ فِيهِ، فَكَانَتْ مِنْ مَبَاحِثِ الْأُصُولِ، وَإِنَّ كَلَامَ الْفُقَهَاءِ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ
تَابِعٌ لِعُلَمَاءِ الْأُصُولِ، وَلَمَّا قَرَّرُوا الْحُكْمَ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى مَا كَتَبَهُ الْأُصُولِيُّونَ؛ فَقَرَّرُوا
الْحُكْمَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرْتُ فِي النُّقْلِ عَلَى عِبَارَاتِ الْأُصُولِيِّينَ عَلَى

(١) أُلْفٌ فِي هَذَا: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمَارٍ الشَّرِيفِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦٩ هـ رِسَالَةً سَمَّاها: الْعَقْدُ
الْفَرِيدُ لِبَيَانِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ، وَقَدْ أُلْفَهَا فِي صُورَةِ جَوَابٍ عَنِ سُؤَالٍ حَوْلَ الْعِبَادَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ
مَذْهَبَيْنِ، كَمَنْ تَوَضَّأَ بِلَا ذَلِكَ أَوْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ تَقْلِيدًا لِلشَّافِعِيِّ، ثُمَّ قُلَّدَ الْإِمَامَ مَالِكًا فِي عَدَمِ نَقْضِ الْوُضُوءِ
بِالْمَسِّ بِلَا شَهْوَةٍ، وَعَنْهُ نَقَلَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي حَاشِيَتِهِ، وَذَهَبَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّلْفِيْقِ الَّذِي يَذْهَبُ الْمَوْلَفُ هُنَا إِلَى
جَوَازِهِ.

(٢) تَعَدَّدَ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ الشُّرُوطَ الَّتِي اشْتَرَطُوهَا لَجَوَازِ الْإِنْتِقَالِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ، وَهِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي تَعْقِبُهَا أَحْمَدُ بَكُ
الْحُسَيْنِيِّ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِهِ هَذَا.

اِخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ لِيَعْلَمَ الْمُطَّلِعُ مُوَاطِنَ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ، وَحَقِيقَةَ حَكْمِ التَّلْفِيقِ؛
لَأَنَّ كُتُبَ الْأُصُولِيِّينَ هِيَ مَرْجِعُ النَّظَرِ فِيمَا كَانَ مُوَضَّعًا لِبَحْثِ الْأُصُولِيِّينَ،
وَيَكُونُ قَوْلُهُمْ هُوَ الْمَقْدَمُ عَلَى قَوْلِ الْفُقَهَاءِ، بَعَكْسِ مَا إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ
مِبَاحِثِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنْ قَوْلُهُمْ يَقْدَمُ عَلَى بَحْثِ الْأُصُولِيِّينَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ
مِنْ مِبَاحِثِهِمْ^(١)، وَهَآكَ مُلَخَّصُ مَا قَالَهُ أَهْلُ الْفَنِّ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ، وَمَا جَاءَ فِي
مُعْتَبَرَاتِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ.

(١) هذا تقرير منه رحمه الله تعالى لقواعد البحث العلمي بشكل عام، والشرعي بشكل خاص، فلا يجوز بحث مسألة أصولية في كتب الفقه، ولا مسألة فقهية في كتب الأصول، وقد تكلم عنها غير واحد من أهل العلم.

الباب الأول: في الاجتهاد

وانقسامه إلى قَرَضٍ عَيْنٍ وَقَرَضٍ كِفَايَةٍ وَمَنْدُوبٍ،
وفي شروطِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ، وفي الخِلافِ في تَجَزُّؤِ الاجْتِهَادِ وَعَدَمِهِ،
والخِلافِ في أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ أَوْ الْكُلُّ، وَتَرْجِيحِ الثَّانِي.

الاجتهادُ لُغَةً: بَذْلُ الطَّاقَةِ فِي تَحْصِيلِ ذِي مَشَقَّةٍ.

وفي اصطلاحِ الْأُصُولِيِّينَ: هُوَ بَذْلُ الطَّاقَةِ مِنَ الْفَقِيهِ فِي تَحْصِيلِ حُكْمٍ
شَرْعِيٍّ، عَقْلِيًّا كَانَ أَوْ نَقْلِيًّا، قَطْعِيًّا كَانَ أَوْ ظَنِّيًّا^(١). فَشَمِلَ الاجْتِهَادُ فِي
الْعَقْلِيَّاتِ وَالنَّقْلِيَّاتِ، قَطْعِيَّةً كَانَتْ أَوْ ظَنِّيَّةً.

وَيَنْقَسِمُ الاجْتِهَادُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ إِلَى:

١- فَرَضٍ عَيْنٍ: إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُجْتَهِدٌ غَيْرُهُ، فَإِنْ خَافَ فَوَتْ الْحَادِثَةِ
الَّتِي نَزَلَتْ بِهِ أَوْ بَغَيْرِهِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَعَلَى الْفَوْرِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَتْ
الْحَادِثَةِ كَانَ عَلَى التَّرَاخِي، وَلَكِنْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّلَبُ.

(١) عرف الاجتهاد بتعاريف كثيرة، منها ما ذكره المؤلف هنا، انظرها بتفصيل في: قواطع الأدلة ١/٥، الحصول
٦/٦، الإجماع شرح المنهاج ٢٨٦٣/٧. لكن يشكل هنا ذكره القطعيات ضمن مجالات الاجتهاد؛ إذ القطعيات
لا مجال للاجتهاد فيها، فالاجتهاد مورد الطنات من الأدلة، حتى أن الجويني رحمه الله تعالى ذكر تقسيم
الأحكام الشرعية -تبعاً للباقلاني- إلى ما هو قطعي وما هو مجتهد فيه، انظر التلخيص ٣/٣٣٢، وانظر شرح
اللمع للشرازي ١٠٤٥/٢-١٠٤٦، فقرة ١١٩٠، وقال الرازي في الحصول ٢٧/٥: «المجتهد فيه هو كل حكم
شرعي ليس فيه دليل قاطع»، وينحو ذلك عبر الآمدي في الإحكام ١٤١/٤. إلا أن يقصد إمكان الاجتهاد
في القطعيات غير أن المصيب فيها واحد، والمخطئ فيها آثم غير معذور، كما يرد في كلامه فيما بعد.

وَكَذَلِكَ يَكُونُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْمَسْئُولِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ مُجْتَهِدٌ آخَرَ وَلَكِنْ خَافَ الْمَسْئُولُ فَوَتْ الْحَادِثَةُ الَّتِي نَزَلَتْ بِغَيْرِهِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ.

٢- وإلى فَرَضِ كِفَايَةٍ: إِنْ كَانَ هُنَاكَ مُجْتَهِدٌ آخَرَ -أَيِ عَالَمٍ بِالْحَادِثَةِ- وَلَمْ يَخَفْ فَوَتْ الْحَادِثَةُ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، فَيَتَوَجَّهُ الْوُجُوبُ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَأَخْصَهُمْ بِوُجُوبِهِ مَنْ خُصَّ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْحَادِثَةِ، حَتَّى لَوْ أُمْسَكُوا مَعَ ظُهُورِ وَجْهِ الصَّوَابِ لَهُمْ أَثْمَاءٌ، وَإِنْ أُمْسَكُوا مَعَ التَّبَاسِ الْوَجْهِ عَلَيْهِمْ كَانُوا مَعْذُورِينَ وَلَكِنْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ الطَّلَبُ، وَكَانَ فَرَضُ الْجَوَابِ بَاقِيًا عِنْدَ ظُهُورِ وَجْهِ الصَّوَابِ. وَيَسْقُطُ عَنْهُمْ الْفَرَضُ بِفَتْوَى أَحَدِهِمْ أَوْ قَضَائِهِ فِي الْحَادِثَةِ وَلَوْ ظَنَّهُ الْبَاقِي خَطَأً. وَذَكَرَ الشُّبْكِيُّ^(١) وَجْهَيْنِ فِي إِثْمِ الْمُجْتَهِدِ إِذَا رَدَّ وَلَمْ يُجِبْ عَنْ حُكْمِ الْحَادِثَةِ وَكَانَ هُنَاكَ غَيْرُهُ -أَيِ وَكَانَ عَالِمًا بِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ- وَأَنَّ أَرْجَحَهُمَا عَدَمُ الْإِثْمِ إِذَا لَمْ يُجِبْ فِي هَذِهِ الْحَالِ.

٣- وإلى مَنَدُوبٍ: إِذَا اجْتَهَدَ قَبْلَ نَزُولِ حَادِثَةٍ لِيُطْلَعَ عَلَى أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ قَبْلَ نَزُولِهَا، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بِدُونِ سُؤَالٍ أَوْ مَعَهُ، وَقَدْ فَعَلَهُ الْأَثَمَةُ الْمُجْتَهِدُونَ؛ فَاسْتَنْبَطُوا أَحْكَامًا كَثِيرَةً مِنَ الْحَوَادِثِ قَبْلَ وَقُوعِهَا، وَدَوَّنُوهَا فِي كُتُبِهِمْ.

٤- وإلى حَرَامٍ: وَهُوَ الْاجْتِهَادُ فِي مُقَابَلَةِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ مِنْ بُرْهَانٍ أَوْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ^(٢).

(١) السبكي: هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، فقيه شافعي أصولي محدث، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٠هـ، وتوفي سنة ٧٧١هـ، صنف «طبقات الشافعية الكبرى»، و«رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» المنقول منه هنا، وغيرها، ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٠/٢-١٤٣، الدرر الكامنة ٤٢٥/٢-٤٢٨. وانظر قول السبكي في رفع الحاجب ٥٣٠/٤.

(٢) القطعي من الأدلة هو الإجماع، والمتواتر من القرآن والسنة، والبرهان، ويقصد بالبرهان: العقلي المفيد للقطع، وهو المبني على مقدمات قطعية، انظر: النبذة الزكية في القواعد الأصلية ص: ٤٠. وانظر تقسيم-

[شروط المجتهد المطلق]

وَشَرَطُ الاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ:

١- أَنْ يَكُونَ بِالْعَا عَاقِلًا.

٢- وَأَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَبِالنَّبِيِّ ﷺ وَمُعْجَزَاتِهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَسَائِرِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِالْأَدِلَّةِ الْإِجْمَالِيَّةِ.

٣- وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَحَالِّ جُزْئِيَّاتِ مَفَاهِيمِ الْأَلْقَابِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ مِنْ شَخْصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي الظُّهُورِ: كَالظَّاهِرِ وَالنَّصِّ وَالْمُفَسِّرِ وَالْمُحَكَّمِ وَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ وَالْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، وَفِي الْخَفَاءِ: كَالْخَفِيِّ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُشْكِلِ وَالْمُتَشَابِهِ ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فَصَّلَهُ الْأَصُولِيُّونَ فِي كُتُبِهِمْ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَيْهَا عِنْدَ طَلَبِ الْحُكْمِ كَمَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ^(١).

٤- وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْمُسْنَدِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ وَالضَّعِيفِ، وَبِالْعَدْلِ وَالْمُسْتَوْرِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

٥- وَأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ قَبْلَهُ كَيْ لَا يَخْرِقَهُ.

٦- وَأَنْ لَا يُخَالِفَ دَلِيلًا قَطْعِيًّا.

= الاجتهاد من حيث الحكم في: تيسير التحرير ١٨٠/٤.

(١) الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، الإمام الأصولي المتكلم المفسر، صنف في أصول الفقه: المحصول، والمعالم، والمنتخب، وفي أصول الدين: الأربعين، والمحصل، ومعالم أصول الدين، وله شرح عيون الحكمة، وغيرها من المصنفات، توفي سنة ٦٠٦هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/٢٤٨-٢٨٢، طبقات الشافعية الكبرى ٨١/٨-٩٦.

٧- وأن لا يَعْمَلَ بِمَنْسُوخ؛ لأنَّ الاستنباطَ فَرَعٌ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ الْمُسْتَنْبَطِ مِنْهُ، وَكَيْفِيَّةُ الاستنباطِ وَفَهْمُ الْمُرَادِ مِنَ الْمُسْتَنْبَطِ مِنْهُ واعتباره مَوْقُوفٌ عَلَى كَوْنِ الْمُسْتَنْبَطِ مِنْهُ غَيْرُ مُخَالَفٍ لِلْقَطْعِ وَلَا مَنْسُوخٍ وَلَا مُجْمَعٍ عَلَى خِلَافِهِ^(١).

[تجزؤ الاجتهاد]

والاجتهادُ قِيلَ لَا يَتَجَزَّأُ، وَقِيلَ يَتَجَزَّأُ بَأَن يَحْصُلَ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةُ الاجتهادِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ^(٢)، وَمُخْتَارُ الْغَزَالِيِّ^(٣)، وَنَسَبَهُ الشُّبْكِيُّ إِلَى الْأَكْثَرِ وَقَالَ إِنَّهُ الصَّحِيحُ^(٤)، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٥): هُوَ الْمُخْتَارُ، وَقَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ^(٦): إِنَّهُ الْحَقُّ.

-
- (١) تفصيل الشروط الواجب توافرها في المجتهد في: قواطع الأدلة ٤/٥-٩، المستصفى ١/٣٥٠-٣٥٤، ط: بولاق، المحصول ٦/٢١-٢٦، تيسير التحرير ١/١٨٠، التقرير والتحجير ٣/٢٩١-٢٩٤.
- (٢) انظر فواتح الرحموت ٢/٣٦٤، مطبوع بمأمر المستصفى ط: بولاق.
- (٣) الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، حجة الإسلام، صنف المستصفى والمنحول في علم أصول الفقه، وإحياء علوم الدين، والاقتصاد في الاعتقاد، وثمانية الفلاسفة، وغيرها، توفي سنة ٥٠٥ هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/٢١٦-٢١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٩١-٣٨٩.
- وانظر قول الغزالي في المستصفى ٢/٣٥٣.
- (٤) قال في جمع الجوامع: «والصحيح جواز تجزؤ الاجتهاد»، انظر الفيت المامع شرح جمع الجوامع ٣/٨٧٩.
- (٥) ابن دقيق العيد: محمد بن علي بن وهب القشيري، قال عنه التاج السبكي لم يختلف أحد من مشايخنا أنه المبعوث على رأس السبعمة، المعنى به حديث رسول الله ﷺ في المجدد، صنف شرح متن أبي شجاع، والاقتراح في علم الحديث، وغيرها توفي سنة ٧٠٢ هـ، ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٠٧-٢٤٩.
- (٦) قول الكمال ابن الهمام في: تيسير التحرير ٤/١٨٢، التقرير والتحجير ٣/٢٩٤.
- والكمال ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام، صنف عددا من الكتب منها: فتح القدير شرح العاجز الفقير على الهداية، التحرير في أصول الفقه وغيرها، توفي سنة ٨٦١ هـ، ترجمته في: الضوء اللامع ٨/١٢٧-١٣٢، شذرات الذهب ٧/٢٩٨-٢٩٩.

[هل المصيب في الاجتهاد واحد أو الكل]

والمُصِيبُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ، وَالْمُخْطِئُ فِيهَا آثَمٌ، أَي مَعَ كُفْرٍ فِي بَعْضِهَا، وَآثَمٌ فَقَطْ فِي بَعْضٍ آخَرَ كَمَا هُوَ مُفَصَّلٌ فِي مَحَلِّهِ^(١).

وَفِي الْفُرُوعِ خِلَافٌ، فَقِيلَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ أَيْضًا^(٢)، وَقِيلَ: الْكُلُّ مُصِيبٌ. وَهُوَ خِلَافٌ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافٍ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ لِلَّهِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ فِي الْوَاقِعِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ^(٣) فِي كُلِّ حَادِثَةٍ قَبْلَ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِ.

فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ وَالْبَاقِلَانِيُّ^(٤): لَا حُكْمَ لِلَّهِ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ، وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَحُكْمُ اللَّهِ تَابِعٌ لِظَنِّ الْمُجْتَهِدِ، بِمَعْنَى أَنَّ تَعَيَّنَ الْحُكْمُ تَابِعٌ لِظَنِّهِ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ أَزَلِيٌّ إِذْ هُوَ الْخَطَابُ الْأَزَلِيُّ عِنْدَهُمَا.

(١) انظر قواطع الأدلة ١١٧٥/٣-١١٧٦، التلخيص للجويني ٣٣٣/٣-٣٣٤، شرح اللمع ١٠٤٣/٢-١٠٤٥، المحصول ٢٩/٥-٣٣، الإحكام للأمدى ١٥٤/٤-١٥٧، التقرير والتحجير ٣٠٦/٣.

(٢) يتفرع على القول بأن المصيب واحدٌ مسألتان، الأولى المصيب واحدٌ والمخطئ غير معذور، وهو قول الأصم وبشر المريسي والجاحظ، من المعتزلة، على ما سيذكر المؤلف بعد، والثانية: المصيب واحد والإثم محطوط عن المخطئ، وهو قول الأئمة الشافعي، ومالك، والقاضي أبي الطيب الطبري، وأبي إسحق الإسفراييني، وابن فورك، غير أنهم اختلفوا بعد في هل المجتهد مكلف بإصابته أم لا، على ما سيذكره المؤلف، انظر البحر المحيط ٢٤١/٦-٢٤٣ ط: الكويت.

(٣) الواقع ونفس الأمر: وجود الشيء في الواقع معناه وجوده في خارج الذهن، أما في نفس الأمر، فمعناه وجوده في حد ذاته وإن لم يكن له وجود في الخارج، والواقع بهذا يكون أحص مطلقاً من نفس الأمر، ونفس الأمر يكون أعم مطلقاً من الواقع، وقال الشريف الجرجاني في التعريفات: «نفس الأمر هو عبارة عن العلم الذاتي الحاروي لصور الأشياء كلها كلياتها وجزئياتها وصغيرها وكبيرها جملة وتفصيلاً عينية كانت أو علمية»، وقد يستعمل كل منهما بمعنى واحد على سبيل المسامحة.

(٤) الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، إمام أهل السنة توفي سنة ٣٢٤هـ.

والباقلاني: القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني، إمام أهل السنة، صنف التقريب والإرشاد، والإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، والتمهيد، وغيرها توفي سنة ٤٠٣هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٦٩/٤-٢٧٠، الأنساب للسمعاني ٥١/٢-٥٢.

وقد حكى الجويني القول عنهما في التلخيص ٣٤٠/٣-٣٤١، الرازي في المحصول ٣٦/٦.

فَالْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِمَا: أَنَّ اللَّهَ حُكْمًا وَخِطَابًا أَرْلًا، لَكِنْ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ وَجُوبًا
أَوْ حُرْمَةً أَوْ غَيْرَهُمَا بِظَنِّ الْمُجْتَهِدِ، فَالتَّابِعُ لِظَنِّهِ: هُوَ تَعَلُّقُ الْخِطَابِ عَلَى وَجْهِ
طَلَبِ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ جَازِمًا أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ، لَا ذَاتُ الطَّلَبِ
الْأَزَلِيِّ، فَمَا ظَنَّهُ الْمُجْتَهِدُ فِي حَادِثَةٍ مِنَ الْحَوَادِثِ حُكْمًا اللَّهُ أَخَذًا مِنَ الدَّلِيلِ فَهُوَ
حُكْمُ اللَّهِ فِي حَقِّهِ وَفِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ.

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ ^(١) وَمُحَمَّدٌ ^(٢) [وَابْنُ سُرَيْجٍ] ^(٣): لَا حُكْمَ لِلَّهِ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ،
وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ أَيْضًا؛ إِلَّا أَنْ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ جِهَةٌ حُسْنٍ أَوْ قُبْحٍ، إِذَا حَكَمَ
اللَّهُ فِيهَا بِحُكْمٍ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مُلَائِمًا لِتِلْكَ الْجِهَةِ، فَلَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَا
يَكُونُ حَسَنًا فِي الْوَاقِعِ، وَلَا يَنْهَى إِلَّا عَمَّا يَكُونُ قَبِيحًا فِي الْوَاقِعِ، فَلَمُجْتَهِدٌ إِذَا
صَادَفَ اجْتِهَادُهُ الْحُكْمَ الَّذِي يَلَائِمُ تِلْكَ الْجِهَةَ بِأَنْ أَصَابَ اجْتِهَادُهُ الْوُجُوبَ
فِيمَا هُوَ حَسَنٌ فِي الْوَاقِعِ، وَالْحُرْمَةَ فِيمَا هُوَ قَبِيحٌ فِيهِ، فَهُوَ مُصِيبٌ اجْتِهَادًا
وَحُكْمًا، وَإِنْ لَمْ يُصَادَفْ اجْتِهَادُهُ مَا ذُكِرَ فَهُوَ مُصِيبٌ اجْتِهَادًا لَا حُكْمًا،
وَابْتِدَاءً لَا انْتِهَاءً ^(٤).

(١) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، صاحب الإمام أبي حنيفة، وهو أحد الصاحبين الذين نقل
عنهما المذهب بعده، ألف مؤلفات منها: أدب القضاة، ولي القضاء لهارون الرشيد، توفي سنة ١٨٢هـ، ترجمته
في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١٣٤، وفيات الأعيان ٣٧٨/٦-٣٨٨.

(٢) محمد بن الحسن الشيباني، جالس أبا حنيفة سنتين ثم تفقه على أبي يوسف المترجم له قبل، صنف
الأصل في فقه الإمام أبي حنيفة، أخذ عنه الإمام الشافعي، توفي بالري سنة ١٨٧هـ، ترجمته في طبقات الفقهاء
للشيرازي ص ١٣٥-١٣٦، وفيات الأعيان ١٨٤/٤-١٨٥.

(٣) في الأصل: «وابن سُرَيْج»، والصواب هو الْمُبْتَض.

وابن سريج: هو أبو العباس بن سريج مجدد الملة الرابعة، الملقب بالبايز الأشهب، كان من أصحاب الوجوه في
مذهب الشافعية، له شرح على مختصر المزني، توفي سنة ٣٠٤هـ، ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص
١٠٨-١٠٩، وفيات الأعيان ٦٦٦/١-٦٦٧، طبقات الشافعية الكبرى ٢١/٣-٣٦.

(٤) انظر التلخيص للحويني ٣/٣٤٠، المحصول ٦/٣٤.

وقال الجمهور: إِنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، وَإِنَّ اللَّهَ حُكْمًا مُعَيَّنًا قَبْلَ الْاجْتِهَادِ. ثُمَّ اِخْتَلَفُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ أَمَارَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ بَلْ هُوَ كَذْفَيْنِ يُصَادِفُهُ مِنْ شَاءِ اللَّهِ مُصَادَفَتَهُ، وَهُوَ قَوْلٌ لَا مَعْنَى لَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ أَمَارَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَبَثِ أَنْ يُكَلِّفَ الْعَاقِلُ بِحُكْمٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا أَمَارَةَ، وَكَيْفَ ذَلِكَ وَالْاجْتِهَادُ هُوَ اسْتِفْرَاقُ الْقُوَّةِ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ طَلَبَ الدَّلِيلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَطَلَبَ الشَّيْءِ مُتَأَخِّرَ عَنْهُ، فَالْمُجْتَهِدُ مُكَلَّفٌ بِإِصَابَةِ الْحُكْمِ الْمُعَيَّنِ لِإِمْكَانِهَا، وَلَكِنْ إِذَا أَصَابَ ذَلِكَ الْحُكْمَ الْمُعَيَّنَ فَلَهُ أَجْرَانِ، أَجْرُ اجْتِهَادِهِ وَأَجْرُ إِصَابَتِهِ لَهُ، وَإِنْ أَخْطَأَهُ فَلَا يَأْتُمُّ بَلْ يُؤَجَّرُ أَجْرًا وَاحِدًا عَلَى اجْتِهَادِهِ وَطَلَبِ مَا كَلَّفَ إِصَابَتَهُ وَبَذْلَهُ وَنُسْعَهُ فِي ذَلِكَ، وَ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١).

وَالْخِلَافُ فِي أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ أَوْ الْكُلُّ، قِيلَ مُطْلَقًا سَوَاءً فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا قَاطِعٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ لَا قَاطِعَ فِيهَا، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَقِيلَ إِذَا كَانَ فِيهَا قَاطِعٌ مِمَّا ذُكِرَ لَكِنْ لَمْ يَقِفِ الْمُجْتَهِدُ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ، وَحَصَلَ الْاِخْتِلَافُ، فَالْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ اتِّفَاقًا، وَهُوَ مَنْ وَافَقَ رَأْيَهُ الْقَاطِعَ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ، وَهَلْ يَأْتُمُّ الْمُخْطِئُ فِيمَا فِيهِ قَاطِعٌ إِنْ لَمْ يُقْصَرُ فِي الْاجْتِهَادِ؟ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ لِبَذْلِهِ وَنُسْعِهِ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ.

وَمَتَى قَصَرَ الْمُجْتَهِدُ فِي اجْتِهَادِهِ أَثُمَّ اتَّفَقَا، هَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ تَحْرِيرِ ابْنِ الْهَمَامِ وَشَرْحِهِ، وَمِنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ لِلْمَحَلِّيِّ وَبَعْضِ حَوَاشِيهِ^(٢).

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٨٦

(٢) انظر: تيسر التحرير ١٧٩/٤، الآيات البيّنات (حاشية ابن قاسم العبادي على شرح المحلى على جمع -

ومحل الخلاف - في أن الله حُكِّمًا مُعَيَّنًا قَبْلَ الاجتهادِ والمُصِيبِ واحدٌ من المُجْتَهِدِينَ، أو لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ قَبْلَهُ والجميعُ مُصِيبٌ - إنما هو بالنَّظَرِ للاجتهادِ وأخذِ الحُكْمِ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لِلْعَمَلِ بما أَدَّى إِلَيْهِ اجتهادهُ فلا شَكَّ في أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ وَشَرْعُهُ عِنْدَ الْكُلِّ، أَمَّا عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِهِ فَلَأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَالَفَةَ مُصِيبٍ فِي الْعَمَلِ بِرَأْيِ نَفْسِهِ لَا مُخْطِئٌ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُحْكَمًا بِخَطِّهِ فِي ظَنِّ مُحَالَفِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ قَائِمٌ بَيْنَهُمْ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مَأْمُورٌ وَمُكَلَّفٌ بِالْعَمَلِ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجتهادهُ، وَكَذَا مَنْ قَلَّدَهُ وَلَوْ كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ يَرَى أَنَّ قَوْلَ مُحَالَفِهِ خَطَأٌ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ بِهِ لَهُ أَوْ لِمَقْلَدِهِ مَا اتَّفَقُوا عَلَى مَا ذُكِرَ، وَلَكَانَ الْمُكَلَّفُ مَأْمُورًا بِالْعَمَلِ بِالْخَطَأِ وَهُوَ بَاطِلٌ.

والحاصل^(١) أننا إذا قلنا: إِنَّ اللَّهَ حُكْمًا مُعَيَّنًا قَبْلَ الاجتهادِ، وَإِنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الَّذِي طَابَقَ قَوْلُهُ ذَلِكَ الْحُكْمَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَهُوَ الْمُصِيبُ بِهَذَا الْمَعْنَى دُونَ الْبَاقِي، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مُصِيبًا اتَّفَاقًا بِالنَّظَرِ إِلَى الْعَمَلِ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ.

وَقَدْ لَخَّصَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ هَذَا الْخِلَافَ فَقَالَ: «اختلف العلماءُ في الواقعةِ التي لا نَصَّ فيها على قولَيْنِ:

- الجوامع ٢٥٥/٤-٢٥٧، ط: الأمرية، وقد علل الحلبي ذلك فقال: «لتركه الواجب عليه من بذل وسعه فيه»، وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع، وقال فيها: «المتصف بصفات الاجتهاد لا نفس المجتهد» ٣٩١/٢، وقال شيخ الإسلام عبد الرحمن الشريفي في تقريره: «وإن أصاب الحق لتقصيره فيما وجب عليه» وانظر المحصول ٣٦/٦، الإحكام للآمدي ١٦٠/٤، وقد فصلا فيه أدلة الجمهور، وأدلة غيرهم والجواب عنها. (١) قوله: «الحاصل»: تفصيل للكلام السابق بعد إجماله.

أحدهما: وبه قال الأشعري والقاضي^(١) وجُمهور المتكلمين، أنه ليس لله فيها قَبْلَ الاجْتِهَادِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، بَلْ حُكْمُهُ تَعَالَى فِيهَا تَابِعٌ لِظَنِّ الْمُجْتَهِدِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ. وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَوْجَدَ فِي الْوَاقِعَةِ مَا لَوْ حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا بِحُكْمٍ لَمْ يَحْكَمْ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَشْبَهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ لَهُ تَعَالَى فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

- أَحَدُهَا: وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالتَّكَلِّمِينَ، حَصَلَ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ وَلَا أَمَارَةٍ بَلْ هُوَ كَدْفِينِ يَعْتَرُ عَلَيْهِ الطَّالِبُ اتِّفَاقًا فَمَنْ وَجَدَهُ فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ أَخْطَأَهُ فَلَهُ أَجْرٌ

- وَالْقَوْلُ الثَّانِي: عَلَيْهِ أَمَارَةٌ أَيْ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ وَالْقَائِلُونَ بِهِ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَمْ يُكَلِّفِ الْمُجْتَهِدُ بِإِصَابَتِهِ لِحِفَائِهِ وَغُمُوضِهِ فَلِذَلِكَ كَانَ الْمُخْطِئُ فِيهِ مَعْذُورًا مَاجُورًا، وَهُوَ قَوْلُ جُمُهورِ الْفُقَهَاءِ، وَيُنَسَّبُ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِطَلَبِهِ أَوَّلًا فَإِنْ أَخْطَأَ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ آخَرَ تَغَيَّرَ التَّكْلِيفُ وَصَارَ مَأْمُورًا بِالْعَمَلِ بِمُقْتَضَى ظَنِّهِ.

- وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا قَطْعِيًّا وَالْقَائِلُونَ بِهِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَأْمُورٌ بِطَلَبِهِ لَكِنْ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ الْجُمُهورُ: إِنَّ الْمُخْطِئَ فِيهِ لَا يَأْتُمُّ وَلَا يُنْقَضُ قَضَاؤُهُ، وَقَالَ بَشْرُ الْمُرَيْسِيِّ^(٢) بِالتَّائِيْمِ، وَالْأَصَمُّ^(٣) بِالنَّقْضِ.

(١) القاضي: أبوبكر الباقلاني، سبقت ترجمته، وسبق تخريج قول الأشعري والقاضي.

(٢) بشر المريسبي: بشر بن غياث بن أبي كريمة العلوي بالولاء، المريسبي نسبة إلى مريسة قرية بمصر، فقيه معتزلي، يعد رأس فرقة من المعتزلة قاتلة بالإرجاء، توفي سنة ٢٠٨ هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٣) الأصم: أبوبكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم، كان من أئمة المعتزلة، وكان من فصحاء الناس وأفقههم.

وَالَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا عَلَيْهِ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ وَأَنَّ الْمُخْطِئَ فِيهِ مَعذُورٌ وَأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُنْقَضُ قَضَاؤُهُ». هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْمَحْصُولِ، وَقَالَ الْبِضَاوِيُّ^(١): إِنَّهُ الَّذِي صَحَّحَ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَلِلْمَسْأَلَةِ فُرُوعٌ:

- مِنْهَا إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْقِبْلَةِ وَصَلَّى ثُمَّ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهِ الْقَضَاءُ أَقْوَالٌ أَصَحُّهَا أَنَّهُ يَجِبُ، وَالثَّانِي لَا، وَالثَّلَاثُ إِنْ تَيَقَّنَ الصَّوَابَ أَيْضًا وَجَبَ الْقَضَاءُ وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنِ الْخَطَأَ بَلْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَضَاءُ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ جِهَاتٍ فَلَا قَضَاءَ.

- وَمِنْهَا إِذَا صَلَّى خَلْفَ مَنْ تَوَضَّأَ تَارِكًا لِلنِّيَّةِ أَوْ التَّرْتِيبِ أَوْ التَّسْمِيَةِ فِي الْفَاتِحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَفِيهِ وَجْهَانِ، أَصَحُّهُمَا وَجُوبُ الْإِعَادَةِ.

- وَمِنْهَا جَوَازُ اسْتِخْلَافِ الشَّافِعِيِّ لِلْحَنَفِيِّ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُخَالَفِينَ، وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ، وَالْمَعْرُوفُ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافُهُ وَحَيْثُ فَيَحْكُمُ النَّائِبُ بِمَقْتَضَى مَذْهَبِهِ، كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ^(٢) عَنِ الرَّوْيَانِيِّ^(٣) وَأَقْرَأَهُ.

-وله تفسير عجيب، انظر ترجمته في طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى المرتضى، ص: ٥٦-٥٧.

(١) البضاوي: عبد الله بن عمر بن محمد البضاوي، كان إماماً فقيهاً أصولياً متعبداً نظاراً، ألف طوالع الأنوار في أصول الدين، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الفقه، وشرح منتخب الرازي ومختصر ابن الحاجب، والغاية القصوى في دراية الفتوى، ولي القضاء ببتريز، توفي سنة ٦٧١هـ، ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ١٥٧/٨-١٥٨.

(٢) الرافعي: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي، صاحب الشرح الكبير المسمى فتح العزيز شرح الوجيز، وشرح مسند الشافعي، كان إماماً متضلعا من الفقه والتفسير والأصول، توفي سنة ٦٢٣هـ، ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/٨-٢٩٣.

(٣) الروياني: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني، أحد أئمة المذهب الشافعي، صنف بحر المذهب، وشرح مختصر المزني، وغيرها، ولد سنة ٤١٥هـ ومات شهيدا سنة ٥٠٢هـ، ترجمته في: الأنساب للسمعاني ١٠٦/٣، وفيات الأعيان ١٩٨/٣-١٩٩، طبقات الشافعية الكبرى ١٩٣/٧-٢٠٣.

- ومنها إذا رُفِعَ إلى الشَّافِعِيِّ مثلاً حُكْمٌ من قاضٍ آخَرَ لا يُوافِقُ اعتقاده إلا أَنَّهُ لا يرى نَقْضَهُ بَلْ يرى أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوْبٌ منه فَهَلْ لَهُ تَنْفِيزُهُ؟ فيه وَجْهَانِ: أَحَدُهُما - وَنَقَلَهُ ابنُ كَـجٍّ^(١) عن نَصِّ الشَّافِعِيِّ -: أَنَّهُ يُعْرِضُ عنه ولا يُنْفِذُهُ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ على ما يَعْتَقِدُ أَنَّهُ خَطَأً.

وأَصَحُّهُما - كما قاله السَّرْحَسِيُّ^(٢) وبه أَجابَ ابنُ القَاصِّ^(٣) -: أَنَّهُ يُنْفِذُهُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ كما لو حَكَمَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ تَغْيِيراً لا يَقْتَضِي التَّنْقِضَ ثُمَّ تَرَفَّعَ إِلَيْهِ زُعَمَاءُ الْوَاقِعَةِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا فَإِنَّهُ يَمْضِي حُكْمَهُ الْأَوَّلَ وَإِنْ أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوْبٌ، كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» اهـ عِبَارَةُ التَّمْهِيدِ^(٤). قَوْلُهُ فِي الْمَحْصُولِ: «وَالَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ» إلخ ... رَجَحَ السَّيُوطِيُّ^(٥) الْقَوْلَ بِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَذَكَرَ لِدَلَالَةِ مُقَدِّمَةِ.

(١) ابن كج: يوسف بن أحمد الدينوري، أحد أركان المذهب الشافعي، جمع بين رئاسة الفقه والدنيا، وارتحل إليه الناس من الآفاق، قتله العيارون في سنة ٤٠٥هـ، ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١١٨-١١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٣٥٩/٥-٣٦١.

(٢) السرخسي: زاهر بن أحمد بن محمد، أول من حمل كتب الشافعي إلى سرخس، إمام كبير أخذ علم الكلام عن أبي الحسن الأشعري، سمع منه الحاكم وخلق كثير، توفي سنة ٣٨٩هـ وهو ابن اثنين وتسعين سنة، ترجمته في الأنساب للسمعماني ٢٤٤/٣، طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣/٣-٢٩٤.

(٣) ابن القاص: أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، إمام أهل زمانه، صنف التلخيص، والمفتاح، وأدب القاضي، والمواقيت وغيرها من كتب الفقه، مات مرابطاً بطرسوس سنة ٣٣٥هـ، ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١١١، طبقات الشافعية الكبرى ٥٩/٣-٦٣.

(٤) النص من التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين الإسوي، بداية من قوله: وقد لخص الإمام فخر الدين هذا الخلاف، حتى هنا، انظر التمهيد ص: ٥٣٢-٥٣٤، وانظر: المحصول ٣٤/٦-٣٦، منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٧٣، ط: صحيح.

(٥) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، إمام فقيه أصولي لغوي محدث، صنف تصانيف تزيد عن الستمئة مصنف في مختلف العلوم، وقعت له منافرات مع علماء عصره، كان بعيداً عن المناصب والولايات، مبتعداً عن ذوي السلطان، توفي سنة ٩١١هـ، ترجم لنفسه في حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. وقد نقل المؤلف بداية من هنا، والفصلين بعد هذا من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، الصفحات: ١٩-٥٢.

وعِبَارَةُ جَزِيلِ الْمَوَاهِبِ فِي اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ لَهُ: «رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَسُنَّةٌ مِنِّي مَاضِيَةٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُنَّةٌ مِنِّي فَمَا قَالَ أَصْحَابِي، إِنَّ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ فَأَيُّمَا أَخَذْتُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

إِخْبَارُهُ ﷺ بِاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ بَعْدَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَذَلِكَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْمُغَيَّبَاتِ، وَرِضَاهُ بِذَلِكَ، وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ، وَمَدْحُهُ لَهُ حَيْثُ جَعَلَهُ رَحْمَةً، وَالتَّخْيِيرُ لِلْمُكَلَّفِ فِي الْأَخْذِ بِأَيِّهَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ تَعَيُّنٍ لِأَحَدِهَا.

وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى هُدًى وَكُلَّهُمْ عَلَى فِقْهِ، فَلَا لَوْمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ تَخَطُّعٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (فَأَيُّمَا أَخَذْتُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ)، فَلَوْ كَانَ الْمُصِيبُ وَاحِدًا وَالبَاقِي مُخْطِئًا لَمْ تَحْصُلِ الْهِدَايَةُ بِالأَخْذِ بِالْخَطِئِ، وَلِذَلِكَ سِرٌّ لَطِيفٌ سَنَذْكُرُهُ قَرِيبًا.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ: «أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ رَحْمَةً لِلنَّاسِ»^(٢)، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَوْنٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: مَا سَرَّنِي بِاخْتِلَافِ

(١) رواه البيهقي في المدخل للبيهقي برقم ١٥٢، والخطيب البغدادي في الكفاية ص ٤٨ ط دائرة المعارف العثمانية.

(٢) الطبقات الكبرى ١٨٨/٧.

أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ حُمِرَ النَّعَمَ»، ورواه البيهقي في المَدْخَلِ بلفظ: «ما سَرَّني لو أن أصحابَ مُحَمَّدٍ لم يَخْتَلَفُوا لأَنَّهُم لو لم يَخْتَلَفُوا لم تَكُنْ رُحْصَةً».

وأخرج الخطيبُ البغداديُّ في كتابِ الرِّوَاةِ عن مالِكٍ من طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي الجِالدِ قال: «قالَ هارونُ الرَّشيدُ لِمَالِكِ بنِ أنسٍ: يا أبا عبدِ اللهِ نَكُتُبُ هذه الكُتُبَ ونُفَرِّقُها في آفاقِ الإسلامِ لِنَحْمِلَ عَلَيْها الأُمَّةَ، قالَ: يا أميرَ المُؤمِنين! إنَّ اختلافَ العُلَماءِ رَحْمَةٌ مِنَ اللهِ على هذه الأُمَّةِ؛ كُلُّ يَتْبِعُ ما صَحَّ عِنْدَهُ، وكُلُّ على هُدًى، وكُلُّ يُريدُ اللهَ».

وأخرج أبو نُعيمٍ في الحَلِيَّةِ عن عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ قالَ: «سَمِعْتُ مالِكَ ابنَ أنسٍ يقولُ: شاورَني هارونُ الرَّشيدُ في أنْ يُعَلِّقَ المُوطَّأَ في الكَعْبَةِ ويَحْمِلَ النَّاسَ على ما فيه، فَقُلْتُ: لا تَفْعَلْ فإنَّ أصحابَ رَسولِ اللهِ ﷺ اختلفوا في الفُرُوعِ وتَفَرَّقوا في البُلدانِ وكُلُّ مُصيبٌ، فقالَ: وَفَقَكَ اللهُ يا أبا عبدِ اللهِ»^(١).

وأخرج ابنُ سَعْدٍ في الطَّبَقَاتِ عن الوَاقِدِيِّ قالَ: «سَمِعْتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقولُ: لَمَّا حَجَّ المَنْصُورُ قالَ لي: إِنِّي قَدْ عَزَمْتُ أنْ أَمُرَّ بِكُتُبِكَ هذه الَّتِي وَضَعْتَهَا فَتُنْسَخَ ثُمَّ أَبْعَثُ إلى كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصارِ المُسلمينَ مِنْها بِنُسخَةٍ، وأَمُرُهُم أنْ يَعْمَلُوا بِها فيها ولا يَتَعَدَّوْهُ إلى غَيرِهِ، فَقُلْتُ يا أميرَ المُؤمِنينَ: لا تَفْعَلْ هذا فإنَّ النَّاسَ قَدْ سَيَقَتْ إِلَيْهِم أَقاويلُ وَسَمِعُوا أَحاديثَ وَروَوْا رِواياتٍ، وأَجَذَ كُلُّ قَوْمٍ بما سَيَقَ إِلَيْهِم ودانُوا بِهِ من اِختِلافِ النَّاسِ، فَدَعَ النَّاسَ وما اِختارَ أَهلُ كُلِّ بَلَدٍ مِنْهُم لَأَنْفُسِهِمْ»^(٢).

(١) حلية الأولياء ٦/ ٣٣٢.

(٢) الطبقات الكبرى ٧/ ٥٧٣.

فصل: في أن اختلاف المذاهب نعمة ورحمة^(١)

اعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة، وفضيلة عظيمة، وله سر لطيف أدركه العالمون، وعمي عنه الجاهلون، حتى سمعت بعض الجهال يقول: «جاء النبي ﷺ بشرع واحد فمن أين مذاهب أربعة؟!»^(٢).

ومن العجب أيضًا من أخذ في تفضيل بعض المذاهب على بعض تفضيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضل عليه وسقوطه، وربما أدى إلى الخصام من السفهاء، وصارت عصبية وحمية الجاهلية، والعلماء منزّهون عن ذلك.

وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة رضي الله عنهم وهم خير الأمة فما خاصم أحد منهم أحداً، ولا عادى أحد أحداً، ولا نسب أحد أحداً إلى خطأ ولا قصور، والسر الذي أشرت إليه قد استنبطته من حديث ورد أن اختلاف هذه الأمة رحمة من الله لها، وكان اختلاف الأمم السابقة عذاباً وهلاكاً، هذا معناه ولا يخضري الآن لفظ الحديث^(٣).

فعرّف بذلك أن اختلاف المذاهب في هذه الملة خصيصي^(٤)، فاضلة لهذه الأمة، وتوسيع في هذه الشريعة السمحة السهلة، فكانت الأنبياء قبل النبي ﷺ يبعث أحدهم بشرع واحد وحكم واحد، حتى إنه من ضيق شريعتهم لم يكن فيها تخيير في كثير من الفروع التي شرع فيها التخير في شريعتنا، كتحتّم القصاص في شريعة اليهود وتحتّم الدية في شريعة النصارى، ومن ضيقها أيضاً

(١) هذا الفصل أيضاً من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب ص: ٢٥.

(٢) يبدو أن عصر الإمام السيوطي قد ابتلي بهذا قبل أن نتلى به، والله المستعان.

(٣) لعله يقصد حديث: (اختلاف أمتي رحمة).

(٤) قوله: خصيصي بالقصر ويمد كما في القاموس (المؤلف).

لم يَجْتَمِعْ فيها النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ كما وَقَعَ في شَرِيعَتِنَا، وَلِذَا أَنْكَرَ الْيَهُودُ النَّسْخَ
وَأَسْتَغْظَمُوا نَسْخَ الْقِبْلَةِ، وَمِنْ ضَرِيقِهَا أَيْضًا أَنَّ كِتَابَهُمْ لَمْ يَكُنْ يُقْرَأُ إِلَّا عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَمَا وَرَدَ كُلُّ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ.

وَهَذِهِ الشَّرِيعَةُ سَمَّحَةٌ سَهْلَةٌ لَا حَرَجَ فِيهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ
الْيُسْرَ﴾^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢)، وَقَالَ
ﷺ: (بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ)^(٣) فَمِنْ سَعَتِهَا أَنَّ كِتَابَهَا نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ
أَحْرَفٍ، يُقْرَأُ بِأَوْجِهٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَالْكُلُّ كَلَامُ اللَّهِ، وَوَقَعَ فِيهَا النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ لِيُعْمَلَ
بِهَا مَعًا فِي هَذِهِ الْمِلَّةِ فِي الْجُمْلَةِ، فَكَأَنَّهُ عُمِلَ فِيهَا بِالشَّرْعَيْنِ مَعًا، وَوَقَعَ فِيهَا
التَّخْيِيرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ شَرْعٍ كُلُّ مِنْهُمَا فِي مِلَّةٍ، كَالْقِصَاصِ وَالِدِّيَّةِ، فَكَأَنَّمَا جَمَعَتْ
الشَّرْعَيْنِ مَعًا، وَزَادَتْ حُسْنًا بِشَرْعٍ ثَالِثٍ وَهُوَ التَّخْيِيرُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِي إِحْدَى
الشَّرِيعَتَيْنِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَشْرُوعِيَّةُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي الْفُرُوعِ فَكَانَتْ الْمَذَاهِبُ
عَلَى اِخْتِلَافِهَا كَشَرَائِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ.

فَصَارَتْ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ كَأَنَّهَا عِدَّةُ شَرَائِعَ بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِجَمِيعِهَا، وَفِي
ذَلِكَ تَوْسِيعَةٌ زَائِدَةٌ لَهَا، وَفَخَامَةٌ عَظِيمَةٌ لِقَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِجَمِيعِهَا، وَخُصُوصِيَّةٌ
لَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، حَيْثُ بُعِثَ كُلُّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ وَبُعِثَ هُوَ ﷺ فِي الْأَمْرِ
الْوَاحِدِ بِأَحْكَامٍ مُتَنَوِّعَةٍ يُحْكَمُ بِكُلِّ مِنْهَا، وَيَنْفَذُ، وَيُصَوِّبُ قَائِلُهُ، وَيُؤْجَرُ عَلَيْهِ،
وَيُهْدَى بِهِ. وَهَذَا مَعْنَى لَطِيفٍ فَتَحَ اللَّهُ بِهِ، يَسْتَحْسِنُهُ كُلُّ مَنْ لَهُ ذَوْقٌ وَإِدْرَاكٌ
لَأَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ.

(١) سورة البقرة: من الآية ١٨٥

(٢) سورة الحج: من الآية ٧٨

(٣) الحديث: رواه أحمد في مسند الأنصار رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِمَنْحِهِ بِرَقْم: ٢٢٧٢٢.

وَقَدْ ذَكَرَ السُّبُكِيُّ فِي تَأْلِيْفِهِ لَهُ: أَنَّ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ هِيَ شَرَائِعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بُعِثَتْ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ السَّابِقُونَ كَالنَّبِيَّةِ عَنْهُ لِأَنَّهُ نَبِيٌّ وَأَدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ^(١) وَجُعِلَ إِذْ ذَاكَ نَبِيٌّ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُرِّرَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ: (بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً)^(٢) فَجَعَلَهُ مَبْعُوثًا إِلَى الْخَلْقِ كُلِّهِمْ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ.. فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى نَفَائِسَ بَدِيعَاتٍ، وَقَدْ سَقَّيْتُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْمُعْجَزَاتِ.

فَإِذَا جَعَلَ السُّبُكِيُّ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ الَّتِي بُعِثَتْ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ شَرَائِعَ لَهُ ﷺ زِيَادَةً فِي تَعْظِيمِهِ، فَلِلْمَذَاهِبِ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا أَصْحَابُهُ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ عَلَى تَنْوَعِهَا شَرَائِعُ مُتَعَدِّدَةٌ لَهُ مِنْ بَابِ أَوَّلٍ، خُصُوصًا وَقَدْ أَخْبَرَ بِوُقُوعِهَا وَوَعَدَ بِالْهُدَايَةِ عَلَى الْأَخْذِ بِآيَاهَا.

فَضْلٌ فِي أَنْ اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ فِي أَسْرَى بَدْرٍ مِمَّا يَدُلُّ لِلْقَوْلِ بِأَنْ كُلُّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبٌ

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَا قُلْنَاهُ قِصَّةُ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ عَلَى أَسْرَى بَدْرٍ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَمَنْ تَبِعَهُ أَشَارُوا بِأَخْذِ الْفِدَاءِ مِنْهُمْ، وَعُمَرُ وَمَنْ تَبِعَهُ أَشَارُوا بِقَتْلِهِمْ، فَحَكَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَوَّلِ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَفْضِيلِ الرَّأْيِ الثَّانِي مَعَ تَقْرِيرِ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَصْوِيبِ الرَّأْيَيْنِ، وَأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُجْتَهِدَيْنِ مُصِيبٌ. وَلَوْ كَانَ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ خَطَأً لَمْ يَحْكَمْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، كَيْفَ وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ

(١) يقصد بذلك حديث: (كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد).

(٢) الحديث رواه أحمد في مسند بني هاشم برقم: ٢٧٨٦.

أَنَّهُ عَيْنُ حُكْمِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾^(١)، وَطَيَّبَ الْفِدَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾^(٢)، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْعَتَبُ عَلَى اخْتِيَارِ غَيْرِ الْأَفْضَلِ. فَكَثُرَ مَا يَقَعُ التَّرْجِيحُ فِي الْمَذَاهِبِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَفْضَلِ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ الْأَدِلَّةِ وَالْقُرْبُ مِنَ الْاِحْتِيَاظِ وَالْوَرَعَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ فِي مَفْرَدَاتِ الْمَسَائِلِ لَا مِنْ حَيْثُ مَجْمُوعُ الْمَذْهَبِ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى التَّصْوِيبِ فَكُلُّ صَوَابٍ وَحَقٌّ لَا شُبْهَةٌ فِيهِ وَلَا مَرِئَةٌ.

وَمِنْ هُنَا كَانَتْ طَرِيقَةُ الصُّوفِيَّةِ أَنْ لَا يُلْتَزَمَ مَذْهَبٌ مُّعَيَّنٌ، بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِالْأَشَدِّ وَالْأَحْوَطِ وَالْأَوْرَعِ، فَإِذَا كَانَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْجَوَازَ فِي مَسْأَلَةٍ وَالتَّحْرِيمَ فِي أُخْرَى، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ بِالْعَكْسِ يَأْخُذُونَ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ اِحْتِيَاظًا لِكُلِّ مَذْهَبٍ.

(قَدْ نَبِئْتُ) وَنَظِيرُ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا صَوَابٌ وَأَنَّهَا مِنْ بَابِ جَائِزٍ وَأَفْضَلٍ، لَا مِنْ بَابِ صَوَابٍ وَخَطَأٍ، مَا رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي قِرَاءَاتٍ مَشْهُورَةٍ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوهَا عَلَى عُثْمَانَ وَقَرَّوْهَا غَيْرَهَا، وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ إِنْكَارِهِمْ بِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ الْأَوَّلَى اخْتِيَارٌ غَيْرُهَا، وَلَمْ يُرِيدُوا إِنْكَارَ الْقِرَاءَةِ بِهَا الْبَتَّةَ، وَقَدْ عَقَدْتُ لَذَلِكَ فَصْلًا فِي الْإِتْقَانِ^(٣).

(١) سورة الأنفال: من الآية ٦٨

(٢) سورة الأنفال: من الآية ٦٩

(٣) النص لا يزال من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب ص ٣٤، وانظر الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ٢٩/٢-٣٠، ط: التجارية.

فصل^(١) في ترجيح القول بأن كل مجتهد مصيب

إذا عُرِفَ ما قَرَّرَنَاهُ عُرِفَ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ بِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ تَابِعٌ لظَنِّ الْمُجْتَهِدِ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِلْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَرَجَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ^(٢) وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ: «الْأَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ أَمَثَالِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ».

وَقَالَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا ابْنُ سُرَيْجٍ وَالْقَاضِي أَبُو حَامِدٍ^(٣)، وَالذَّارِكِيُّ^(٤)، وَأَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَمِنْ الْخَفِيفَةِ أَبُو يَوْسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ^(٥)، وَنَقَلَهُ عَنْ عُلَمَائِهِمْ جَمِيعًا.

فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ ﷺ: (إِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ)^(٦)، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مَنْ يُصِيبُ وَمَنْ يُخْطِئُ، وَأَنَّ الْحُكْمَ مُخْتَلِفٌ، وَلَوْ كَانُوا مُصِيبِينَ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْسِيمِ مَعْنَى.

قُلْتُ: أَجْمَلُ قَوْلِهِ «فَأَخْطَأَ» عَلَى عَدَمِ إِدْرَاكِهِ الْأَفْضَلَ وَالْأَوَّلَى، كَمَا عَتَبَ عَلَى الصَّحَابَةِ فِي اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَفْضَلِ مَعَ أَنَّهُ حُكْمٌ صَوَابٌ، وَقَدْ

(١) النقل من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، ص ٣٥.

(٢) هو أبو بكر الباقلاني، تقدمت ترجمته، وقد حكى الجويني القول عنه في التلخيص ٣/٣٤٠-٣٤١.

(٣) القاضي أبو حامد: أحمد بن عامر بن بشر العامري المروزي، نزل البصرة ودرَّسَ بها، صف شرح مختصر المزني، توفي سنة ٣٦٢هـ، ترجمته في طبقات الفقهاء للشيروازي ص ١١٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣/١٢-٣.

(٤) الداركي: أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله، كان فقيها محصلا، محدثا، تفقه على أبي إسحق الإسفرائيني، توفي سنة ٣٧٥هـ، ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيروازي ص ١١٧-١١٨، طبقات الشافعية ٣/٣٣٠-٣٣١.

(٥) الدبوسي: عبيد الله بن عمر الدبوسي، يقال أنه أول من أسس علم الخلاف، من مؤلفاته: تأسيس النظر، وتعيم الأدلة، وأسرار الأصول والفروع، توفي سنة ٤٣٠هـ. ترجمته في: الجواهر المضبية في طبقات الخنفية ٢/٢٥٥.

(٦) الحديث: رواه البخاري معلقا في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا أصاب أو أخطأ.

قَالَ الْفُقَهَاءُ فِي مَنْ صَلَّى رُبَاعِيَّةً إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ كُلَّ رَكْعَةٍ إِلَى جِهَةٍ بِالاجْتِهَادِ إِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَاخْتَلَفَ اجْتِهَادُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْجَدِّ، وَقَضَى فِيهِ بِقَضَايَا مُخْتَلِفَةٍ، وَكَانَ يَقُولُ: ذَاكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَهَذَا عَلَى مَا قَضَيْنَا.

وَأُخْرِجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَذْخَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ، وَيَنْزِلُ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ مَا قَضَى، فَيَسْتَقْبِلُ حُكْمَ الْقُرْآنِ وَلَا يَرُدُّ قَضَاءَهُ.

فصل^(١) في الانتقال من مذهب الى مذهب

وهو جائز كما جزم به الرافعي وتبعه النووي، قال في الروضة: «إذا دُونَتِ المذاهبُ فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب؟ إن قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب الأعلَم، وغلب على ظنه أن الثاني أعلَم، ينبغي أن يجوز بل يجب، وإن خيّرناه فينبغي أن يجوز أيضاً كما لو قلد في القبلة هذا أياماً وهذا أياماً»^(٢).

وأقول^(٣): للمنتقل أحوال:

١- الأول: أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمراً دينياً، كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا.

(١) هذا الفصل بالتقليد ألصق وإنما ذكرناه تميماً لعبارة السيوطي اهـ. (المؤلف).

والنقل من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب ص ٤١.

(٢) روضة الطالبين ١٠٨/١١.

(٣) القائل السيوطي في جزيل المواهب، ص ٤١.

فَهَذَا حُكْمُهُ كُمُهَاجِرٍ أَمْ قَيْسٍ لِأَنَّ الْأُمُورَ بِمَقَاصِدِهَا، كَشَيْخٍ لَهُ حَالَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَارِيًّا مِنْ مَعْرِفَةِ الْفَقْهِ، لَيْسَ لَهُ مِنْ مَذْهَبٍ إِمَامِهِ سِوَى
اسْمِ شَافِعِيٍّ أَوْ حَنَفِيٍّ، كغَالِبٍ مُتَعَمِّمِي زَمَانِنَا أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ فِي الْمَدَارِسِ،
حَتَّى إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ شَيْخَنَا الْعَلَامَةَ مُحْيِي الدِّينِ الْكَافِيحِي ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّةً أَنْ
يَكْتُبَ لَهُ عَلَى قِصَّتِهِ تَعْلِيْقًا بِوَلَايَتِهِ أَوَّلَ وَظِيْفَةٍ تَشْغُرُ بِالشَّيْخُونِيَّةِ ^(٢)، فَقَالَ لَهُ:
مَا مَذْهَبُكَ، فَقَالَ: مَذْهَبِي خُبْرٌ وَطَعَامٌ - يَعْنِي وَظِيْفَةٌ - إِمَّا فِي الشَّافِعِيَّةِ أَوْ
الْمَالِكِيَّةِ أَوْ الْحَنَابِلَةِ؛ فَإِنَّ الْحَنَفِيَّةَ فِي الشَّيْخُونِيَّةِ لَا خُبْرَ لَهُمْ وَلَا طَعَامَ، فَهَذَا أَمْرُهُ
فِي الْإِنْتِقَالِ أَخْفُ لَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ التَّحْرِيمِ لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ عَامِّي لَا مَذْهَبَ لَهُ
يُحَقِّقُهُ، فَهُوَ يَسْتَأْنِفُ مَذْهَبًا جَدِيدًا. ثَانِيهِمَا: أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا فِي مَذْهَبِهِ وَيُرِيدُ
الْإِنْتِقَالَ لِهَذَا الْغَرَضِ فَهَذَا أَمْرُهُ أَشَدُّ، وَعِنْدِي أَنَّهُ يَصِلُ إِلَى حَدِّ التَّحْرِيمِ لِأَنَّهُ
تَلَاعَبَ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِمُجَرَّدِ غَرَضٍ الدُّنْيَا.

٢- الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْإِنْتِقَالُ لِمُجَرَّدِ دِينِي وَلَهُ صَوْرَتَانِ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا فِي مَذْهَبِهِ وَقَدْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ الْآخِرُ لِمَا رَأَاهُ مِنْ
وُضُوحِ أَدْلَتِهِ وَقُوَّةِ مُدْرَكِهِ ^(٣)، فَهَذَا إِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ أَوْ يَجُوزُ كَمَا قَالَه
الرَّافِعِيُّ.

(١) محي الدين الكافيجي: محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي، كان إماما في اللغة والفقه والنحو والرياضيات، أكثر من إلقاء كافيية ابن الحاجب حتى نسب إليها فقيلا: الكافيجي، ولي مدرسة الشيوخونية، له نحو من مئة مصنف، منها شرح قواعد ابن هشام، وحواش على تفسير الكشاف والبيضاوي، توفي سنة ٨٧٩هـ، ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي ٣٥٩/٧-٣٦١، بغية الوعاة ١١٧/١-١١٩.

(٢) المدرسة الشيوخونية، أسسها الأمير شيخو العمري أحد عماليك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٥٦هـ،

بشارع الصليبة، وهي موجودة إلى الآن، انظر الخطة التوفيقية الجديدة ٣٤-٣٧، ط الأميرية

(٣) مدارك الشرع: مواضع طلب الأحكام، وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع. انظر المصباح المنير، مادة: درك.

ولهذا لما قَدِمَ الشَّافِعِيُّ مِصْرَ تَحَوَّلَ أَكْثَرُ أَهْلِهَا شَافِعِيَّةً بَعْدَ أَنْ كَانُوا مَالِكِيَّةً.

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ عَارِيًّا مِنَ الْفِقْهِ وَقَدْ اشْتَغَلَ بِمَذْهَبِهِ فَلَمْ يَحْضُرْ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ، وَوَجَدَ مَذْهَبَ غَيْرِهِ سَهْلًا عَلَيْهِ سَرِيعًا إِدْرَاكُهُ بِحَيْثُ يَرْجُو التَّفَقُّهَ فِيهِ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ قِطْعًا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّخَلُّفُ؛ لِأَنَّ التَّفَقُّهَ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الْجَهْلِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ التَّمَذُّبِ سِوَى مُجَرَّدِ اسْمِ حَنْفِيٍّ أَوْ شَافِعِيٍّ أَوْ مَالِكِيٍّ، فَالْفِقْهُ عَلَى مَذْهَبِ أَيِّ إِمَامٍ كَانَ خَيْرٌ مِنَ الْجَاهِلِ بِالْفِقْهِ عَلَى كُلِّ الْمَذَاهِبِ، فَإِنَّ الْجَهْلَ بِالْفِقْهِ نَقْصٌ كَبِيرٌ وَقُلُّ أَنْ تَصِحَّ مَعَهُ عِبَادَةٌ، وَأُظُنُّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي تَحَوُّلِ الطَّحَاوِيِّ^(١) حَنْفِيًّا بَعْدَ أَنْ كَانَ شَافِعِيًّا، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى خَالِهِ الْمُرْزِيِّ^(٢) فَاعْتَصَصَ عَلَيْهِ الْفَهْمُ يَوْمًا، فَحَلَفَ الْمُرْزِيُّ أَنَّهُ لَا يَجِيءُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَانْتَقَلَ حَنْفِيًّا فَفُتِّحَ عَلَيْهِ، وَصَنَّفَ كِتَابَهُ «شَرْحَ مَعَانِي الْأَثَارِ»، فَكَانَ إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ يَقُولُ: لَوْ عَاشَ خَالِي كَفَرَ عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَقَدْ حَكَى هَذِهِ الْحِكَايَةَ: لَا حِثٌّ عَلَى الْمُرْزِيِّ لِأَنَّ مُرَادَهُ لَا يَجِيءُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ.

قُلْتُ: وَلَا يَسْتَنْكَرُ ذَلِكَ، فَرُبَّ شَخْصٍ يُفْتَحُ عَلَيْهِ فِي عِلْمٍ دُونَ عِلْمٍ وَفِي مَذْهَبٍ دُونَ مَذْهَبٍ وَهِيَ قِسْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ مُبَسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَعَلَامَةُ الْإِذْنِ التَّيْسِيرُ.

(١) الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي بمصر في عصره، له شرح معاني الآثار، توفي سنة ٣٢١هـ، ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٢.

(٢) المرزى: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المرزى، كان إمامًا زاهدًا متعبداً، قال عنه الشافعي المرزى ناصر مذهبي، صنف المختصر المعروف بمختصر المرزى، والمنثور، توفي بمصر سنة ٢٦٤هـ، ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٧، طبقات الشافعية ٩٣/٢-١٠٩.

٣- الحال الثالث: أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجرداً عن القصدَيْن، فهذا يجوز للعالمي، ويكره ويُمنع للفقهاء؛ لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب، فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما يعلمه، وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني، فالأولى ترك ذلك.

ومن قال من مُفتي مالِكِيَّةِ الْيَوْم: إِنَّ مَنْ تَحَوَّلَ عَنْ مَذْهَبِهِ فَبُئْسَ مَا صَنَعَ، وَأُطْلِقَ وَلَمْ يُقَيَّدْ، فَبُئْسَ مَا صَنَعَ هُوَ لِأَنَّ إِمَامَ مَذْهَبِهِ الشَّيْخَ جَمَالَ الدِّينِ ابْنَ الْحَاجِبِ ^(١) لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ ^(٢). وأما مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْحَنْفِيِّ أَنْ يَتَحَوَّلَ حَنْفِيًّا وَلَا يَجُوزُ لِلْحَنْفِيِّ أَنْ يَتَحَوَّلَ شَافِعِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، فَهُوَ تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَتَعْصَبٌ مَحْضٌ؛ فَإِنَّ الْأُئِمَّةَ كُلَّهُمْ فِي الْحَقِّ سَوَاءٌ، وَلَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمْيِيزِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ غَيْرِهِ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِتَقْدِمِ زَمَنِهِ لَا يَنْهَضُ، وَلَوْ صَحَّ لَوَجَبَ تَقْلِيدُهُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلَمْ يَجْزُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ الْبَتَّةَ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ وَخِلَافُ الْحَدِيثِ الْمُسَدَّرِ بِهِ ^(٣). وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا طَرْدُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ، فَيَقَالُ بِتَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَذْهَبٍ مُتَأَخِّرٍ إِلَى مَذْهَبٍ مُتَقَدِّمٍ كَالشَّافِعِيِّ يَتَحَوَّلُ مَالِكِيًّا، وَالْحَنْبَلِيُّ يَتَحَوَّلُ شَافِعِيًّا دُونَ الْعَكْسِ، وَهَذَا الْحَنْفِيُّ

(١) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الإسباني، فقيه أصولي نحوي، له مصنفات منها: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصره المعروف بمختصر المنتهى. توفي سنة ٦٤٦هـ، ترجمته في وفيات الأعيان ٢٤٨/٣-٢٥٠، الديباج المذهب ٨٦/٢-٨٩، شذرات الذهب ٢٣٤/٥-٢٣٥.

(٢) بل قال ابن الحاجب بجواز الانتقال من مذهب إلى مذهب، في حين منع من تقليد غير إمامه في عين مسألة سبق له تقليد ذلك الإمام فيها، انظر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ص ١٦٦، ط: مطبعة كردستان العلمية، ومختصر المنتهى ص ٣٢٥، ط: مطبعة كردستان العلمية.

(٣) يعني حديث: (أصحابي كالنجوم، واختلاف أصحابي لكم رحمة) سبق تخريجه.

لَمْ يَقُلْ بِهِ، وَكُلُّ قَوْلٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مُرَدُّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَوْلَى بِالرُّجْحَانِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ الْأَحَادِيثِ، وَمَذْهَبُهُ أَتْبَاعُ الْحَدِيثِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الرَّأْيِ^(١).

قَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي آخِرِ بَابِ الاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ: «مَنْ أَمْتَنَّا مَنْ أَوْدَعَ الْبَابَ مَسْأَلَةَ تَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ كِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالسَّمْعَانِيِّ^(٢)، وَالغَزَالِيِّ، وَالْكِيَا^(٣) وَغَيْرِهِمْ، وَمِثْلُ الْمُحَقِّقِينَ هُنَا إِلَى أَنَّ تَقْلِيدَهُ وَاجِبٌ عَلَى طَوَائِفِ الْعَامَّةِ، وَأَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْعُدُولِ عَنْهُ، وَبِهِ صَرَّحَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي تَصْنِيفِ لَطِيفِ أِفْرَدَهُ فِي ذَلِكَ، وَسَمَّاهُ بِمُغِيثِ الْخَلْقِ فِي اخْتِيَارِ الْأَحْقَقِ»^(٤).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرٍ التَّمِيمِيُّ^(٥) فِي كِتَابِهِ التَّحْصِيلُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَا نَصَّهُ: وَأَمَّا الَّذِي يَوْجِبُ تَرْجِيحَ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَ التَّفْصِيلِ فَدَلَالُ كَثِيرَةٌ:

- مِنْهَا قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْأَثَمَةُ مِنْ قَرِيشٍ)^(٦)، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي الْخِلَافَةِ وَفِي إِمَامَةِ الدِّينِ، وَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ قُرَشِيًّا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مِنْ

(١) وَقَدْ صَحَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي.

(٢) انْظُرْ: قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، لِلْسَّمْعَانِيِّ، ١٢٦٨/٣-١٢٦٩.

(٣) إِلْكِيَا: شَخْسُ الْإِسْلَامِ عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطُّرَيْ الْمَعْرُوفُ بِإِلْكِيَا هِرَاسَ، تَفَقَّهَ عَلَى إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، صَنَّفَ شِفَاءَ الْمُسْتَرْشِدِينَ فِي أَحْكَامِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَغَيْرَهَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٤ هـ، تَرْجَمَتْهُ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ٢٣١/٧-٢٣٤.

(٤) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٦٠٧/٤.

(٥) عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَبِيبٌ لَا يَسَاجُلُ فِي الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ وَالْفَرَائِضِ وَالْحِسَابِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٩ هـ. مِنْ تَصَانِيفِهِ كِتَابُ التَّفْسِيرِ، وَفَضَائِلُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالتَّحْصِيلُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَشَرْحُ مُفْتَاحِ ابْنِ الْقَاصِ، وَغَيْرَهَا. تَرْجَمَتْهُ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ١٣٦/٥-١٤٨.

(٦) الْحَدِيثُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَقْمٍ: ١٢٥٠١.

الموالي، ومالكاً من الموالي من ذي أصبح، والتَّخَعِّي من نَحَعَ وهم من اليمن لا من قُرَيْش، وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن شيبانٍ وهم من ربيعة لا من قريش ولا من مُضَرَ، والثَّوْرِيُّ من بني ثور بن عمرو بن أد، ومكحول والأوزاعي من الموالي.

وقد اختلفَ السَّابِقُونَ في قُرَيْش فقال أكثرهم: هم وَلَدُ النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ، وقال آخرون هم وَلَدُ إِيَّاسِ بنِ مُضَرَ، وقال آخرون: وَلَدُ عَدْنَانَ كُلُّهُمْ قُرَيْشٌ دُونَ غَيْرِهِمْ، وعلى جميع هذه الأقاويل يَكُونُ الشَّافِعِيُّ مِنْهُمْ؛ لَأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ بنِ خُزَيْمَةَ بنِ مُدْرِكَةَ بنِ إِيَّاسِ بنِ مُضَرَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدٍّ بنِ عَدْنَانَ.

- ومنها قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^(١) وَذَلِكَ عَامٌّ فِي الْجِهَادِ بِالْحِجَاجِ وَالْجِهَادِ بِالسَّلَاحِ، وَوُجُودُ الْجِهَادِ بِالْحِجَاجِ وَالنَّظَرِ فِي أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ غَيْرُ خَافٍ، وَهُمْ الَّذِينَ شَرَحُوا الْأَصُولَ وَأَوْضَحُوا عَنْ قَوَانِينِ الْجَدَلِ، وَالشَّافِعِيُّ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، صَنَّفَ فِيهَا كِتَابَ الرِّسَالَةِ وَكِتَابَ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَإِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ وَإِبْطَالَ الْإِسْتِحْسَانِ، وَكِتَابَ جَمَاعِ الْعِلْمِ وَكِتَابَ الْقِيَاسِ، ثُمَّ تَبِعَهُ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْأَصُولِ، وَاقْتَدَوْا وَنَسَجُوا عَلَى مَنَوالِهِ.

وَالْجِهَادُ بِالسَّلَاحِ مَخْصُوصٌ بِأَهْلِ الثُّغُورِ، وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ مِنْهُمْ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، وَاعْتَبِرْ ذَلِكَ بِثُغُورِ الشَّامِ وَثُغُورِ دِيَارِ مِصْرَ وَثُغُورِ دِيَارِ رِبِيعَةَ وَثُغُورِ أَرْمِينِيَّةَ وَأَذْرَبِيحَانَ وَثُغُورِ طَرَازَ وَالشَّاشَ فِي نَاحِيَةِ التُّرْكِ وَغَيْرِهَا، وَإِذَا تَحَقَّقَ الْجِهَادُ

(١) سورة العنكبوت: من الآية ٦٩

في هذه الطائفة ثَبَتَ أَنَّهُمُ الَّذِينَ ضَمِنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمُ الْهُدَايَةَ^(١).

- ومنها كثرة الاحتياط في العبادات، وأعظمها شأنًا الصلاة، ومن أدَّى صلاته على مذهب الشافعي كَانَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صِحَّتِهَا، وَمَنْ أَدَّاهَا عَلَى مَذْهَبٍ مُخَالَفٍ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي صِحَّتِهَا مِنْ وَجْهِ إِجَازَتِهِمُ الْوُضُوءَ فِي السَّفَرِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ، وَتَطْهِيرِ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ بِالْمَائِعَاتِ، وَأَجَازُوا الصَّلَاةَ فِي جِلْدِ الْكَلْبِ الْمَذْبُوحِ مِنْ غَيْرِ دِبَاحٍ، وَأَجَازُوا الْوُضُوءَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَلَا تَرْتِيبٍ، وَأَسْقَطُوا فِي مَسِّ الْفَرْجِ وَالْمَلَامَسَةِ، وَأَجَازُوا الصَّلَاةَ عَلَى ذَرَقِ الْحَمَامِ، وَمَعَ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ النَّجَاسَاتِ الْجَامِدَةِ، أَوْ رُبْعِ الثَّوْبِ مِنَ الْبَوْلِ، وَمَعَ كَشْفِ بَعْضِ الْعَوْرَةِ، وَأَبْطَلُوا تَعْيِينَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، وَأَجَازُوا الْقُرْآنَ مَنكُوسًا بِالْفَارِسِيَّةِ، وَأَسْقَطُوا وَجُوبَ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالتَّشَهُدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، مَعَ الْخُرُوجِ عَنْهَا بِالْحَدَثِ.

وَأَبْطَلْنَا نَحْنُ^(٢) الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ، وَأَوْجَبْنَا الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلَفَ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهُمْ لَا يُوجِبُونَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى نَخْلَفْنَا عَلَى مَذْهَبِنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

(١) وكثير من فقهاء الشافعية من توفي مرابطاً، أو استشهد في الجهاد والغزو، ومنهم من قتلهم الفرق الضالة كالباطنية والجسمانية بنياً وعدواناً، ومنهم من صنف في أحكام الجهاد، كابن كثير الدمشقي صنف الاجتهاد في طلب الجهاد، وابن النحاس الدمشقي ثم الدماطي الذي استشهد مجاهداً في قتال الصليبيين، صنف: مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام.

(٢) أي معشر الشافعية

قال في الروضة^(١): «وإذا دُوْنَتِ المَذَاهِبُ فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ، إِنْ قُلْنَا يَلْزُمُهُ الاجْتِهَادُ فِي طَلَبِ الْأَعْلَمِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الثَّانِي أَعْلَمُ: يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ، بَلْ يَجِبُ، وَإِنْ خَيْرِنَاهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا، كَمَا لَوْ قُلْنَا فِي الْقِبْلَةِ هَذَا أَيْمًا وَهَذَا أَيْمًا، وَلَوْ قُلْنَا مُجْتَهِدًا فِي مَسَائِلَ وَآخَرَ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى وَاسْتَوَى الْمُجْتَهِدَانِ عِنْدَهُ، أَوْ خَيْرِنَاهُ فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ فِعْلُ الْأَوَّلِينَ الْجَوَازُ، كَمَا أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا قُلْنَا لَا يَجْتَهِدُ فِي الْأَوَانِي وَالثِّيَابِ لَهُ أَنْ يُقَلَّدَ فِي الثِّيَابِ وَاحِدًا وَفِي الْأَوَانِي آخَرَ، لَكِنَّ الْأَصُولِيْنَ مَنَعُوا مِنْهُ لِلْمَصْلَحَةِ، وَحَكَى الْحَنَاطِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ فِيمَا إِذَا اخْتَارَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ مَا هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَفْسُقُ بِهِ، وَعَنْ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢) أَنَّهُ لَا يَفْسُقُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا بِأَوْرَاقٍ^(٣): «وَهَلْ يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَتَخَيَّرَ وَيُقَلَّدَ أَيَّ مَذْهَبٍ شَاءَ؟ نُظِرَ: إِنْ كَانَ مُنْتَسِبًا إِلَى مَذْهَبٍ بُنِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ حَكَاهُمَا الْقَاضِي حَسِينٌ^(٤) فِي أَنَّ الْعَامِّيَّ هَلْ لَهُ مَذْهَبٌ أَمْ لَا؟ أَحَدُهُمَا: لَا؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ

(١) روضة الطالبين ١٠٨/٢١، وبداية من هنا حتى قوله: «قال صاحب جامع الفتاوى» ليس في المطبوعة من جزيل المواهب. وصاحب الروضة: هو الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي النووي، الإمام الفقيه المجتهد في مذهب الإمام الشافعي رحمته الله، محرر مذهب الشافعي ومدققه، وعلى قوله الاعتماد والمعلول في مذهبه، صنف التحقيق والمجموع والروضة المنقول منها هنا ونكت التنبيه، ورياض الصالحين، والأذكار، والإرشاد، والتقريب والتيسير في الحديث، وغيرها، توفي سنة ٦٧٦هـ، ألف في ترجمته منفردًا عدد من الأئمة، منهم تلميذ ابن العطار الذي صنف المنهج السوي في ترجمة قطب الأولياء النووي، والسخاوي والسيوطي، وغيرهم.

(٢) ابن أبي هريرة: أبو علي الحسن بن الحسين، أحد عظماء أصحاب الوجوه عند الشافعية، صنف شرح مختصر المزني، توفي سنة ٣٤٥هـ، ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣-٢٦٣.

(٣) روضة الطالبين ١١٧/١١-١١٨.

(٤) القاضي حسين: الحسين بن محمد المروزي، أحد أصحاب الوجوه في مذهب الشافعي، كان يقال له حبر الأمة، ألف التعليقة في فقه الشافعية، توفي سنة ٤٦٢هـ. ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٣٥٦/٤.

لِعَارِفِ الْأَدِلَّةِ، فعلى هذا له أن يَسْتَفْتِيَ من يشاء. وَأَصَحُّهُمَا عند الْقَفَالِ: له مذهبٌ لا تجوزُ مخالفته.

وإن لم يكن منتسباً بُنِيَ على وجهين حكاهما ابن برهان^(١) -بفتح الباء- من أصحابنا في أَنَّ الْعَامِّيَّ هل يَلْزِمُهُ التَّقْيُّدُ بِمَذْهَبٍ مَعِيْنٍ؟ أَحَدُهُمَا: لا، فعلى هذا هل له أن يُقْلَدَ من شاء، أم يبحث عن أَسَدِّ الْمَذَاهِبِ فيقلدُ أهله؟ وجهان كالبحث عن الأَعلم. والثاني وبه قطع أبو الحسن إلكيا: يلزمه.

وهو^(٢) جارٍ في كُلِّ من لم يبلغ رُبَّةَ الاجتهادِ من الفقهاء وأصحاب سائر العلوم لئلا يَتَلَقَّطَ رُحَصَ الْمَذَاهِبِ، بخلافِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، فَلَمْ تَكُنْ مَذَاهِبٌ مُدَوَّنَةٌ فَيَتَلَقَّطَ رُحَصَهَا، فعلى هذا يلزمه أن يختارَ مذهباً يُقْلَدُهُ في كُلِّ شيءٍ، وليس له التَّمَذُّبُ بِمَجَرَّدِ التَّشَهِّي، ولا بما وجدَ عليه آباءه، هذا كلامُ الأصحاب. والذي يقتضيه الدَّلِيلُ أَنَّهُ لا يلزمه التَّمَذُّبُ بِمَذْهَبٍ، بل يَسْتَفْتِي من شاء أو من اتَّفَقَ، لَكِنْ من غَيْرِ تَلَقُّطِ الرُّحَصِ، وَلَعَلَّ من مَنَعَهُ لم يَثْبُقْ بِعَدَمِ تَلَقُّطِهِ. وإذا استفتى فأفتاه الْمُفْتِي، فقال أبو المظفر السمعاني: لا يلزمه العملُ به إلا بالتزامه، قال: ويجوزُ أن يُقالَ: يَلْزِمُهُ إذا أَخَذَ في العملِ به، وقيل: يلزمه إذا وَقَعَ في نفسه صحته، قال: وهذا أولى الْأَوْجُهِ^(٣).

(١) ابن برهان: أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد، كان حنبلياً ثم انتقل للمذهب الشافعي، تفقه على الغزالي والشاشي، وإلكيا الهراسي، له مصنفات في أصول الفقه منها: الأوسط، والوجيز كلاهما في أصول الفقه، توفي سنة ٥١٨هـ، ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٣٠/٦، ٣١.

والأصحاب: أصحاب الوجوه من فقهاء مذهب الشافعي، وهم من بلغوا درجة الاجتهاد في المذهب.

(٢) أي الخلاف في أن العامي هل له مذهب أم لا.

(٣) قواطع الأدلة ٣/١٢٥٤، بتصرف يسير، وقال فيه: «إذا سمع المستفتي جواب المفتي لم يلزمه العمل به إلا بالتزامه، فيصير بالتزامه لازماً لا بالفتيا».

والمختار ما نقله الخطيب وغيره أنه إذ لم يكن هناك مُفْتٍ آخرَ لزمه بمجرد فتواه وإن لم تسكن نفسه، وإن كان هناك آخرُ لم يلزمه بمجرد إفتائه، إذ له أن يسأل غيره وحينئذٍ فقد يخالفه، فيجيء فيه الخلاف في اختلاف المفتين»، انتهى عبارة الروضة.

قال صاحبُ جامع الفتاوى من الحنفية^(١): «يجوز للرجل والمرأة أن ينتقلا من مذهب الشافعي إلى مذهب الحنفي، وكذا على العكس ولكن بالكيفية، أمّا في مسألة واحدة فلا يمكن حتى لو خرج دم من حنفي المذهب وسأل لا يجوز له أن يصلي قبل أن يتوضأ اقتداءً^(٢) بالمذهب الشافعي في هذه المسألة فإن صلى قبل أن يتوضأ يصفع^(٣)».

وقال بعضهم: ليس للعامي أن يتحول من مذهب إلى مذهب حنفياً كان أو شافِعياً.

وقال بعضهم: من انتقل إلى مذهب الشافعي ليزوجه ولي البكر البالغة بغير رضاها يخاف عليه أن يسلب إيمانه وقت موته لإهانتِه للدين لجيفة قدره. فإن قال حنفي: إن تزوجت فلانة فهي طالقة ثلاثاً فتزوجها، ثم استفتى شافِعياً فأجابه بأنها لا تطلق وبمينه باطل، فلا بأس باقتداء الشافعي في هذه المسألة؛ لأن كثيراً من الصحابة في جانبه». اهـ كلامه.

(١) هنا عاد للنقل من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، ص ٥٠. وجامع الفتاوى عند الإطلاق هو كتاب للسيد الإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي الحنفي المتوفى سنة ٥٥٦هـ، لم يطبع، انظر كشف الظنون ٣٢٣/١.

(٢) قوله: «اقتداء بمذهب الشافعي» أي اتباعاً له وتقليداً، اهـ (المؤلف).

(٣) أي يعضّ.

وقال القرافي في التنقيح^(١): قال الزَّنايُّ^(٢): يجوزُ تقليدُ المذاهبِ في التَّوَازِلِ،
والانتقالُ من مذهبٍ إلى مذهبٍ بثلاثةِ شروطٍ:

- أن لا يَجْمَعَ بينهما على وجهٍ يُخَالِفُ الإجماعَ، كَمَنْ تزَوَّجَ بغيرِ صَدَاقٍ
ولا وَلِيٍّ ولا شهودٍ، فَإِنَّ هذه الصورةَ لم يقل بها أحدٌ.

- وأن يعتقدَ في مَنْ يقلِّدهُ الفضلَ بوصولِ أخبارِهِ إليه، ولا يُقلِّدهُ زمانًا
في عِمَايَةٍ.

- ولا يتَّبِعَ رُحَصَ المذاهبِ.

قال: والمذاهبُ كُلُّها مسلكٌ إلى الجنَّةِ، وطُرُقٌ إلى السَّعادةِ، فَمَنْ سَلَكَ
منها طريقًا وصلَّه.

قال: وقال غيره: يجوزُ تقليدُهُ المذاهبَ والانتقالُ إليها في كُلِّ ما لا يُنْقَضُ
فيه حُكْمٌ حاكمٍ، وهو^(٣) أربعةٌ: ما خالفَ الإجماعَ، أو القَوَاعِدَ، أو النَّصَّ، أو
القياسَ الجَلِيَّ.

قال: وانعقدَ الإجماعُ على أَنَّ مَنْ أسَلَّمَ فله أن يُقلِّدَ من شاءَ من العلماءِ

(١) القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي، فقيه مالكي مجتهد، انتهت إليه رئاسة مذهب مالك في زمانه، صنف الذخيرة، وتنقيح الفصول في أصول الفقه، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، توفي سنة ٦٨٢ هـ حسب ما في المنهل الصافي، والوافي بالوفيات، أو سنة ٦٨٤ هـ على ما في الدياج المذهب، ترجمته في: الدياج المذهب ١/ ٢٣٦-٢٣٩، المنهل الصافي ٢/ ٢٣٢-٢٣٤، الوافي بالوفيات ١٤٦-١٤٧.

وانظر تنقيح الفصول ٢/ ٢٠٣، ط: النهضة. تونس.

(٢) الزناي: أبو زكريا يحيى بن أبي ملول الزناي، فقيه شافعي تفقه على أبي الحسن الطبري وغيره، توفي سنة ٥٢٥ هـ، ترجم له الحافظ السلفي في معجم السفر ١/ ٤٣٨-٤٣٩، وذكره ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢٦٧/٨.

(٣) أي ما ينقض فيه حكم حاكم. (المؤلف)

بغير حَجَرٍ، وأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَفْتَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 وَقَلَّدَهُمَا، فَلَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَمَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ وَغَيْرَهُمَا، وَيَعْمَلُ بِقَوْلِهِمَا مِنْ
 غَيْرِ نَكِيرٍ، فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ هَذَيْنِ الْإِجْمَاعَيْنِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ»^(١) انتهى كلامُ
 [القراقي]^(٢).

ثم ذكر السيوطي من انتقل من مذهبٍ إلى مذهبٍ من أكابر العلماء في
 القرن الثاني والثالث، ولا حاجة لنا بذكرهم^(٣).

(١) انظر تنقيح الفصول ٢/٢٠٤.

(٢) في الأصل: «الغزالي» والصواب هو المثبت، من جزيل المواهب، ولأن النقل عن القراقي وليس الغزالي.

(٣) انتهى النقل هنا من جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، ص: ٥٢، وقد عقد فصلاً لمن انتقل من مذهب
 إلى مذهب، في جزيل المواهب انظره ص: ٥٣.

[الباب الثاني: في التقليد]^(١)

وهو قسمان، تقليد في العقائد، وتقليد في الفروع.

أما التقليد في العقائد فليس طريقاً للعلم بلا شبهة؛ لأن المراد بالعلم في باب الاعتقاديّات: الاعتقاد الجازم المطابق عن موجب، والتقليد لا يفيد ذلك، لأنه قبول قول الغير بلا حجة كما قاله الغزالي^(٢)، وفي كفايته في النجاة من الخلود في النار وعدم كفايته خلاف مفصل في كتب التوحيد.

وما قاله الحشويّة والتعلیمیّة من أن طريق معرفة الحق سبحانه هو التقليد، وأن ذلك هو الواجب، وأن النظر حرام: قول باطل؛ لأن كلاً من المعرفة الإيمانيّة والنظر المؤدّي إليها واجب بإجماع المسلمين^(٣)، وكما صرح به علماء التوحيد.

وأما التقليد في الفروع، فهو واجب على من عجز عن الاجتهاد؛ لأن من لم يكن له قدرة على الاجتهاد قادر على اتباع من يرشده من أهل النظر والاجتهاد إلى ما كلّف به، ويسقط عن العاجز تكليفه بالبحث والنظر عملاً بقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤)، ويقوله جل شأنه: ﴿فَاسْأَلُوا

(١) جاء في الأصل: «باب التقليد».

(٢) انظر: المستصفى ٣٨٧/٢، المنحول ٤٧٢.

(٣) أي السلف كما صرح به غيره. (المؤلف)

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٨٦

أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ وهو الأصلُ في اعتمادِ التَّقْلِيدِ كما أشارَ إليه المحققُ الكمالُ ابنُ الهمامِ^(٢).

وهذا التَّقْلِيدُ محمودٌ غيرُ مذمومٍ وصاحبه مأجورٌ غيرُ مأزورٍ؛ لأنَّ مَنْ بَدَلَ جُهْدَهُ فِي اتِّبَاعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَخَفِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ فَقَلَّدَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ، أَوْ عَجَزَ عَنْ أَخْذِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ فَقَلَّدَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ وَالْعَدَالَةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا فِي وَسْعِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا قَلَّدَ فِيهِ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ الْمُهْتَدِينَ، لِأَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ وَالْعِلْمِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِسُؤَالِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ الْعِلْمِ، فَاَلْمَقْلُدُ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعِلْمِ عَامِلٌ فِي تَقْلِيدِهِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣) فَكَيْفَ يَكُونُ مَذْمُومًا!

[التَّقْلِيدُ الْحَرَامُ]

وَأَمَّا التَّقْلِيدُ الَّذِي يَحْرُمُ الْقَوْلُ بِهِ وَالِإِفْتَاءُ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الأوَّلُ: مَا تَضَمَّنَ الْإِعْرَاضَ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ وَعَدَمَ الِاتِّفَاتِ إِلَيْهِ كَتَقْلِيدِ الْأَبَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ.

الثَّانِي: تَقْلِيدُ مَنْ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ.

الثَّالِثُ: التَّقْلِيدُ بَعْدَ ظَهْوَرِ الْحُجَّةِ لَهُ وَصِحَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَهُ عَلَى خِلَافِ مَا قَلَّدَهُ فِيهِ.

(١) سورة النحل: من الآية ٤٣

(٢) انظر تيسير التحرير ٢٤٦/٤، التقرير والتحيز ٣٤٤/٣.

(٣) سورة النحل: من الآية ٤٣

وهذه الأنواع هي محمل الآيات والأحاديث التي جاءت في ذم التقليد، ومحمل كل ما نُقلَ عن العلماء في ذم التقليد^(١).

[الفرق بين التقليد والاتباع]

والفرق بين التقليد والاتباع أنَّ التقليد هو الأخذ بقول الغير بغير حجة كما سبق نقله عن حجة الإسلام، وهو الذي ينقسم إلى محمود ومذموم كما سبق. وأمَّا الاتباع فهو سلوك التابع طريق المتبوع وأخذ الحكم من الدليل بالطريق التي أخذ بها متبوعه، ومن كان قادراً على الاتباع كان قادراً على أخذ الحكم من الدليل بهذا المقدار فهو في وسعه فيكلف به، ولا يجوز له التقليد وترك الأخذ بما علم أنه الحكم من الدليل.

والفرق بينه وبين متبوعه: أنَّ متبوعه طلب الأدلة وسبرها، وقدم راجحها على مرجوحها، وأخذ منها الأحكام والقواعد وفصل، وبني عليها الفروع والجزئيات، والتابع ينظر في تلك الأدلة ويقف على طرق الاستنباط التي بها أخذ ذلك المتبوع الأحكام منها، فهو مثل المجتهد في معرفة الحكم من الدليل، فمتى كان قادراً على ذلك وجب عليه ويلزمه أن يأخذ بما ترجح عنده أنه الحكم من الدليل، وهؤلاء هم أهل الترجيح والتصحيح في المذاهب، وأصحاب الأئمة وأتباعهم، وقليل ما هم. وأمَّا المقلدون فهو العوام، وكثير ما هم.

(١) أما الآيات فمنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. وقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا قَدْ هَمَمْنَا وَعَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وأمَّا الأحاديث: فمعناها قوله ﷺ (طلب العلم فريضة على كل مسلم)، فالحديث يأمر بطلب العلم، والتقليد ليس علماً، فيكون -بحسب زعم من حرم التقليد- حراماً، والله أعلم.

مسألة: هل يجوز للمُجتَهِدِ أَنْ يُقَلِّدَ

اعلم أن المُجْتَهِدَ -أي الذي عنده مَلَكََةُ الاجْتِهَادِ والاستنباطِ- إمَّا أَنْ يُقَلِّدَ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ فِي حُكْمٍ، وَإِمَّا أَنْ يُقَلِّدَ قَبْلَهُ.

فَالأَوَّلُ: إمَّا أَنْ يُقَلِّدَ بَعْدَ أَخْذِ الْحُكْمِ مِنَ الدَّلِيلِ بِأَنْ يُؤَدِّيَهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ مِنَ الدَّلِيلِ هُوَ الْوُجُوبُ مِثْلًا، فَيَتَرَكُ الْقَوْلَ بِذَلِكَ وَيَقُولُ بِالْحُرْمَةِ تَقْلِيدًا لِمُجْتَهِدٍ آخَرَ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ اتِّفَاقًا بِلَا شُبْهَةٍ^(١).

وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ وَيَعْتَقِدَ مَا أَذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ وَلَكِنْ يُقَلِّدَ غَيْرَهُ فِي الْعَمَلِ فِي نَفْسِهِ فِي حَادِثَةٍ نَزَلَتْ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَهَذَا جَائِزٌ؛ فَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقْتَدِي بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَكَذَا التَّابِعُونَ وَفِيهِمُ الْمُجْتَهِدُونَ.

وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْاِقْتِدَاءَ بِمَنْ يَخَالَفُ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَلَوْ فِي خُصُوصِ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ نُقِلَ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ لَمَّا صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالنَّاسِ أَخْبَرُوهُ بِوُجُودِ فَاةٍ فِي مَاءِ الْحَمَامِ الَّتِي اغْتَسَلَ مِنْهُ، فَقَالَ: نَأْخُذُ بِقَوْلِ إِخْوَانِنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبْنًا»^(٢)، قَالَ فِي الْمَحِيطِ الْبُرْهَانِيُّ، وَالْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةُ: وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ. فَهَذَا أَبُو يُوسُفَ وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ قَدْ قَلَّدَ غَيْرَهُ فِي الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَذْهَبًا لَهُ، بَلْ مَذْهَبُهُ أَنَّهُ يَنْجُسُ الْمَاءَ الْقَلِيلُ بِوُقُوعِ النَّجَسِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَغَيِّرْهُ^(٣).

(١) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٤/٤-٢٧٥.

(٢) أصله حديث: رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ما ينحس الماء، برقم ٦٣، والترمذي في كتاب الطهارة، برقم ٦٧، والنسائي في الطهارة، باب التوقيت في الماء برقم ٥٢، وابن ماجه في الطهارة، باب مقدار الماء الذي لا ينحس برقم: ٥٥٧.

(٣) في المحيط البرهاني بنحو هذا ٢٦٢/١، والفتاوى الظهيرية هي لظهير الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر=

وقد نُقِلَ عن الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ اشْتَرَى الْبَاقِلَا مِنْ مُنَادِي السَّكِّكَ فَأَكَلَ^(١)، وَأَنَّهُ صَلَّى بَعْدَمَا حَلَقَ وَعَلَى ثَوْبِهِ شَعْرٌ كَثِيرٌ، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ مَذْهَبُ الْقَدِيمِ يَرَى نَجَاسَةَ الشَّعْرِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «حَيْثُ ابْتَلَيْنَا نَأْخُذُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ»، وَهُوَ يَفِيدُ أَنَّهُ قَلَّدَ غَيْرَهُ فِي ذَلِكَ.

وقال بعضُ أئِمَّةِ الحَنَابِلَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِفْتِدَاءِ بِالْمُخَالَفِ^(٢): تَجُوزُ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ يَصَلِّي بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ، وَقَدْ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ يَقْرَأُ الْبَسْمَلَةَ وَمَنْ لَا يَقْرُؤُهَا، وَمَنْ يَجْهَرُ بِهَا وَمَنْ لَا يَجْهَرُ، وَمَنْ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ وَمَنْ لَا يَقْنُتُ، وَمَنْ يَتَوَضَّأُ مِنَ الْحِجَامَةِ وَالرُّعَافِ وَمَنْ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ وَمَسِّ النِّسَاءِ وَمَنْ لَا يَتَوَضَّأُ، وَمَعَ هَذَا فَكَانَ بَعْضُهُمْ يَصَلِّي خَلْفَ بَعْضٍ.

وقد صَلَّى الرَّشِيدُ إِمَامًا وَقَدْ احْتَجَمَ -وَكَانَ أَفْتَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بَانَ لَا وُضُوءَ عَلَيْهِ- فَصَلَّى الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ خَلْفَهُ وَلَمْ يُعِدْ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَرَى الْوُضُوءَ مِنَ الرُّعَافِ وَالْحِجَامَةِ فَقِيلَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَدْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْهُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ هَلْ تُصَلِّي خَلْفَهُ؟ فَقَالَ: كَيْفَ لَا أَصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

-الفاضي المحتسب ببخارى، توفي سنة ٦١٩ هـ.

(١) ومنه يُرى حُرْمَةُ الْأَكْلِ مِنَ الْبَاقِلَا وَغَيْرِهَا مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَبْلَ إِعْرَاجِهَا وَقَتَ الْوُجُوبِ، اهـ منه (المؤلف).

(٢) هو ابن تيمية رحمه الله تعالى، عزاه له الموري في القول السديد في الاجتهاد والتقليد، ونقل هذه الفتوى بتامها هناك.

ومن ذلك كله يتبين أن لا مانع من أن يُقلد مجتهد مجتهداً آخر في العمل، وذلك لأنَّ المجتهد وإن كان يعتقد مذهبه صواباً يحتمل الخطأ ومذهب غيره خطأً يحتمل الصواب، لكنَّه مع ذلك يعتقد أن رأي كل مجتهد شرع الله وحكمه، ويجوز العمل به، وأنه مصيب في العمل باجتهاده، وإن كان الحق عند الله واحداً والكل متفقون على أنه متى ظهر لأحدهم من الدليل حكم من الأحكام وجب عليه اتباع الدليل.

ومن ضرورة القول بوجوب الاتباع القول بالتصويب، وإلا فكيف يؤمر شرعاً باتباع الخطأ وإن كان من ضروريَّات تصويب كل واحد منهم رأيه في ظنه بخطئه رأي غيره في ظنه، فكان قول كل واحد من المجتهدين حكم الله وشرعه في حقه وحق من قلده في العمل به باتفاقهم بقطع النظر عن تعدد الحق عند الله أو اتحاده؛ لأنَّ الكلام الآن في حكم الله وشرعه بالنظر إلى العمل، ولا شك في أنه مُتَعَدِّدٌ بالنظر إلى ذلك، ولذلك صَحَّ قضاء القاضي في مواضع الاجتهاد، ورفع قضاؤه الخلاف ووجب على الكل العمل به، وحينئذ يكون كل مجتهد وإن ظن أن مذهبه غيره خطأ، يعتقد أنه خطأ يجوز العمل به، لأنَّ الخطأ الذي لا يجوز العمل به هو البين، وهو الباطل، ورأي كل مجتهد متى لم يخالف قاطعاً ليس كذلك، لأنَّه إنما كان خطأً في ظن المجتهد المخالف لا في ظن نفسه ولا في الواقع، فلم يكن باطلاً حتى لا يجوز العمل به، فافهم ما قلنا ولا تقلد.

الثاني: أن يُقلد قبل اجتهاده فيه، وفيه مذاهب ثمانية:

- الأول: المنع مُطلقاً^(١).

- الثاني: الجواز مُطلقاً^(٢).

- الثالث: الجواز فيما يخصه دون ما يُفتي به غيره^(٣).

- الرابع: الجواز في ما يخصه إن خاف قوت وقته، والمنع في ما دون ذلك^(٤).

- الخامس: الجواز إن كان غيره أعلم منه، لا إن كان مُساوياً أو أقل^(٥).

- السادس: جواز تقليد الصحابي إن كان أرجح في نظره من غيره، والمنع فيما عدا ذلك^(٦).

- السابع: إلحاق التابع بالصحابي.

- الثامن: جواز تقليد الأعلام بشرط تعذر الاجتهاد، وهو الذي حققه ابن الحاجب، وصححه الآمدي^(٧)، وصحح غيرهما الأوّل.

(١) وهو قول القاضي أبوبكر الباقلاني وأكثر الفقهاء، انظر: المستصفى ٣٨٤/٢، الإحكام ٢٧٥/٤، منتهى الوصول ص ١٦١.

(٢) وهو قول أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه، وسفيان الثوري.

(٣) وهو قول بعض أهل العراق، على ما ذكره الغزالي والآمدي.

(٤) وهو قول أبي العباس بن سريج.

(٥) وهو قول محمد بن الحسن الشيباني، ونقله أبو بكر الرازي عن الكرخي.

(٦) وهو قول الشافعي وأبي علي الجبائي.

(٧) انظر قول ابن الحاجب في منتهى الوصول ص ١٦١-١٦٢، مختصر المنتهى ص ٢٢٩، وانظر المستصفى ٣٨٤-٣٨٥، المحصول ٨٣/٦-٨٤ ولم يستوعب ذكر الأقوال، الإحكام للآمدي، ٢٧٦-٢٧٥/٤، الإجماع للسبكي ٢٩٥٢/٧-٢٩٥٥، البحر المحيط ٢٨٥/٦-٢٨٧، ونقل فيه ثلاثة أقوال غير هذه الأقوال الثمانية، أحدها أنه لا يجوز لغير القاضي والمفتي إذا أشكل عليه، والثاني يجوز للقاضي فقط دون غيره، والثالث بالوقف، وانظر: نهاية السؤل بحاشية الشيخ نجيب المطيعي ٥٨٧/٤-٥٩١، وانظر حاشية الشيخ نجيب المطيعي في ذات الموضوع، ففيها تفصيل لهذه الأوجه.

فإن قيل: يؤخذ مما تقدّم في تقسيم الاجتهاد إلى فرض عين وفرض كفاية أن تقليد المجتهد قبل الاجتهاد في الحادثة إذا فات به فرض العين أو الكفاية لا يجوز، ولم يذكر فيه خلاف هناك، فمقتضاه عدم جواز التقليد في هذه الحال بلا خلاف مع ذكر الخلاف فيه آنفاً.

قلنا: إن التقليد حينئذ إنما يكون في العمل برأي مجتهد قد اجتهد واستنبط الحكم، وبذلك يسقط فرض العين أو فرض الكفاية.

على أن معنى عدم جواز تقليده إذا فات به الاجتهاد المفروض عيناً أو كفاية أنه يأنم بتركه على الفور أو التراخي على التفصيل المار في تقسيمه إلى ما تقدّم. ومعنى جواز التقليد في العمل: صحة العمل وموافقته للشرع إن عمل مقلداً فيه لمجتهد يجوز تقليده.

هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام توفيقاً بين كلامهم فتدبر.

مسألة في تقليد من لم يتصف بصفات الاجتهاد

اعلم أن التقليد في اصطلاح الأصوليين كما سبق: هو الأخذ بقول الغير من غير معرفة دليل. فخرج أخذ الفعل، فليس بتقليد، وكذا التقرير، وخرج أخذ القول مع معرفة دليله من الوجه الذي باعتباره يفيد الدليل الحكم.

قال في جمع الجوامع^(١): «إنه اجتهاد وافق اجتهاد القائل؛ لأن معرفة

(١) انظر شرح المحلى ٤٣٢/٢، بحاشية العطار.

الدَّلِيلُ مِنَ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمُجْتَهِدِ، فَغَيْرُ الْمُجْتَهِدِ عَامِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْلُدَ مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا تَبَيَّنَ لَهُ صَحَّةُ اجْتِهَادِهِ أَمْ لَا، وَقِيلَ إِنَّمَا يَقْلُدُهُ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ صَحَّةُ اجْتِهَادِهِ بِأَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ مُسْتَنَدُهُ لِيَسْلَمَ مِنْ لَزُومِ اتِّبَاعِهِ فِي الْخَطَأِ» اهـ مع تغييرٍ للإيضاح.

وظاهره أنَّ الْقِسْمَةَ ثَنَائِيَّةً، وَتَنْحَصِرُ فِي الْمُجْتَهِدِ وَالْمَقْلُدِ فَقَط. وَفِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ لِابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ^(١) مَا يَفِيدُ أَنَّ الْقِسْمَةَ ثَلَاثِيَّةً، فَإِنَّهُ قَالَ نَقْلًا عَنْ الزَّرْكَشِيِّ^(٢): «الْعِلْمُ نَوْعَانِ: نَوْعٌ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ وَيُعْلَمُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَالْمُتَوَاتِرِ، فَلَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِ لِأَحَدٍ كَعَدَدِ الرُّكْعَاتِ وَتَعْيُنِ الصَّلَاةِ وَتَحْرِيمِ الْبَنَاتِ وَالْأَمْهَاتِ وَالزُّنَا وَاللُّوَاطِ؛ فَإِنَّهُ نَمَّا لَا يَشُقُّ عَلَى الْعَامِّيِّ مَعْرِفَتُهُ وَلَا يَشْغُلُهُ عَنْ أَعْمَالِهِ.

وَنَوْعٌ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ الْخَاصَّةُ. وَالتَّاسُ فِيهِ^(٣) ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأول: الْعَامِّيُّ الصِّرْفُ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ جَمِيعُهَا، وَلَا يَنْفَعُهُ مَا عِنْدَهُ مِنْ عِلْمٍ لَا يُوَدِّي إِلَى اجْتِهَادٍ، وَعَنِ الْأَسْتَاذِ^(٤)

(١) ابن أمير حاج: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسن الحلبي الحنفي، عالم الحنفية بحلب، كان إماماً علماً، من مصنفاته: التقرير والتجوير شرح التحرير للشارح إليه في النص، توفي سنة ٨٧٩هـ، ترجمته في: الضوء اللامع ٢١٠/٩-٢١١، شذرات الذهب ٣٢٨/٧.

(٢) الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر للمصري الشافعي، له مؤلفات منها: البحر المحيط في أصول الفقه، وهو المنقول منه هنا، تصنيف المسامع شرح جمع الجوامع، شرح مقدمة ابن الصلاح، وغيرها، توفي سنة ٧٩٤هـ، ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٩٧/٣-٣٩٨، شذرات الذهب ٣٣٥/٦.

(٣) أي في النوع الذي يختص بمعرفة الخاصة.

(٤) الأستاذ: إذا أطلق عند الشافعية فالمقصود هو أبو إسحق الإسفراييني، إبراهيم بن محمد بن مهران، أحد أئمة الدين أصولاً وفروعاً وكلاماً، اتفقت الأئمة على تعظيمه وتقديسه، توفي سنة ٤١٨هـ، ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٧/٤-٢٦٢.

والجَبَّائِي^(١): يجوز في الاجتهادية دون ما طريقه القطع إلحاقاً لقطعيّات الفروع بقطعيّات الأصول.

الثاني: العالم الذي حصل بعض العلوم المعتمدة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد، فاختار ابن الحاجب وغيره أنه كالعامي الصرف؛ لعجزه عن الاجتهاد، وقيل لا يجوز له ذلك وعليه وجوباً معرفة الحكم بطريقه؛ لأن له صلاحية معرفة الأحكام بخلاف غيره.

قال الزرّكشي: وما أطلقوه من إلحاقه ههنا بالعامي فيه نظرٌ لا سيما في اتباع المذاهب المتبحرين، فإنهم لم ينصبوا أنفسهم منصب المقلّدين، وقد قال الشيخ أبو علي^(٢) وغيره: لسنا مقلّدين للشافعي. وكذا لا إشكال في إلحاقهم بالمتجهدين إذ لا يقلّد مجتهداً مجتهداً، ولا يمكن أن يكون واسطة بينهما؛ لأنه ليس لنا سوى حالتين.

قال ابن المنير^(٣): «والمختار أنهم مجتهدون ملتزمون أن لا يُحدّثوا مذهباً، أمّا كونهم مجتهدين؛ فلأن الأوصاف قائمة بهم، وأمّا كونهم ملتزمين أن لا يُحدّثوا مذهباً فلأن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبينة

(١) الجبائي: أبو علي الجبائي، شيخ المعتزلة وإمامهم، كان أستاذاً لأبي الحسن الأشعري رحمهما الله، توفي سنة ٣٠٣هـ، ترجمته في وفيات الأعيان ٢٦٧/٤-٢٦٩.

(٢) أبو علي: الحسين بن شعيب بن محمد السنجي الفقيه الشافعي؛ أحد الأئمة المتقنين، أول من جمع بين طريقتي العراق وخراسان، صنف شرح مختصر المزني وهو الذي يسميه إمام الحرمين المذهب الكبير، توفي سنة ٤٣٠هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان ١٣٥/٢-١٣٦، طبقات الشافعية الكبرى ٣٤٤/٤-٣٤٨.

(٣) ابن المنير: القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار المالكي، قاضي الإسكندرية وعالمها، قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام: ديار مصر تفتخر برجلين في طرقها، ابن المنير بالإسكندرية، وابن دقيق العيد بقوص. توفي سنة ٦٨٣هـ، ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي ٤٩٠/١٥-٤٩١، شجرة النور الزكية ٢٦٩/١.

لِسَائِرِ قَوَاعِدِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَمَتَعَدُّرُ الْوُجُودِ؛ لَاسْتِعَابِ الْمُتَقَدِّمِينَ سَائِرَ الْأَسَالِيبِ،
نَعَمْ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمْ تَقْلِيدُ إِمَامٍ فِي قَاعِدَةٍ، فَإِذَا ظَهَرَ لَهُ صِحَّةُ مَذْهَبٍ غَيْرِ إِمَامِهِ
فِي وَاقِعَةٍ لَمْ يُجْزَ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ إِمَامُهُ لَكِنْ وَقُوعُ ذَلِكَ مُسْتَبَعَدٌ لِكِمَالِ نَظَرٍ مِنْ قِبَلِهِ.
الثالث: أَنْ يَبْلُغَ الْمَكْلَفُ رُتَبَةَ الْجَهْدِ، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ، وَتَقَدَّمَ
الْكَلَامُ فِيهَا مُسْتَوْفًى»^(١) اهـ.

وَأَنْتِ إِذَا تَأَمَّلْتِ تَعْلَمُ أَنَّ مَا قَالَهُ الزُّرَّكَانِيُّ وَابْنُ الْمُنِيرِ خُرُوجٌ عَنْ مَوْضِعِ
التَّقْسِيمِ؛ إِذِ الْمَفْرُوضُ أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ عَامِّيٌّ صِرْفٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى فَهْمِ الْأَحْكَامِ
مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ، وَالثَّانِي عَالِمٌ حَصَلَ بَعْضُ الْعُلُومِ
الْمُعْتَبَرَةِ وَلَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الْجَهْدِ، وَأَمَّا أَتْبَاعُ الْمَذَاهِبِ الْمُتَبَحَّرُونَ فَإِنْ كَانُوا قَدْ بَلَغُوا
مَرْتَبَةَ الْجَهْدِ - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ - فَهُمْ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ،
وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، بَلِ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْعَامِّيِّ أَمْ لَا هُوَ الْقِسْمُ
الثَّانِي.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا سِوَى حَالَتَيْنِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي بَجْدِ التَّسْمِيَةِ فِي
الْإِصْطِلَاحِ - بِمَعْنَى أَنَّ أَهْلَ الْأَصُولِ يُسَمُّونَ مَا عَدَا الْمُجْتَهِدَ عَامِّيًّا - فَمُسَلَّمٌ؛ إِذِ
لَا مَشَاحَّةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْخِلَافُ فِي وُجُوبِ التَّقْلِيدِ وَعَدَمِ وَجُوبِهِ
مَبْنِيًّا عَلَى ذَلِكَ الْإِصْطِلَاحِ.

وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا سِوَى حَالَتَيْنِ فِي الْوَاقِعِ فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّهُ
مُكَابَرَةٌ.

(١) انظر التقرير والتحبير شرح التحرير ٣/٣٤٥، بتصرف في النقل، البحر المحيط ٨/٣٣٣-٣٣٤.

والذي يَفْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا كَانَ يَكُونُ مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا فِي كُلِّ الْعُلُومِ وَالْمَسَائِلِ، وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي تَقْلِيدِهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ مِثْلًا دُونَ بَعْضٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ كَالْفَرَائِضِ دُونَ بَعْضٍ.

فَإِنْ قُلْنَا بِتَجَرُّؤِ الْاجْتِهَادِ - وَهُوَ الْحَقُّ - فَهُوَ فِيمَا بَلَغَ فِيهِ مَرْتَبَةُ الْاجْتِهَادِ كَالْمُجْتَهِدِ فِي الْكُلِّ، وَيَلِزُمُهُ التَّقْلِيدُ فِيمَا لَمْ يَعْلَمْ وَعَجَزَ عَنْ عِلْمِهِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢) لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ السُّؤَالَ عِنْدَ عَدَمِ الْعِلْمِ، وَقَدْ قَالُوا إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾^(٣) يَفِيدُ النَّهْيَ عَنِ السُّؤَالِ عِنْدَ الْعِلْمِ.

وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الْاجْتِهَادِ فِي شَيْءٍ^(٤)، فَإِنْ كَانَ لَدَيْهِ الْقُدْرَةُ عَلَى فَهْمِ كَيْفِيَّةِ اخْتِزِاجِ الْمُجْتَهِدِ الْحُكْمَ مِنَ الدَّلِيلِ وَلَهُ قُدْرَةٌ عَلَى النَّقْدِ الصَّحِيحِ فَهَذَا مِنْ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْمُرْجَحِينَ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ فِيمَا قَدَّرَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنْ يَقْلُدَ غَيْرَهُ فِيمَا لَمْ يَقْدِرْ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى فَهْمِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ.

هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّقْسِيمُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِمْ، وَمَنْعًا لِلِإشْكَالِ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ مِنَ إِلْحَاقِ الْعَالَمِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٨٦

(٢) سورة النحل: من الآية ٤٣

(٣) سورة المائدة: من الآية ١٠١

(٤) هذا معطوف على قوله السابق: "والذي يَفْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا كَانَ يَكُونُ مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا فِي كُلِّ الْعُلُومِ وَالْمَسَائِلِ".

مَرَبَّةَ الاجتهادِ بالعَامِّيِّ الصَّرفِ على إلحاقِهِ به فيما لم يعلم لا فيما عَلِمَ كما يفيدُهُ تعليلُهُ بعجزِهِ عن الاجتهادِ^(١)، اللهم إلا إذا جَرَيْنَا على القَوْلِ بعدمِ جوازِ تجزؤِ الاجتهادِ، وقلنا بناءً عليه أَنَّهُ يَجِبُ التَّقْلِيدُ على غَيْرِ المَجْتَهِدِ مُطْلَقًا فيما يَقْدِرُ عليه، وفيما لا يَقْدِرُ عليه لَكِنَّهُ خِلَافُ الحَقِّ كما سَبَقَ.

وما في المَحْصُولِ وإحكامِ الآمِدِيِّ مِنْ أَنَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَهْلِيَّةُ الاجتهادِ وَإِنْ كَانَ مُحْصَلًا لِبَعْضِ العُلُومِ الْمُعْتَبَرَةِ يَلْزِمُهُ اتِّبَاعُ قَوْلِ المَجْتَهِدِ والأَخْذُ بِفَتْوَاهِ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ مِنَ الأَصُولِيِّينَ^(٢) يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يُحْمَلَ على أَنَّ ذَلِكَ فيما لم يَعْلَمْهُ بِنَفْسِهِ مِنَ الدَّلِيلِ لا فيما عَلِمَهُ بِنَفْسِهِ مِنْهُ.

وما قَالَه بَعْضُ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ إِذَا بَيَّنَّ المَجْتَهِدُ لِلْمُقَلِّدِ صِحَّةَ اجتهادهِ بِدَلِيلِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْمُولًا أَيْضًا على مَا إِذَا كَانَ المُقَلِّدُ عَالِمًا يَقْدِرُ على الفهمِ إِذَا بَيَّنَّ لَهُ المَجْتَهِدُ مَا ذَكَرَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يَشْطَرُطُ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِهِ ذَلِكَ وَفَاقًا.

كما أَنَّ ما عَلَيْهِ الأَكْثَرُ -وهو المُخْتَارُ- مِنْ أَنَّ المُقَلِّدَ إِذَا طَلَبَ مِنَ المَجْتَهِدِ بَيَانَ الوُجْهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَفِيًّا مُحْمُولًا على مَا ذَكَرَ، فَتَحَصَّلَ أَنَّ المُكَلَّفَ إِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ على فَهْمِ الحُكْمِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَلَوْ بَعْدَ البَيَانِ لَهُ مِنَ المَجْتَهِدِ، يَلْزِمُهُ التَّقْلِيدُ بِلَا شَرْطٍ وَفَاقًا، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا على الفهمِ إِذَا بَيَّنَّ لَهُ المَجْتَهِدُ وَلَيْسَ بِقَادِرٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا أَكْثَرَ جَوَازُ التَّقْلِيدِ مُطْلَقًا، بَيَّنَّ لَهُ المَجْتَهِدُ صِحَّةَ مَذْهَبِهِ أَمْ لَا، كَانَ الوُجْهُ خَفِيًّا أَمْ لَا.

(١) مختصر المنتهى ص: ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) المَحْصُولُ ٨٣/٦، الإحكام ٣٠٦/٤.

وقال بعض معتزلة بغداد: لا يجوز التقليد إلا من بعد أن يُبين المجتهد للمقلد صحة اجتهاده بدليله كان الوجه خفياً أم لا. وقيل يشترط البيان إن لم يكن خفياً لا إن كان خفياً.

والاجتهاد في فروع الشريعة ليس فرض عين على كل مكلف؛ لأنه لو قيل بفرضيته عيناً على كل مكلف في فروع الشريعة - كما وجب ذلك في أصول العقائد - لأدى ذلك إلى الحرج والتكليف بما ليس في الوسع بالنسبة للعاجز، وهو منفي بالنص، وأدى أيضاً إلى اشتغال المكلفين أجمعين عن المعاش فتتعطل الصنائع والحرف وهي فرض كفاية أيضاً، ويختل نظام العالم ويتعطل الحرث وينقطع النسل ويرتفع الاجتهاد والتقليد معاً، ولا يقول بذلك عاقل.

مسألة في جواز تقليد المفضل وعدمه

قيل يجوز، ورجحه ابن الحاجب^(١) لوقوعه في زمن الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم متكرراً مشتهراً من غير إنكار.

وقيل لا يجوز؛ لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد بمنزلة الأدلة في حق المجتهد، فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة على المجتهد يجب الأخذ بالراجح من أقوال المجتهدين على المقلد، والراجح منها بالنظر للعامة قول الفاضل، ويعرف ذلك بالتسامع وغيره.

وقيل -وهو المختار-: يجوز لمن اعتقده فاضلاً أو مساوياً بخلاف من

(١) انظر مختصر المنتهى ٢٣٤-٢٣٥.

اعتقده مفضولاً، ولهذا لم يجب على المقلد البحث عن الأرجح من المجتهدين لعدم تعيينه، بخلافه على القول بعدم الجواز مطلقاً الذي هو القول الثاني، فإنه يجب على المقلد البحث عن الأرجح منهم.

وعلى المختار: إن اعتقد العامي رجحان واحد من المجتهدين تعيين عليه تقليده وإن كان مرجوحاً في الواقع عملاً باعتقاده، والمراد بالرجحان: الرجحان في العلم، لأن الرأجح علماً فوق الرأجح ورعاً، وهو الأصح، وقيل بالعكس، كذا يؤخذ من جمع الجوامع^(١).

وقد يقال: إن كان المراد بالعامي ما يشمل العالم الذي لم يبلغ مرتبة الاجتهاد، فقد علمت أنه يأخذ فيما يقدر على علمه من الدليل بما ترجح عنده أنه مقتضاه، وإن كان المراد العامي الصرف الذي لا يقدر على فهم شيء، فهذا لا يميز بين فاضل ومفضول، وإنما يعتمد في اعتقاد الأفضلية والرجحان في العلم على التسميع وغيره، فيرجع هذا المختار إلى القول الثاني، إذ لا بد في اعتقاد الأفضلية من مقتض له، كتسميع أو غيره، وهذا هو المراد من وجوب البحث المذكور.

وبعد كل ما ذكر فما رجحه ابن الحاجب^(٢) دليله قوي إذ لا يستطيع أحد إنكار وقوع ذلك في زمن الأصحاب رضي الله عنهم ومن بعدهم بلا إنكار من أحد، وليس معرفة الحق بالرجال، وإنما تعرف الرجال بالحق، فتعين رجحان الأول كما لا يخفى.

(١) انظر حاشية العطار على شرح المحلى ٣٤٦/٢.

(٢) من جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل، كما في مختصر المنتهى ٢٣٤-٢٣٥.

مسألة في تقليد الميّت

اختلفوا في تقليد الميّت على أقوال:

أحدها: الجواز، لأنه وإن مات فقولُه باقٍ لم يمت، والمكلف إما أن يكون عارفاً بما أخذ الميّت الحكم من الدليل فيكون تابعاً له عاملاً بمقتضى الدليل، ولا فرق في ذلك بين قول الحي والميت، وإما أن يكون عامياً صرفاً، فهو المقلد ومداره على صحة نقل القول عن القائل المجتهد ونسبته إليه، ولا فرق في ذلك بين قول الحي وقول الميت أيضاً، ولذا قال الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: المذاهب لا تموت بموت أربابها، أي لأن حياتها بقيام الدليل الذي دلَّ عليها.

ثانيها: عدم الجواز، وبه قال الرّازي، وعلّله بأنه لا بقاء لقول الميّت، بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف، ولو كان قوله باقياً بعد موته لكان خلافه باقياً، فلا ينعقد الإجماع معه. ولما أوردوا عليه أنه لو كان كما ذكرت لم يكن في تصنيف الكتب وتدوين المذاهب فائدة، أجاب بأن تصنيف الكتب وتدوين المذاهب بعد موت أربابها ليس لبقاء تلك المذاهب وجواز العمل بها، وإنما هو لاستفادة طرق الاجتهاد من تصريفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض، ولمعرفة المختلف فيه والمتفق عليه^(١).

وهو^(٢) مردود بأن قوله لا بقاء لقول الميّت غير مُسلم، وما استدلل به من انعقاد الإجماع لا يدل؛ لأنه إنما انعقد الإجماع لعدم وجود مخالف لا لعدم وجود الخلاف، ولكن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق، فهو بمنزلة ما لو

(١) المحصول ٧١/٦.

(٢) أي جواب الرازي على الاعتراض.

كان المخالف حيًّا، ورجَعَ إلى الوفاق بعد الخلاف.

وما قاله^(١) من أن تصنيف الكتب وتدوين المذاهب إنما هو لاستفادة .. إلخ لا يصحُّ، لأنَّ تلك الاستفادة إنما تُمكن من القادر على الاجتهاد، والكلام مفروض في التقليد، وهو إنما يكون من العاجز عن الاجتهاد، فالتصنيف حينئذٍ لتلك الاستفادة بالنظر للقادر، وللعمل بما فيها بالنسبة لغيره.

على أن ما قاله مُعارضٌ بحجة الإجماع بعد موتِ الجمعين، ولو كان لا بقاء لقول الميت لم يكن الإجماع بعد موتهم باقياً، فلا يكون حجةً، وهو لا يقول به.

ثالثها: جواز تقليد الميت إن فقد الحي، ويُعلم رده من الدليل الأول، ومما ردنا به على الثاني.

رابعها: الجواز إن نقله عنه مجتهد في مذهبه، لأنَّ لمعرفة مداركه يميز بين ما استمرَّ عليه وما لم يستمر عليه، فلا يُنقل لمن يقلد إلا ما استمرَّ عليه.

وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ الكلام مفروض في تقليد الميت بعد موته فيما هو مذهبه، ولا يكون مذهباً له إلا ما استمرَّ عليه، والمدار في ذلك على صحة النقل، وكَوْنِ الناقل ثقةً كان مجتهداً في المذاهب أم لا، ولا معنى لاشتراط كون الناقل مجتهداً في المذاهب إلا إذا جعلناه هو المقلد -بفتح اللام- وحينئذٍ يرجع هذا القول إلى ما اختاره الرازي، وقد علمت رده.

(١) أي الرازي.

مسألة في جواز إفتاء المقلد بمذهب من قلده

اختلفوا في ذلك على أقوال:

أحدها: الجواز إذا كان قد بلغ مرتبة الاجتهاد المقيّد، واشتغل بتقرير مذهب معين واتخذ نصوصه أصولا يستنبط منها نحو ما يفعله بنصوص الشارع، وهذه صفة أصحاب الوجوه القادرين على استنباط الفروع من الأصول.

قال الشبكي: والذي أظنه قيام الإجماع على جواز فتيا هؤلاء، وأنت ترى علماء المذاهب ممن وصل إلى هذه الرتبة هل منعهم أحد الفتوى، أو منعوا هم أنفسهم منها. وكذلك إن لم يبلغ تلك المرتبة، ولكنه كان فقيه النفس^(١)، حافظاً للمذهب، قائماً بتقريره، غير أنه لم يمارس التخريج والاستنباط كما مارس أصحاب الوجوه، وهذا وأمثاله كانوا يفتون ويُخرّجون أيضاً كأصحاب الوجوه.

فإن كان لم يبلغ هذه المرتبة أيضاً لكنه حافظ لواضحات المسائل وعنده ضعف في تقرير أدلتها، فعلى من كان في هذه المرتبة أن لا يُفتي فيما لا نقل عنه فيه وأغمض فهمه عليه^(٢). فإن كان عنده فيه نقل أو لم يكن فيه عنه نقل ولكن لم يغمض عليه فهمه وأخذ من دليله جاز له الإفتاء.

ثاني الأقوال: عدم الجواز مطلقاً.

ثالثها: الجواز عند عدم المجتهد المطلق، وعدم الجواز عند وجوده.

(١) فقه النفس يعبر به عن ملكة نفسانية تمكن صاحبها من استنباط الأحكام الشرعية من النصوص.

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٦٠٢/٤.

وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ مَنْ يَبْلُغُ مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ الْمَطْلَقِ لَهُ مَرَاتِبُ ثَلَاثُ:

إحداها: أَنْ يَصِلَ إِلَى مَرْتَبَةِ الاجْتِهَادِ الْمُقَيَّدِ، وَهِيَ مَرْتَبَةُ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَصِيرَ فَقِيهَ النَّفْسِ حَافِظًا لِلْمَذْهَبِ قَائِمًا بِتَقْرِيرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ وَلَمْ يُمَارِسِ التَّخْرِيجَ وَالِاسْتِنْبَاطَ كَمَا مَارَسُوا وَلَمْ يُزَاولِ ذَلِكَ كَمَا زَاوَلُوهُ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَحْفَظَ الْوَاضِحَاتِ مِنَ الْمَسَائِلِ غَيْرَ أَنَّ عِنْدَهُ ضَعْفًا فِي تَقْرِيرِ أَدْلَتِهَا وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ فَقِيهِ النَّفْسِ.

وَبَقِيَتْ مَرْتَبَةٌ رَابِعَةٌ وَهِيَ مَرْتَبَةُ الْعَامِّيِّ الصَّرْفِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةً مِنَ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ غَيْرَهُ، وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَهُ إِلَّا إِذَا عَرَفَ حُكْمَ حَادِثَةٍ بِدَلِيلِهَا، فَإِنْ عَرَفَ مَا ذُكِرَ كَانَ فِي إِفْتَائِهِ وَاسْتِفْتَائِهِ حِينَئِذٍ أَوْجُهُ لِلشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ:

- أَحَدُهَا: عَدَمُ الْجَوَازِ مُطْلَقًا لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلِاسْتِدْلَالِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِشُرُوطِهِ، وَلَعَلَّهُ يَظُنُّ مَا لَيْسَ دَلِيلًا دَلِيلًا، وَهَذَا فِي الزَّرْكَشِيِّ الْأَصَحُّ^(١).

- ثَانِيهَا: الْجَوَازُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَمَّا عَرَفَ حُكْمَ الْحَادِثَةِ بِدَلِيلِهِ فَقَدْ حَصَلَ الْعِلْمُ لَدَيْهِ كَالْعَالِمِ.

- ثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ كِتَابًا أَوْ سُنَّةً جَازَ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمَا خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ الْعَمَلُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا عَلَى قَدْرِ مَا فَهِمَ وَإِرْشَادِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ.

(١) البحر المحيط ٢/٢٨٣.

١ - رابعها: إن كان الدليل نقلًا جاز وإلا فلا.

وقد ذكر ابن قَيِّم الجوزية^(١) أن المفتي إذا سُئِلَ عن مسألة:

- ١ - فإما أن يكون قصدُ السَّائِلِ فيها مَعْرِفَةُ حُكْمِ الله ورسوله ليس إلا.
 - ٢ - وإما أن يكون قصده معرفة ما قاله الإمام الذي شَهِرَ المفتي نفسه باتباعه وتقليده دون غيره من الأئمة.
 - ٣ - وإما أن يكون مقصوده معرفة ما تَرَجَّحَ عند ذلك المفتي وما يَعْتَقِدُهُ فيها لاعتقاده علمه ودينه وأمانته، فهو يَرْضَى بتقليده هو وليس له غَرَضٌ في قول إمام بعينه. فهذه أجناسُ الفتيا التي تَرُدُّ على المفتين.
- فَقَرَضَ المفتي في القسم الأول أنه يُجِيبُ بِحُكْمِ الله ورسوله إذا عرفه وتيقنه لا يسعه غير ذلك.

وأما في القسم الثاني: فإذا عرف قول الإمام بنفسه وسعته أن يُخَيَّرَ به، ولا يحلُّ له أن ينسب إليه القول ويُطْلَقَ عليه أنه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حَفِظَهَا أو طالعها من كلامِ المُتَنَسِّبِينَ إليه، فإنه قد اِخْتَلَطَتْ أقوالُ الأئمةِ وفتاويهم بأقوالِ المُتَنَسِّبِينَ إليهم واختياراتهم، فليس كل ما في كتبهم منصوصًا عن الأئمة بل كثيرٌ منه يخالفُ نصوصهم، وكثيرٌ منه لا نصَّ لهم فيه، وكثيرٌ منه تَخَرَّجَ على فتاويهم، وكثيرٌ منه أفتوا به بلفظه أو بمعناه، فلا يحلُّ لأحد أن يقولَ هذا قول فلان ومذهبه إلا أن يعلمَ يقينًا أنه قوله ومذهبه، فما أعظمَ خطرَ

(١) ابن قيم الجوزية: مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الحنبلي، كان واسع العلم عارفًا بالخلاف، وغلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله بل ينتصر له في كل شيء، وهو الذي هَدَبَ كُتُبَهُ ونشر علمه، من مصنفاته: مدارج السالكين، وجلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراس، توفي ٧٥١هـ، ترجمته في الوافي بالوفيات ١٩٥/٢-١٩٧، الدرر الكامنة ١٣٨/٥-١٤٠.

المفتي وأصعب مقامه بين يدي الله تعالى^(١).

وأما القسم الثالث: فإنه يسعه أن يخبر المستفتي بما عنده في ذلك، وما يغلب على ظنه أنه الصواب بعد بذل جهده واستفراغ وسعه، ومع هذا فلا يلزم المستفتي الأخذ بقوله وغايته أنه يسوغ له الأخذ به.

فليُنزل المفتي نفسه في منزلة من هذه المنازل الثلاثة، وليُقم بواجبها، فإن الدين دين الله، والله سبحانه لا بد سائله عن كل ما أفتى به، ومورده عليه، ومحاسبه ولا بد، والله المستعان^(٢). اهـ.

والقسم الأول والثالث لا بدّ فيهما أن يكون كل منهما عالماً قادراً على أخذ أحكام الحوادث من أدلتها سواء كان مجتهداً مطلقاً أو مُقيّداً.

والمدار في القسم الثاني على أن يكون قد تلقى مذهب إمامه ورواه بالسند بالطريق التي تُروى بها الأحاديث عن رسول الله ﷺ، فكما أنه لا يسوغ لأحد أن ينسب إلى رسول الله ﷺ قولاً إلا من بعد أن يعلم أنه قوله بطريق نقله وروايته عن الثقات عن رسول الله ﷺ، كذلك لا يجوز لمن يُفتي مخبراً عن مذهب إمام بعينه أن يخبر بذلك وينسب القول إلى ذلك الإمام إلا من بعد نقله إليه وروايته عن الثقات عن ذلك الإمام، وفي هذا القسم لا يُشترط أن يكون المفتي مجتهداً بل المدار على صحة النقل عن الإمام.

(١) كلامه شديد في حال نسبة الأقوال للإمام، أما في حال النسبة للمذهب ففي كلامه نظر لأن أصحاب الوجوه في المذاهب إنما خرجوا أقوالهم على أقوال الإمام، ومعروف أن المذهب طريقة للاستنباط لا ما اجتهد فيه الإمام بذاته من فروع الفقه، والمخرج للأقوال سائر على خطى الإمام في أصول الاستنباط، ومن هنا فرّق بين المجتهد صاحب المذهب، والمجتهد المقيد.

(٢) انظر أعلام الموقعين ٤/١٣٤، ١٣٥.

ومتى عَلِمْتَ ذَلِكَ تَعْلَمْ أَنَّ الْعَامِّيَّ الصَّرْفَ إِذَا كَانَ عَدْلًا ثِقَةً ضَابِطًا
 نَاقِلًا لِمَذْهَبِ إِمَامٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَكَانَ الْمُسْتَفْتَى يُرِيدُ الْأَخْذَ بِقَوْلِ ذَلِكَ الْإِمَامِ،
 جَازَ لِذَلِكَ الْعَامِّيِّ أَنْ يُخْبِرَهُ بِمَا سَمِعَ مِنَ الْمُجْتَهِدِ بِلَا وَاسِطَةٍ أَوْ نَقَلَهُ إِلَيْهِ عَنْهُ
 الثَّقَةُ الْعَدْلُ.

مَسْأَلَةٌ فِي اسْتِفْتَاءِ الْعَامِّيِّ

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ إِلَّا مِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ
 مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ وَالْوَرَعِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَرَاهُ مُنْتَصِبًا لِلْفَتْوَى بِمَشْهَدِ الْخَلْقِ، وَيَرَى
 إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى سُؤَالِهِ وَالِاسْتِفْتَاءِ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يَظُنُّهُ غَيْرَ
 عَالِمٍ أَوْ غَيْرَ مُتَدَيِّنٍ، وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ فِي الْأُمَارَاتِ،
 فَإِنَّ سَأَلَ جَمَاعَةً فَاخْتَلَفَتْ فِتَاوِيهِمْ، فَقَالَ قَوْمٌ: يَجِبُ الاجْتِهَادُ فِي أَوْرَعِهِمْ
 وَأَعْلَمِهِمْ، وَقَالَ آخَرُونَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

ثم إِذَا اجْتَهَدَ فَإِنْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمْ مُطْلَقًا -أَيَّ فِي الدِّينِ وَالْعِلْمِ- فِي ظَنِّهِ
 تَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمْ فِي الدِّينِ وَاسْتَوَوْا فِي الْعِلْمِ وَجَبَ الْعَمَلُ
 بِقَوْلِ الْأَدِينِ، وَإِنْ تَرَجَّحَ فِي الْعِلْمِ وَاسْتَوَوْا فِي الدِّينِ فَمِنْهُمْ مَنْ خَيَّرَهُ وَمِنْهُمْ
 مَنْ أَوْجَبَ الْأَخْذَ بِقَوْلِ الْأَعْلَمِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَإِنْ اسْتَوَوْا مُطْلَقًا أَيْ فِي
 الْعِلْمِ وَالدِّينِ، فَقَدْ يُقَالُ لَا يُمَكِّنُ وَقُوعُهُ كَمَا قِيلَ فِي اسْتِوَاءِ الْأُمَارَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ
 لِلْمُجْتَهِدِ وَقَدْ يُقَالُ: يَجُوزُ وَقُوعُهُ فَإِنْ وَقَعَ يُخَيَّرُ.

كذا يُؤخذُ مِنْ شَرْحِ الإِسْنَوِيِّ عَلَى الْمَنْهَاجِ^(١)، وَمِنْ الْمَحْصُولِ، وَتَحْرِيرِ الْكَمَالِ وَشَرْحِهِ لِابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ^(٢). وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَسْأَلَةُ جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ وَعَدَمِ جَوَازِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا الْكَلَامُ فِيهَا.

وَالْمَرَادُ بِالِاسْتِفْتَاءِ هُنَا: السُّؤَالُ عَنِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ لِأَجْلِ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَسْئُولُ نَفْسَ الْمُجْتَهِدِ أَوْ مِنْ نَقَلَ عَنْهُ نَقْلًا صَحِيحًا وَلَوْ بِوَسِطَةِ، فَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا بِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ بَأَنِ اسْتَفْتَى ذَلِكَ الْعَامِّيُّ هَذَا الْمُجْتَهِدَ مَبَاشَرَةً أَوْ نَقْلَهُ لَهُ الثَّقَّةُ الْعَارِفُ بِذَلِكَ الْقَوْلِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُخْبِرِ عَنِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَ مُخْبِرًا عَنِ قَوْلِهِ فِيهِ، أَوْ مُخْبِرًا عَنِ قَوْلِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا وَلَا يَحِلُّ لِلْعَامِّيِّ الْعَمَلُ بِخَبَرِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُرَادٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا قَدَّمَاهُ.

مَسْأَلَةٌ فِي رُجُوعِ الْمُقْلَدِ لِمُجْتَهِدٍ عَنْ تَقْلِيدِهِ إِلَى تَقْلِيدِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ

أَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُوعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْعَمَلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْعَمَلِ، فَأَمَّا رُجُوعُهُ عَنِ التَّقْلِيدِ قَبْلَ الْعَمَلِ فِيهِ خِلَافٌ: قِيلَ بِمَجَرَّدِ الْإِفْتَاءِ يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمْهُ وَلَمْ يَشْرَعْ فِي الْعَمَلِ.

(١) الإِسْنَوِيُّ: جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الإِسْنَوِيُّ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: نَهَايَةُ السُّؤَالِ شَرْحُ مَنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ، الْمَهْمَاتِ، التَّحْفِيدِ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ، تَوَفَّى ٧٢٢ هـ، تَرْجَمَتْهُ فِي: الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ ١٤٧/٣-١٥٠.
(٢) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٣٠٩/٦-٣١٠، نَهَايَةُ السُّؤَالِ ٦٠٩/٤، الْمَحْصُولُ ٨١/٦، التَّقْرِيرُ وَالتَّجْوِيزُ ٣٤٥/٣-٣٤٦.

وقيل: لا يجوز له الرجوع، ويلزمه العمل إن شرع فيه وإن لم يلتزمه. وقيل: لا يجوز له الرجوع إن التزمه وإن لم يشرع في العمل. وقيل: لا يجوز له الرجوع إن وقع في قلبه صحته. وقيل: إن لم يوجد مُفْتٍ آخرَ وإلا تخير بينهما.

والأصح جواز الرجوع قبل العمل مطلقاً.

وأما الرجوع عن التقليد فيما قلّد فيه بعد العمل به، فقال الآمدي وابن الحاجب لا يجوز اتفاقاً^(١).

وقال الزركشي: «في كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف فيه أيضاً بعد العمل، وكيف يمتنع إذا اعتقد صحته، لكن وجه ما قالاه أنه بالتزام مذهب مجتهد صار مكلفاً بالعمل به ما لم يظهر له غيره، والعامي لا يظهر له، بخلاف المجتهد حيث ينتقل من أماره إلى أماره.

وفصل بعضهم فقال: التقليد بعد العمل إن كان من الوجوب إلى الإباحة ليترك^(٢) - كالحنفى يقلّد في الوتر الواجب عنده مذهباً آخر لا يقول بوجوبه ليباح له تركه - أو من الحظر إلى الإباحة ليفعل - كالشافعي يقلّد في أن النكاح بلا ولي - جائز، والفعل أو الترك لا ينافي الإباحة، واعتقاد الوجوب أو التحريم خارج عن العمل وحاصل قبله، فلا معنى للقول بأن العمل فيها مانع من التقليد، وإن كان بالعكس بأن كان يعتقد الإباحة فيقلّد في الوجوب أو التحريم، فالقول بالمنع أبعد، وليس في العامي إلا هذه الأقسام.

(١) الإحكام ٤ / ٣١٨، منتهى الوصول والأمل ص ١٦٦، مختصر المنتهى ص ٢٥٣.

(٢) أي أن ينتقل من مذهبه القائل بوجوب فعل إلى مذهب آخر يقول بإباحته ليتمكن من ترك الواجب بتقليده مذهب غير إمامه، وقد ضرب لذلك المثل بالوتر الواجب عند الحنفية.

نعم المفتي على مذهب إمام إذا أفنى بكون الشيء واجباً أو مباحاً أو حراماً ليس له أن يقلد ويفتي بخلافه؛ لأنه محض تشبه^(١).

وتوجيه الرزكشي لكلام الآمدي وابن الحاجب بما سبق ساقط؛ لأن المسألة موضوعة في العامي الذي لم يلتزم مذهباً معيناً كما يفصح به كلام الآمدي^(٢)، ثم ذكرهما بعد ذلك ما لو التزم مذهباً معيناً.

على أن الالتزام غير لازم على الصحيح، وقد قال الإمام صلاح الدين العلائي: «ثم لا بد أن يكون مختصاً بحالة الورع والاجتياط إذ لا يمنع فقيه من الرجوع في مثل ذلك»، كذا يؤخذ من جمع الجوامع والتحرير وشرحه^(٣).

وأقول إن رجوع المقلد بعد العمل على وجهين:

أحدهما: أن يتجدد الحكم والحادثة، كأن يتزوج امرأة بالغة بدون إذن وليها مُقلداً في ذلك أبا حنيفة، ثم يدو له أن يرجع عن ذلك، ويقلد الشافعي في عدم جواز زواج البكر البالغة بدون إذن وليها ليفسخ عقد الزواج المذكور، ولا يجب عليه لتلك المرأة نفقة ولا مهر، ولا يقع عليه طلاقها. أو يبيع بيعاً صحيحاً على مذهب، فاسداً على مذهب آخر مُقلداً مذهب من قال بصحة العقد، ثم يدو له أن يقلد مذهب القائل بالفساد ليفسخ ذلك العقد، ولا تلزمه أحكامه، وهكذا.

والذي يظهر ويقتضيه النظر الصحيح أن الرجوع عن التقليد في هذا

(١) في البحر المحيط ٦/٣٢٤.

(٢) السابق بيانه انظر: الإحكام ٤/٣١٨.

(٣) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع بحاشية البناي ٢/٣٩٩-٤٠٠، تيسير التحرير ٤/٢٥٣-٢٥٤.

الْوَجْهَ لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الْآمِدِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِمَا، لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ الرُّجُوعُ حِينَئِذٍ يَلْزَمُ عَلَيْهِ فَسَادُ النِّظَامِ مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ مَا جَاءَ إِلَّا لِلْحِفْظِ نِظَامِ الْعَالَمِ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْوُثُوقِ بِالْعُقُودِ، وَفِي هَذَا مِنَ الْخَلَلِ مَا لَا يَقُولُ بِهِ فَاقِيَةٌ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا أَمْضَى عَمَلًا ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ لَا يُنْقَضُ عَمَلُهُ الْأَوَّلُ، فَكَذَا الْمَقْلُدُ.

الوجه الثاني: أَنْ يَتَّحِدَ الْحُكْمُ، وَلَكِنْ تَتَعَدَّدُ الْحَادِثَةُ، كَأَن يُقْلَدَ أَبَا حَنِيفَةَ فِي زَوَاجِ امْرَأَةٍ بِالْغَةِ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهَا وَيَتَزَوَّجُهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ يَدَّوْهُ لَهَا أَنْ يُقْلَدَ غَيْرَهُ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، لَكِنْ فِي امْرَأَةٍ أُخْرَى.

فَهَذَا أَيْضًا رُجُوعٌ عَنِ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْعَمَلِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنِ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْعَمَلِ، رَدًّا عَلَى الْآمِدِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ حَيْثُ حَكَمَا الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنْعِ الرُّجُوعِ بَعْدَ الْعَمَلِ، فَمَنْ قَالَ إِنَّ الْعَامِّيَّ مَتَى التَّزَمَ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا لَزِمَهُ وَأَنَّ التَّقْلِيدَ لِمُجْتَهِدٍ فِي حَادِثَةِ التَّزَامِ بِمَذْهَبِهِ قَالَ بِعَدَمِ جَوَازِ الرُّجُوعِ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ الْعَامِّيَّ إِذَا التَّزَمَ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا لَا يَلْزَمُهُ لِأَنَّهُ التَّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ، لِأَنَّ كُلَّ مَذْهَبٍ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُجْتَهِدِينَ شَرَعَ اللَّهُ فِي حَقِّهِ، أَوْ قَالَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ وَلَكِنْ بِمَحَرِّدِ التَّقْلِيدِ فِي حَادِثَةٍ لَا يَكُونُ التَّزَامًا، قَالَ بِجَوَازِ الرُّجُوعِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْوَجْهِ.

وهذا الَّذِي قُلْنَا تَوْفِيقٌ يَزُولُ بِهِ الْخِلَافُ وَالْإِشْكَالُ، وَيَحْصُلُ بِهِ الْوِفَاقُ وَجَمْعُ الْمَقَالِ.

مسألة هل يجب على العامي أن يلتزم مذهباً معيناً

قال ابن السبكي^(١): «الأصح أنه يجب عليه التزام مذهب معين يعتقده أرجح». وقال غيره كالأمدي وابن الحاجب: «المختار أنه لا يجب؛ للقطع بالاستقراء التام بأن المستفتين ما كانوا يلتزمون مذهباً معيناً بل كانوا في كل عصر من زمن الصحابة ومن بعدهم يستفتون مرةً واحداً ومرةً غيره، غير ملتزمين مفتياً واحداً، وشاع ذلك وتكرر ولم ينكر هذا أحد في عصر من الأعصار، وذلك فيما إذا لم يلتزم مذهباً معيناً.

فلو التزم مذهباً معيناً كأبي حنيفة أو الشافعي فهل يلتزمه الاستمرار عليه فلا يعدل عنه في كل مسألة من المسائل؟

ف قيل: يلتزمه كذلك لأنه بالتزامه يصير ملزماً به كما لو التزم مذهباً في حكم حادثة معينة وعمل به فيها، فإنه لا يجوز له العدول عن العمل بهذا الحكم في هذه الحادثة، ولأنه اعتقد أن المذهب الذي انتسب إليه هو الحق فعليه العمل بموجب اعتقاده.

وقيل: لا يلتزمه وهو الأصح كما في الرافعي وغيره لأن التزامه غير ملزم إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل معين فيقلده في دينه في كل ما يأتي ويذر دون غيره^(٢).

(١) في جمع الجوامع، انظر شرح المحلى مع حاشية البناني ٤٠٠/٢.

(٢) انظر الإحكام ٣١٩/٤، منتهى الوصول والأمل ص ١٦٦.

على أن ابن حزم^(١) نقل أنهم أجمعوا على أنه لا يحل لحاكم ولا مفتٍ تقليد رجل، فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله، وإن كان ذلك محمولاً عندنا على الحاكم أو المفتي المجتهد كما سبق بيانه.

وقد مضت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك، بل لا يكون للعامي مذهب، ولو تمذهب به وادّعى أنه التزمه، لأن المذهب إنما يصح أن يكون لمن له نوع نظر واستدلال وتبصر بالمذاهب على حسبه، أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب، وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وكيف أخذ ذلك الإمام الأحكام التي قال بها من أدلتها التفصيلية.

وأما من لم يتأهل لذلك البتة، وقال «أنا حنفي» بمجرد أنه قلد أبا حنيفة في جميع أعماله، أو «أنا شافعي» بمجرد ما ذكر.. وهكذا، فلا يصير كذلك بمجرد ذلك القول، كما لو قال «أنا فقيه» ولم تقم به ملكة الفقه، أو «أنا نحوي» ولم تقم به ملكة النحو، أو «أنا كاتب» ولم تقم به القدرة على الكتابة، فإنه لا يصير كذلك بمجرد قوله ذلك. يوضح ذلك أن القائل «أنا حنفي» مثلاً زعم أنه متبع ذلك الإمام سالك طريقه في العلم والمعرفة والاستدلال، فإذا كان كذلك في الواقع صح له أن يقول ذلك، أما مع جهله وبُعده جداً عن سيرة الإمام وعن علمه بطريقه فكيف يصح له الانتساب إليه، بل يكون الانتساب إليه حينئذ مجرد دعوى وكلاماً فارغاً من المعنى، كذا ذكره فاضل متأخر.*

(١) ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد الظاهري، الأندلسي، إمام أهل الظاهر بالأندلس، كان عالماً بالحديث وفقهه، وكان شافعي المذهب ثم انتقل لمذهب أهل الظاهر، صنف الإحكام في أصول الأحكام، والنبد في أصول الفقه الظاهري، والمخلى، ووجرت بينه وبين علماء عصره ملائعات ومناظرات، توفي سنة ٤٥٦ هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٣٢٥-٣٣٠. وقد عقد ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٥٩/٦، فصلاً في الحديث على إبطال التقليد، وتوسع في إبطال أدلة الجمهور.

قلت: ولو شاححه مُشاحِحٌ في أنَّ القائل «أنا حَنَفِيٌّ» -مثلاً- لم يُردَّ به أنه مُتَّبِعٌ لأبي حَنِيفَةَ في جميع هذا المذكور، بل مُتَّبِعُهُ في المِوَافَقَةِ فيما أَدَّى إليه اجتهاده عَمَلًا واعتقادًا، فَسَيُظْهَرُ جوابه مِمَّا يُذَكِّرُ قَرِيبًا، كَذَا في شَرْحِ التَّحْرِيرِ^(١).

وحاصلُ الجوابِ الَّذِي أشارَ إليه: أَنَّ القائل «أنا حَنَفِيٌّ» -مثلاً- متى أَرَادَ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لأبي حَنِيفَةَ -مثلاً- فيما أَدَّى إليه اجتهاده عَمَلًا واعتقادًا، ولم يُردَّ ما ذُكِرْنَا، كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ عَمَلَهُ مِوَافِقًا لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجتهادُ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلًا، واعتقاده كَذَلِكَ بِدُونِ أَنْ يَعْرِفَ لَذَلِكَ وَجْهًا، وَلَا أَنْ يَبْنِيَ ذَلِكَ عَلَى دَلِيلٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُجَرِّدًا هَذَا مُتَمَذِّبًا بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، إِذْ مَعْنَى الْمُتَمَذِّبِ بِهِ الْعَالَمُ بِهِ، وَهَذَا الْمَقْدَارُ لَا يَصِيرُ بِهِ عَالِمًا بِالْمَذْهَبِ، أَوْ كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ «أنا حَنَفِيٌّ» مِثْلًا: أَنَا مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ عَمِلَ عَمَلًا جَعَلَ عَمَلَهُ عَلَى وَفْقِ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجتهادُ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ سَيَجْعَلُ عَمَلَهُ كَذَلِكَ، فَهُوَ تَعْلِيْقٌ لِلتَّقْلِيدِ أَوْ وَعْدٌ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعْنَى قَوْلِهِ «أنا حَنَفِيٌّ» أَنَا مُتَمَذِّبٌ بِمَذْهَبِهِ. وَكَلَامُنَا فِي هَذَا لَا فِي ذَاكَ، فَتَدَبَّرْ.

ثم قَالَ الشَّيْخُ صَلَاحُ الدِّينِ الْعَلَايُتِيُّ^(٢): وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي مَشْهُورِ كُتُبِهِمْ: جَوَازُ الْإِنْتِقَالِ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ وَالْعَمَلِ بِهَا بِخِلَافِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ الَّذِي يُقَلَّدُ مَذْهَبَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّبَتُّعِ لِلرَّخِصِ، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْأَعْمَى الَّذِي اسْتَبْهَتْ عَلَيْهِ أَوَانِي مَاءٍ أَوْ ثِيَابٍ تَنْجَسُ بَعْضُهَا، إِذَا قُلْنَا

(١) التقرير والتحجير ٣/٣٥٠، ٣٥١، وانظر تيسير التحرير ٢٥٣/٤.

(٢) صلاح الدين العلائي: خليل بن كيكليدي، ولد سنة ٦٩٤هـ، إمام في الفقه والحديث والأصول والقواعد، صنف المجموع المذهب في قواعد المذهب، وتحفة التحصيل في أحكام المراسيل، وغيرها، وله ثبت بمسعوداته في الحديث اسمه الفوائد المجموعة في الفرائد المسموعة، توفي سنة: ٧٦١هـ، ترجمته في الدرر الكامنة ٩٠/٢-٩٢.

ليس له أن يجتهد فيها بل يقلد بصيراً مجتهداً؛ فإنه يجوز أن يقلد في الأواني واحداً وفي الثياب واحداً آخر لا يمنع من ذلك.

القول الثالث: فيما لو التزم مذهباً معيناً أنه كمن لم يلتزم إن عمل بحكم تقليداً لمجتهد لا يرجع عنه، وفي غير ما عمل به تقليداً لمجتهد يجوز له أن يرجع ويقلد غير الأول.

قال الشنكي: وهو الأعدل^(١). وقال الكمال^(٢): «وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعاً على المقلد اتباعه للمجتهد فيما لم يعمل فيه تقليداً له، بل الدليل الشرعي يقتضي العمل بقول المجتهد وتقليده فيما احتاج المكلف فيه إلى التقليد، وهو قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، والسؤال إنما يجب على من لم يعلم ليَعْلَمَ فيعمل، وذلك إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة، فإذا لم يكن أهلاً للاجتهاد واحتاج إلى معرفة حكم حادثة نزلت به، وثبت فيها عنده قول مجتهد عمل به، وأما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزماً له، فهو كمن التزم شيئاً لرجل من غير أن يكون له عليه ذلك، لا يمكن أن يلزم به ويحكم عليه به، وإنما يكون التزامه ملزماً في النذر لله تعالى لورود النص فيه بقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾^(٤)، ولا فرق في

(١) رفع الحاحب ٦٠٦/٤، ونصه: «وأما الأعدل فالثالثها، وهو إن قلده في واقعة لم يكن له الرجوع».

(٢) هذا بداية كلام الكمال بن الهمام في تأييد مذهبه في جواز التلقيق بين المذاهب مطلقاً، وقد رد عليه غيره واحد من أهل العلم، منهم الشرنبلالي في العقد الفريد، والإمام إبراهيم اللقاني في منار أصول الفتوى ص ١٨٨، وادعى الإجماع على تحريم التلقيق. والمسألة خلائية، والذي يظهر أن الجمهور على تحريم التلقيق الذي يراه الكمال ابن الهمام. على أن الكمال ابن الهمام نقل في هذا النص قول النووي رحمه الله تعالى في الروضة، أنه لا يفسق متبع الرخص، والنووي رحمه الله وإن قال بذلك فهو يقول بالمتبع من التلقيق.

(٣) سورة النحل: من الآية ٤٣

(٤) سورة الحج: من الآية ٢٩

التزام المذهب بين أن يلزمه بلفظه كما في التذري، أو بقلبه وعزمه.

على أن قول القائل «قلدت فلاناً - مثلاً - فيما أفتى به من المسائل»: تعليق التقليد أو الوعد به لأنه إن كان بمعنى: إن عملت عملاً جعلته موافقاً لما أفتى به فلان كان تعليقاً للتقليد، وإن كان بمعنى: سأجعل عملي موافقاً لما أفتى به؛ كان وعداً، وعلى كل حال هو غير لازم.

ويتخرج من كونه كمن لم يلتزم بجواز تتبع رخص المذاهب، أي أخذه من كل مذهب بما هو الأخف الأسهل فيما يقع له من المسائل، ولا يمنع من ذلك مانع شرعي؛ لأن للإنسان أن يسلك الأخف عليه إذا وجد إليه سبيلاً بأن لم يكن عمل باخر فيه، والغالب أن أمثال مسألة المنع من تتبع الرخص إلزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص لغرض فاسد، وإلا فما المانع أن يأخذ العامي في كل مسألة بقول مجتهد هو أخف عليه، وأنا لا أرى ما يمنع هذا من العقل والسمع، وكون الإنسان يتبع ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد ساع له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه، (وكان ﷺ يحب ما خفف عنهم) أخرجه البخاري عن عائشة^(١).

وثمة عدة أحاديث صحيحة تدل على ذلك، لكن ما عن ابن عبد البر^(٢) من أنه: «لا يجوز للعامي تتبع الرخص إجماعاً»، إن صح احتاج إلى جواب.

(١) الحديث بهذا اللفظ رواه أحمد من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها برقم: ٢٤٦٩٠، وهو بمعناه في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أيضاً، في كتاب مواقيت الصلاة، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها برقم: ٥٩١، ولفظه عند البخاري: (وكان يحب ما يخفف عنهم).

(٢) ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، المالكي، كان إماماً في الحديث والفقه والأصول، صنف التمهيد والاستذكار، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، وغيرها، توفي سنة ٤٦٣هـ، ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١١/١٨١-١٨٤.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ صِحَّةَ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ؛ إِذْ فِي تَفْسِيقِ مَنْ تَبَعَ الرَّخْصَ عَنْ أَحَدَ رَوَاتِنِ، وَحَلَّ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى^(١) الرِّوَايَةَ الْمَفْسُقَةَ عَلَى غَيْرِ مَتَأَوَّلٍ وَلَا مُقْلَدٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الْخَنَابِلَةِ أَنَّهُ إِنْ قَوِيَ الدَّلِيلُ أَوْ كَانَ عَامِيًّا لَا يَفْسُقُ. وَفِي رَوْضَةِ النَّوَوِيِّ^(٢) وَأَصْلُهَا، حِكَايَةٌ عَنِ الْخَنَاطِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بِهِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ مَا يَجْتَمِعُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقُلْ بِمَجْمُوعِهِ مُجْتَهِدٌ. وَقَدْ قَيَّدَ بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الْقَرَّافِيُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ: إِنَّمَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ غَيْرِ مَنْ قَلَّدَهُ أَوَّلًا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى تَقْلِيدِ ذَلِكَ الْغَيْرِ مَا يَجْتَمِعُ عَلَى بُطْلَانِهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي.

فَمَنْ قَلَّدَ الشَّافِعِيَّ فِي عَدَمِ فَرَضِيَّةِ الدَّلِيلِ لِلْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ، وَمَالِكًا فِي عَدَمِ نَقْضِ اللَّمَسِ بِلَا شَهْوَةٍ لِلْوُضُوءِ، فَتَوَضَّأَ وَلَمَسَ بِلَا شَهْوَةٍ وَصَلَّى: إِنْ كَانَ الْوُضُوءُ بِذَلِكَ صَحَّحَتْ صَلَاتُهُ عِنْدَ مَالِكٍ، وَإِنْ كَانَ بِلَا ذَلِكَ بَطَلَتْ عِنْدَهَا.

وَقَالَ الرَّوْبَانِيُّ: يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَذَاهِبِ وَالْإِنْتِقَالُ إِلَيْهَا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

١- أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهَا عَلَى صُورَةٍ تُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ كَمَنْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ

(١) أَبُو يَعْلَى: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خُلْفٍ الْفَرَّاءِ، وَلَدَ سَنَةَ ٤٩٤ هـ، إِمَامٌ فَقِيهٌ أَصُولِيٌّ مَحْدَثٌ مِنْ مَحْدَثِي مَذْهَبِ الْخَنَابِلَةِ وَأَصُولِيٍّ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ، وَالتَّعْلِيقَةُ فِي الْخِلَافِ، تَوَفِيَ سَنَةَ ٥٦٠ هـ، تَرْجَمَتْهُ فِي: طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ٣/٣٦١-٣٦٢.

(٢) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ١١/١٠٨.

(٣) الْخَنَاطِيُّ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَنَاطِيُّ الطَّبْرِيُّ، كَانَ إِمَامًا جَلِيلًا لَهُ الْمَصْنَفَاتُ وَالْأَوْجُهُ الْمَنْظُورَةُ، تَوَفِيَ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ، تَرْجَمَتْهُ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيِّ الْكَبَرَى ٤/٣٦٧-٣٦٨.

ولا ولي ولا شهود؛ فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد من المجتهدين.

٢- وأن يعتقد فيمن يقلده الفضل.

٣- وأن لا يتتبع الرخص التي في المذاهب.

وتعقب القرافي هذا الشرط^(١) بأنه إن أراد بالرخص ما ينقض فيه قضاء القاضي - وهو أربعة: ما خالف الإجماع، أو القواعد، أو النص، أو القياس الجلي - فهو حسن متعين، فإن ما لا نقره مع تأكده بحكم الحاكم، فأولى أن لا نقره قبل ذلك، وإن أراد بالرخص ما فيه سهولة على المكلف كيف كان، يلزمه أن يكون من قلد مالكا في المياه والأزواج وترك الألفاظ في العقود مخالفا لتقوى الله، وليس كذلك^(٢).

وتعقب الأول بأن الجمع المذكور ليس بضائر؛ فإن مالكا مثلا لم يقل فيمن قلد الشافعي في عدم الصداق إن نكاحه باطل، وإلا لزم أن تكون أنكحة الشافعية بلا صداق باطلة عنده، ولم يقل الشافعي إن من قلد مالكا في عدم الشهود إن نكاحه باطل، وإلا لزم أن تكون أنكحة المالكية بلا شهود عنده باطلة، وكيف نقول بصحة أنكحة الكفار إذا اعتقدوا صحتها في دينهم الباطل، ولا يقول الشافعي بصحة نكاح المالكي، ولا يقول المالكي بصحة نكاح الشافعي.

وأما الشرط الثاني: وهو أن يعتقد فيمن يقلده الفضل، فمبني على قول في منع تقليد المفضول، وقد تقدم.

(١) أي الشرط الأخير من الشروط التي ذكرها الروياني.

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ٢/٢١٥.

وما وَجَّهوا به الشَّرْطَ الأوَّلَ من أَنَّ كُلاًَّ من الْمُجْتَهِدَيْنِ اللَّذَيْنِ قَلَّدَهُمَا مَنْ لَفَّقَ فِي صَلَاتِهِ مِنْ قَوْلَيْهِمَا مثلاً، يَقُولُ يُبْطِلَانِ صَلَاتِهِ الْمُلفَقَةُ مثلاً لو سُئِلَ عنها بانفرادِهِ؛ فَتَكُونُ الصَّلَاةُ الْمُلفَقَةُ مثلاً مُرَكَّبَةً مِنْ حَقِيقَةٍ لَا قَائِلَ بِهَا.. فهو مُغَالَطَةٌ مُحَضَّةٌ مَدْفُوعَةٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقُولُ كُلُّ مِنْهُمَا إِنَّمَا بَاطِلَةٌ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَبْطُلُ بِهِ عِنْدَهُ إِذَا قَلَّدَهُ الْمُكَلَّفُ فِيهِ، وَأَمَّا إِنْ قَلَّدَ فِيهِ غَيْرَهُ -وَكُلُّ مِنْهُمَا يَقُولُ بِجَوَازِ تَقْلِيدِ غَيْرِهِ- فَلَا يَحْكُمُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِبُطْلَانِهَا أَصلاً؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ مَثَلًا لو كَانَتْ بَاطِلَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ عِنْدَ مُجْتَهِدٍ وَصَحِيحَةٍ عِنْدَ آخَرَ، فَقَلَّدَ الْمُكَلَّفُ مَنْ يَقُولُ بِالصَّحَّةِ وَصَلَّى، لَا يَسْعُ الْقَائِلُ بِبُطْلَانِهَا أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ بَلْ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالصَّحَّةِ تَقْلِيدًا لِمَنْ يَقُولُ بِهَا الَّذِي هُوَ مُجْتَهِدٌ مِثْلَهُ، وَإِنَّمَا يَحْكُمُ بِالْبُطْلَانِ عَلَى صَلَاةٍ مَنْ تَمَسَّكَ فِيهَا بِمَذْهَبِهِ إِذَا فَعَلَ فِيهَا مَا يُبْطِلُهَا فِي مَذْهَبِهِ، لَا إِنْ قَلَّدَ غَيْرَهُ مِمَّنْ لَا يَقُولُ بِبُطْلَانِهَا بِذَلِكَ الْفِعْلِ.

فَبَطَلَ قَوْلُ الْقَائِلِ إِنَّ الْحَقِيقَةَ الْمُلفَقَةَ لَا يَقُولُ بِصِحَّتِهَا أَحَدٌ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْكُلَّ قَائِلُونَ بِصِحَّتِهَا^(١).. أما فيما وافق مذهبَهُ فظاهرٌ، وَأَمَّا فيما خَالَفَهُ فهو يَقُولُ بِالصَّحَّةِ تَقْلِيدًا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كُلاًَّ مِنْهُمْ يَقُولُ بِجَوَازِهِ.

فَإِنْ أُبَيِّنَتْ، وَقُلْتُ: إِنْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ يُطْلِقُ الْقَوْلَ بِبُطْلَانِهَا عَلَى رَأْيِهِ، قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلِقَ الْقَوْلَ بِالْبُطْلَانِ عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ الَّذِي لَا يَرَاهُ، فَكَمَا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِالْبُطْلَانِ عَلَى صَلَاةِ الْمُجْتَهِدِ الْمُخَالِفِ بِذَلِكَ الْوَجْهِ.

(١) وهذا مشكل، إذ الجمهور على تحريم التلفيق المنتج صورة يقول ببطلانها كل من الإمامين معاً، وإنما استنتج الكمال ابن الهمام هذا بناء على أن كلا من المجتهدين يصحح عمل المجتهد الآخر وعمل من قلده، أما التلفيق بخصوصه فممنوع، وقد نقل ابن الهمام نفسه هذا في شروط الانتقال من مذهب إلى مذهب، ومن بينها أن لا يجمع بينها على صورة تخالف الإجماع، وضرب المثل لها بالحقيقة الملققة.

لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْكَمَ بِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى صَلَاةٍ مَنْ قَلَّدَ مَنْ لَا يَرَى الْبُطْلَانَ، فَسَلِمَتْ صَلَاةُ الْمُلَفَّقِ عِنْدَ كُلِّ الْمُجْتَهِدِينَ بِتَقْلِيدِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِهَا مُجْتَهِدًا يَرَى صِحَّةَ ذَلِكَ الْأَمْرِ^(١).

وَصَارَ حُكْمُ الْمُجْتَهِدِ الْمُبْطِلِ لَهَا مَصْرُوفًا عَنْهُ بِتَقْلِيدِهِ مَنْ يَرَى الصَّحَّةَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَسْأَلَةُ التَّلْفِيقِ فِي التَّقْلِيدِ الَّتِي اسْتَفَاضَ فِيهَا عَنْ عُلَمَاءٍ مَا بَعْدَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْقَوْلُ بِالْمَنْعِ، حَتَّى ادَّعَى الْبَعْضُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، وَأَنْتَ تَرَى النُّصُوصَ نَاطِقَةً بِخِلَافِ ذَلِكَ^(٢).

ثُمَّ فِي غَيْرِ مَا كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ^(٣) أَنَّ الْمُسْتَفْتَى إِذَا أَمْضَى قَوْلَ الْمُفْتَى لَزِمَهُ وَإِلَّا فَلَا، حَتَّى قَالُوا: إِذَا لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ فَقِيهًا وَاسْتَفْتَى فَقِيهًا فَأَفْتَاهُ بِحَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ وَلَمْ يَعِزْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى أَفْتَاهُ فَقِيهٌ آخَرَ بِخِلَافِ مَا أَفْتَاهُ بِهِ الْأَوَّلُ؛ فَأَخَذَ بِقَوْلِهِ وَأَمْضَاهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ مَا أَمْضَاهُ فِيهِ وَيَرْجِعَ إِلَى مَا أَفْتَاهُ بِهِ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ مَتَى أَمْضَى عَمَلًا عَلَى وَفْقِ رَأْيِ اجْتِهَادِي لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُهُ بِرَأْيِ آخَرَ مِثْلِهِ، مُجْتَهِدًا كَانَ أَوْ مُقَلِّدًا، لِأَنَّ الْمُقَلِّدَ مُتَعَبِّدٌ بِتَقْلِيدِهِ مُجْتَهِدًا، كَمَا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُتَعَبِّدٌ بِالْاجْتِهَادِ، فَكَمَا لَمْ يَجُزْ لِلْمُجْتَهِدِ نَقْضُ عَمَلِ أَمْضَاهُ عَنْ اجْتِهَادٍ لَا يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ ذَلِكَ لِأَنَّ اتِّصَالَ الْإِمْضَاءِ بِمَنْزِلَةِ اتِّصَالِ الْقَضَاءِ، وَاتِّصَالُ الْقَضَاءِ يَمْنَعُ النَّقْضَ.

(١) وهذا فيه نظر، إذ ليس النزاع في عدم بطلان عمل المخالف تقليدًا لمجتهد، بل في الحقيقة الملفقة التي يقول ببطلانها كل من الإمامين معًا، وقد أحسن الشرنبلالي التعبير بقوله أن ما أجازاه العلماء من التلفيق هو في جزئيات المسائل لا أجزاؤها، ويعني به الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر، أما في المسألة الواحدة بحيث يحصل من التلفيق صورة يقول ببطلانها كل من الإمامين معًا فلا.

(٢) أي نصوص جواز الانتقال في آحاد المسائل من مذهب إلى مذهب، وهو ما بنى عليه من أجاز التلفيق.

(٣) يقصد بذلك كتب المذهب الحنفي، كما قال الشرنبلالي في العقد الفريد.

وَذَكَرَ الْعَلَايُيُّ أَنَّهُ قَدْ يُرَجَّحُ الْقَوْلُ بِجَوَازِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى آخَرَ يَعْنِي قَبْلَ إِمْضَاءِ الْعَمَلِ فِي إِحْدَى صُورَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: إِذَا كَانَ مَذْهَبٌ غَيْرُ إِمَامِهِ يَقْتَضِي تَشْدِيدًا عَلَيْهِ أَوْ أَخْذًا بِالْإِحْتِيَاظِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا رَأَى لِلْقَوْلِ الْمُخَالِفِ دَلِيلًا صَحِيحًا مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَجِدْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ جَوَابًا قَوِيًّا عَنْهُ وَلَا مُعَارِضًا رَاجِحًا عَلَيْهِ؛ إِذَا الْمُكَلَّفُ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا شَرَعَهُ، فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْ تَقْلِيدِ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مُحَافَظَةً عَلَى مَذْهَبِ التَّرَمُّزِ تَقْلِيدَهُ». اهـ مَعَ حَذْفِ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ التَّزَامِ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ ذَلِكَ حَتَّى يَظْهَرَ قَوْلُهُ بِالْجَوَازِ فِي إِحْدَى الصُّورَتَيْنِ.

وَقَدْ عَلِمْتَ الْحَقَّ مِنْ أَنَّ الْعَامِّيَّ لَهُ أَنْ يُقْلِدَ مَنْ شَاءَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مَتَى شَاءَ، لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ الْمُسْتَفْتِينَ كَانُوا يَسْتَفْتُونَ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَيَسْتَفْتُونَ إِمَامًا مَرَّةً وَإِمَامًا آخَرَ مَرَّةً أُخْرَى بَلَا إِنْكَارٍ مِنْ أَحَدٍ فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَتَوَاتَرَ ذَلِكَ بِحَيْثُ صَارَ لَا مَحَالَ لِلْمُمَارَاةِ فِيهِ.

وَلِذَا قَالَ فِي [شرح] ^(١) مُسْلِمُ الثَّبُوتِ: «لَوْ التَّزَمَ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا بِحَيْثُ عَهْدَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ - كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ غَيْرِ أَنَا يَكُونُ هَذَا الْإِتِّزَامُ بِمَعْرِفَةِ دَلِيلٍ كُلِّ مَسْأَلَةٍ، وَظَنُّهُ رَاجِحًا عَلَى دَلَائِلِ الْمَذَاهِبِ الْآخَرَ فَهَلْ يُلْزَمُهُ الْإِسْتِمْرَارُ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ يَجِبُ الْإِسْتِمْرَارُ، وَيَحْرُمُ الْإِنْتِقَالُ حَتَّى

(١) ليست في الأصل، والصواب المثبت، حيث إن النقل من فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت.

شَدَّدَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّفِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَالَ: الْحَنْفِيُّ إِذَا صَارَ شَافِعِيًّا يُعَزَّرُ؛ لِأَنَّ
الِاتِّزَامَ لَا يَخْلُو مِنْ اعْتِقَادِ الْحَقِّيَّةِ، فَلَا يُتْرَكُ.

قُلْنَا^(١): لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَلْتَزِمُ مِنْ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ أَمْرًا
لِلتَّفَقِهِ لَهُ فِي الْحَالِ وَرَفْعِ الْحَرْجِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ سُلِّمَ .. فَهَذَا الْاعْتِقَادُ لَمْ يَنْشَأْ
عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ بَلْ هُوَ هَوَسٌ مِنْ هَوَسَاتِ الْمُعْتَقِدِ وَلَا يَجِبُ الاستمرار على
هَوَسِهِ، فَالْقَوْلُ بِوُجُوبِهِ تَشْرِيعٌ مِنَ الْقَائِلِ.

وَقِيلَ: لَا يَجِبُ الاستمرار، وَيَصِحُّ الانتقالُ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي^(٢) يَنْبَغِي
أَنْ يُؤْمَنَ بِهِ وَيُعْتَقَدَ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِنْتِقَالُ لِلتَّلَهِّيِّ، فَإِنَّ التَّلَهِّيَّ حَرَامٌ
قِطْعًا فِي الْمَذْهَبِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، إِذْ لَا وَاجِبَ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَمْ يُوجِبِ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى مَكْلَفٍ أَنْ يَتِمَّ مَذْهَبٌ بِمَذْهَبٍ رَجُلٍ بَعَيْنِهِ مِنَ الْأُيُمَّةِ، فَإِيجَابُهُ
تَشْرِيعٌ شَرْعِيٌّ جَدِيدٌ.

وَلَكِنْ أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ بِأَنَّ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ رَحْمَةً بِالنَّصِّ^(٣)،
وَمَا ذَلِكَ إِلَّا تَوْسِيعَةٌ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ بِاتِّسَاعِ بَسَاطَةِ الشَّرْعِ، فَلَوْ لَزِمَ الْعَمَلُ بِمَذْهَبٍ
مَعَيَّنٍ كَانَ خِلَافُهُمْ نِقْمَةً وَشِدَّةً^(٤). اهـ باختصارٍ وَتَغْيِيرٍ، وَزِيَادَةٍ لِلإيضاحِ.



(١) القائل ابن عبد الشكور في شرح مسلم الثبوت.

(٢) في الأصل بزيادة: «أَنْ»، وَلَا مَكَانَ لَهَا فِي السِّيَاقِ، وَهِيَ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي نَصِّ فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ.

(٣) يَعْنِي حَدِيثُ: (اخْتِلَافٌ أَمْنِي رَحْمَةٌ).

(٤) فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ شَرْحُ مُسْلِمٍ الثَّبُوتُ ٤٠٦/٢.

مسألة في جواز تقليد الصحابة وعدمه

ذَكَرَ ابْنُ بَرَهَانَ فِي الْأَوْسَطِ عَدَمَ الْجَوَازِ، قَالَ: «لَأَنَّ مَذَاهِبَهُمْ غَيْرُ مَدُونَةٍ وَلَا مَضْبُوطَةٍ»^(١).

وَذَكَرَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ فِي الْبَرَهَانِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: «أَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَوَامَّ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِمَذْهَبِ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّبِعُوا مَذَاهِبَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ سَبَرُوا وَنَظَرُوا وَتَوَبَّوْا الْأَبْوَابَ، وَذَكَرُوا أَوْضَاعَ الْمَسَائِلِ، وَجَمَعُوهَا وَهَذَّبُوهَا وَبَيَّنُّوهَا».

وَذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢) أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْآنَ اتِّبَاعُ مَذْهَبٍ مِنْ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ دُونَ غَيْرِهَا، قَالَ: «لَأَنَّهَا قَدْ انْتَشَرَتْ وَعِلْمٌ تَقْيِيدٌ مُطْلَقُهَا، وَتَخْصِصُ عَامَّهَا، وَشُرُوطُ فُرُوعِهَا بِخِلَافِ مَذَاهِبِ غَيْرِهِمْ».

مسألة في وجوب إعادة الاجتهاد

إِذَا وَقَعَتْ لِلْمُجْتَهِدِ حَادِثَةٌ فَاجْتَهَدَ فِيهَا وَأَفْتَى وَعَمِلَ، ثُمَّ وَقَعَتْ لَهُ ثَانِيًا، فَفِي وَجُوبِ إِعَادَةِ الْاجْتِهَادِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ صَرَّحَ بِهَا الْآمِدِيُّ، وَقَالَ: «أَصْحَحُهَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لَمَّا مَضَى مِنْ طُرُقِ الْاجْتِهَادِ لَمْ يَجِبْ، وَإِلَّا وَجَبَ»^(٣)، وَصَحَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّ تَجْدِيدَ الْاجْتِهَادِ لَا يَجِبُ، وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ ذِكْرِ وَعْدَمِهِ^(٤)، وَجَزَمَ

(١) الْأَوْسَطُ لابْنِ بَرَهَانَ بِحَسَبِ عِلْمِي لَمْ يَطِيعْ، وَقَوْلُهُ هَذَا يَخَالِفُ قَوْلَهُ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْأَصُولِ، حَيْثُ قَالَ بِالتَّفْصِيلِ بَيْنَ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ إِذَا وَافَقَ الْقِيَاسُ أَوْ خَالَفَهُ، انْظُرِ الْوُصُولُ إِلَى الْأَصُولِ ٣٧٤/٢-٣٧٥.

(٢) بِنَحْوِهِ فِي أَدَبِ الْمُفْتَى وَالْمُسْتَفْتَى ص ٨٨.

(٣) الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ ٣١٣/٤.

(٤) مُخْتَصَرُ الْمُنْتَهَى ص ٢٣٣.

في المحصول بالتفصيل، قال: «وإذا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فَلَا حَسَنَ تَعْرِيفُ الْمُسْتَفْتَى بِذَلِكَ لِئَلَّا يَعْمَلَ بِهِ»^(١)، ثم بَحَثَ بَحْثًا يَقْتَضِي عَدَمَ الْوُجُوبِ مطلقاً، فقال^(٢): «لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لِمَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ أَوَّلًا كَانَ طَرِيقًا قَوِيًّا لَزِمَهُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الظَّنُّ بِأَنَّ تِلْكَ الْفَتْوَى حَقٌّ وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ وَاجِبٌ».

إذا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْأَلَةِ: مَا إِذَا تَنَجَّسَ أَحَدُ الْإِنَائِينَ فَاجْتَهَدَ وَتَوَضَّأَ بِمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ مِنْهُمَا، ثُمَّ حَضَرَتْ فَرِيضَةٌ أُخْرَى وَهُمَا بَاقِيَانِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْاجْتِهَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

هَذَا آخِرُ مَا أَرْدَنَاهُ مِنَ التَّحْجِيرِ، وَفَتَحَ بِهِ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ،
فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ فَضْلِ جُودِ الْكَرِيمِ،
وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنْ فَهْمِي السَّقِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ خَتَامٌ،
وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَسْوِيدِهِ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ لِيَالِي شَهْرِ الصَّوْمِ
مِنْ سَنَةِ تَأْلِيفِهِ^(٣).

(١) المحصول ٩٥/٦.

(٢) المحصول ٩٧/٦.

(٣) وهي سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، كما ذكرها في المقدمة، ورمز لها بحساب الجُمَّل في قوله «تحفة الرأي السديد الأحمد، لضياء التقليد والمجتهد».

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة الإصدار
٧	التعريف بالمؤلف
١٣	التعريف بالكتاب
٥	مقدمة المؤلف
٢١	تمهيد
٢٣	الباب الأول: في الاجتهاد
٢٥	شروط المجتهد المطلق
٢٦	تجزؤ الاجتهاد
٢٧	هل المصيب في الاجتهاد واحد أو الكل
٣٦	فصل: في أن اختلاف المذاهب نعمة ورحمة
٣٨	اختلاف الصحابة في أسرى بدر مما يدل للقول بأن كل مجتهد مصيب
٤٠	فصل في ترجيح القول بأن كل مجتهد مصيب
٤١	فصل في الانتقال من مذهب الى مذهب
٤٨	عود على بدء
٥٣	الباب الثاني: في التقليد
٥٤	التقليد الحرام
٥٥	الفرق بين التقليد والاتباع
٥٦	مسألة هل يجوز للمجتهد أن يقلد

- مسألة في تقليد مَنْ لم يَتَّصِفَ بِصِفَاتِ الاجْتِهَادِ ٦٠
- مسألة في جواز تقليد المفضول وعدمه ٦٦
- مسألة في تقليد الميت ٦٨
- مسألة في جواز إفتاء المُقلِّد بِمَذْهَبٍ من قَلَدَهُ ٧٠
- مسألة في استفتاء العامي ٧٤
- مسألة في رجوع المُقلِّد لِمُجْتَهِدٍ عن تقليده إلى تقليد مُجْتَهِدٍ آخَرَ ٧٥
- مسألة هل يجب على العامي أن يلتزم مذهباً معيناً ٧٩
- مسألة في جواز تقليد الصحابة وعدمه ٩٠
- مسألة في وجوب إعادة الاجتهاد ٩٠

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠١٥/١٣١٠٢

الترقيم الدولي ISBN
978-977-5002-46-4

الناشر: كشيدة للنشر والتوزيع
العاشر من رمضان - مصر
info@kasheeda-publishing.com
www.kasheeda-publishing.com